جـــامعـــة آل الـــبـــيـــت

كلـية إدارة الـمال والأعمال

قـســـــم المحـــاســـبة

رسالة ماجستير بعنوان

أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية

The Effect of Corporate Governance on Financial and Non-Financial Performance: Examining the Role of Modern Management Accounting Techniques in Jordanian Manufacturing Corporation

إعداد

محمد الهدار محمد الأصقع

إشراف

الدكتور سيف عبيد الشبيل

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٦-٢٠١٧

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً }

صدق الله العظيم

سورة الإسراء (٨٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض:

أنا محمد الهدار محمد الأصقع، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

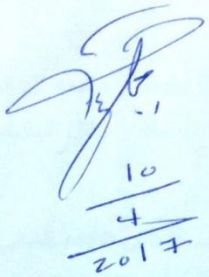

التوقيع:

التاريخ: 10/4/2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعهد

أنا الطالب:محمد الهدار محمد الأصقع الرقم الجامعي: 1570504004

التخصص: المحاسبة الكلية: إدارة المال والاعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بان رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب، أو ابحاث، أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية.

وتأسيسا على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم، أو الاعتراض، أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ:10/7/2017م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة ال البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

"أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"

وأجيزت بتاريخ 10-04-2017 م

أعضاء لجنة المناقشة	التخصص	التوقيع
الدكتور: سيف عبيد الشبيل جامعة آل البيت	تدقيق حسابات	مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور: جمال عادل الشرايري جامعة آال البيت	محاسبة تكاليف وإدارية	عضواً
الدكتور: نوفان حامد العليمات جامعة آل البيت	محاسبة مالية	عضواً
الدكتور: حمزة حسين الموالي الجامعة الأردنية	نظم المعلومات المحاسبية	عضواً خارجياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدى المتواضع هذا:

إلى روح أمي الطاهرة بأذن الله تعالى، اللهم اغفر لها وارحمها كما ربيتني صغيرا.

إلى أبي الغالي، نبراس دربي، مصدر مشورتي، وخير الناصحين.

إلى زوجتي العزيزة، التى لم تتوانى برهة عن مد يد العون والمساعدة ما أمكنها لتخفيف المشاق وإزاحة هموم حياتي فكانت خير رفيق.

وإلى إخوتي وأخواتي وأبنائي وبناتي، أحبكم حبا تعجز عن وصفه الحروف.

إلى المؤسسة الوطنية للنفط – ليبيا متمثلة في كافة الزملاء والزميلات.

إلى وطني الجريح .....

أهـدي هـذه الرسالة

محمد الهدار الاصقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله، أنعم علي بنعم لا تحصى ولا تعد، والحمد والشكر له سبحانه أنعم علي بالعزيمة والصبر، وسهّل علي هذه الدراسة.

وعرفاناً مني بأصحاب الفضل....أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان إلى

رئيس قسم المحاسبة السابق الدكتور: سيف عبيد الشبيل المشرف على رسالتي، صاحب القلب الحاني، واليد المعطاة، والعقل المنير والخبرة الواسعة، والنفس المتواضعة، والذي لم يبخل علي بنصائحه العلمية القيمة، وتوجيهاته السديدة، و منحني من وقته وجهده الكثيرإلى أن خرجت رسالتي العلمية بالشكل الذي هي عليه الآن.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

وأتوجه بالشكر إلى أساتذة قسم المحاسبة في كلية إدارة المال والأعمال بجامعة ال البيت.

وكل الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من الأهل والأصدقاء.

والله الموفق

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الإهـــــــداء	و
الشكر والتقدير	ز
قائمة المحتويات	ح
قائمـــة الجـــــداول	ك
قائمـــة الأشكـــــال	م
قائمـــة الرمـــوز واللإختصـــارات	م
قائمـــة الملاحق	ن
الملخص	س
ABSTRACT	ف
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	١
١-١المقدمة:	٢
١,٢- مشكلة الدراسة وأسئلتها:	٣
١,٣- أهداف الدراسة:	٣
١,٤- أهمية الدراسة:	٤
١,٥- فرضيات الدراسة:	٥
١,٦- مخطط متغيرات الدراسة :	٧
١,٧- مصطلحات الدراسة:	٩
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة	١٠
تمهيد	١٠
١-٢ المبحث الأول الحاكمية المؤسسية	١١
تمهيد	١٢
٢,١,١- مفهوم الحاكمية المؤسسية:	١٢
٢,١,٢- طبيعة نظام الحاكمية المؤسسية:	١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,١,٣- الأسباب الرئيسية لظهور حوكمة الشركات: ١٣
٢,١,٤- مبادئ الحاكمية المؤسسية: ١٥
٢,١,٥- الحاكمية المؤسسية في الأردن: ١٧
٢-٢ المبحث الثاني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة ١٩
تمهيد ٢٠
٢,٢,١ - نظام التكاليف المبني على الانشطة (ABC) Activity Based Cost Management ٢١
٢,٢,١,١- مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة: ٢١
٢,٢,١,٢ - مزايا نظام التكاليف المبني على الانشطة: ٢٢
٢,٢,١,٣ - الانتقادات التي تعرض لها نظام التكاليف المبني على الأنشطة: ٢٣
٢,٢,٢ - إدارة الجودة الشاملة (TQM) Total Quality Management ٢٤
٢,٢,٢,١- مفهوم إدارة الجودة الشاملة: ٢٤
٢,٢,٢,٢ - ركائز نظام إدارة الجودة الشاملة: ٢٥
٢,٢,٢,٣ – مكونات النظام: ٢٥
٢,٢,٣,٦- مزايا نظام بطاقة الأداء المتوازن ٢٩
٢-٣ المبحث الثالث الأداء المالي وغير المالي ٣٠
تمهيد ٣١
٢,٣,١- مفهوم الأداء: ٣١
٢,٣,٢- إدارة الأداء: ٣٢
٢,٣,٣- قياس الاداء المالي وغير المالي: ٣٣
٢,٣,٤- مؤشرات الأداء المالي وغير المالي: ٣٣
٢,٣,٤,١- اولآ: الأداء المالي ٣٣
٢,٣,٤,٢- ثانياً: الأداء غير المالي: ٣٤

الخلاصة: ٣٧

٢-٤ المبحث الرابع الدراسات السابقة ٣٨
تمهيد ٣٩
٢,٤,١- الدراسات باللغة العربية ٣٩
٢,٤,٢- الدراسات باللغة الأجنبية ٤٤
٢,٤,٣- التعليق على الدراسات السابقة: ٥٠
٢,٤,٤- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: ٥٢

الفصل الثالث منهجية وأداة الدراسة ٥٤

٣,١-منهجية وأداة الدراسة: ٥٥
٣,٢- مجتمع الدراسة: ٥٥
٣,٣- أساليب جمع البيانات. ٥٦
٣,٣,١- البيانات الأولية: ٥٦
٣,٣,٢- البيانات الثانوية: ٥٦
٣,٤- متغيرات الدراسة: ٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣,٤,١- المتغيرات المستقلة:	٥٧
٣,٤,٢- المتغيرات التابعة:	٥٧
٣,٤,٣- المتغيرات المعدلة:	٥٧
٣,٤,٤- المتغيرات الضابطة:	٥٨
٣,٥- إجراءات الدراسة:	٥٨
الفصل الرابع التحليل الإحصائي للبيانات	٦٠
٤-١ المبحث الأول وصف متغيرات الدراسة	٦١
تمهيد	٦٢
٤,١,١- أولاً: المتغيرات التابعة (مؤشرات الأداء)	٦٢
٤,١,١,١- مؤشرات الأداء المالي:	٦٢
٤,١,١,٢- مؤشرات الأداء غير المالي:	٦٣
٤,١,٢- ثانياً: المتغيرات المستقلة	٦٤
٤,١,٢,١- الحاكمية المؤسسية:	٦٤
٤-٢ المبحث الثاني اختبار ملائمة البيانات للتحليل الاحصائي	٧٠
تمهيد	٧١
٤,٢,١- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات TEST OF NORMALITY	٧١
٤,٢,٣- الارتباط الذاتي AUTOCORRELATION	٧٥
٤-٣ المبحث الثالث اختبار الفرضيات	٧٧
٤,٣- المبحث الثالث: اختبار الفرضيات	٧٨
تمهيد	٧٨
الفصل الخامس النتائج والتوصيات	١١٣
تمهيد	١١٣
٥,١- النتائج:	١١٤
٥,٢- التوصيات:	١١٦
المراجع .	١١٧
اولآ: المراجع باللغة العربية:	١١٧
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:	١٢٣
الملاحق	١٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــــة الجـــــداول

الرقـــــم	عـنـــــــوان الجـــــــدول	ص
جدول رقم (١)	الإحصاء الوصفي لمؤشرات الاداء المالي في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)	٦١
جدول رقم (٢)	الإحصاء الوصفي لمؤشرات الاداء غير المالي في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)	٦٢
جدول رقم (٣)	الإحصاء الوصفي لآليات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)	٦٣
جدول رقم (٤)	يبين توزيع الشركات الصناعية حسب الجمع بين منصب المدير العام وعضوية مجلس الإدارة للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)	٦٤
جدول رقم (٥)	الإحصاء الوصفي لأساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)	٦٥
جدول رقم (٦)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الضابطة في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)	٦٦
جدول رقم (٧)	اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي	٦٨
جدول رقم (٨)	نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة	٧٠
جدول رقم (٩)	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة	٧١
جدول رقم (١٠)	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	٧٢
جدول رقم (١١)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على الأصول	٧٤
جدول رقم (١٢)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على حقوق الملكية	٧٦
جدول رقم (١٣)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على السهم	٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٤)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل دوران الأصول	٨٠
جدول رقم (١٥)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في الحصة السوقية	٨١
جدول رقم (١٦)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في نسبة التوظيف	٨٣
جدول رقم (١٧)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في مصاريف البحث والتطوير	٨٥
جدول رقم (١٨)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في مصاريف التدريب	٨٦
جدول رقم (١٩)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على الأصول في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة	٨٧
جدول رقم (٢٠)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على حقوق الملكية في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية	٨٩
جدول رقم (٢١)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على السهم في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة	٩١
جدول رقم (٢٢)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل دوران الأصول في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة	٩٢
جدول رقم (٢٣)	نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في الحصة السوقية في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة	٩٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
شكل رقم (١)	مخطط متغيرات الدراسة	٨

قائمـــــة الرمـــــوز واللإختصـــــارات

المضمون باللغة العربية للرمز	المضمون باللغة الانجليزية للرمز	الرمز
حجم مجلس الإدارة	Board Size	BSIZE
الأعضاء المستقلين	Board Independent	BIND
ازدواجية المهام	Duality of Function	DUAL
ملكية الإدارة	Management Owner	MOWN
تركز الملكية	Ownership Concentration	CONC
الرفع المالي	Leverage	LEV
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية الى الأصول	Cash Flow on Total Asset	CFOTA
التكاليف على اساس الأنشطة	Activity Based Cost	ABC
بطاقة الأداء المتوازن	Balance Score Card	BSC
إدارة الجودة الشاملة	Total Quality Management	TQM
العائد على الأصول	Return on Asset	ROA
العائد على حقوق الملكية	Return on Equity	ROE
العائد على السهم	Return on Per Share	EPS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــــة الملاحق

الملحق	ص
ملحق رقم (١): نتائج مخرجات التحليل الإحصائي للفرضيات	١١٣
ملحق رقم (٢): البيانات المالية وغير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية	١٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية

إعداد

محمد الهدار محمد الأصقع

إشراف الدكتور: سيف عبيد الشبيل

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي أثر الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي وغير المالي في ظل تبني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحث بتجميع البيانات المالية وغير المالية لكافة مجتمع الدراسة وعدده (٦٥) شركة صناعية مساهمة خلال الفترة الممتدة من (٢٠١١- ٢٠١٥) والمدرجة بياناتها بسوق الاوراق المالية عمان، وقد تم اسبعاد عدد (١٧) شركة لعدم انتظام بياناتها المالية خلال فترة الدراسة أو لوجود محددات أخرى، وبذلك يكون عدد الشركات الصناعية المساهمة محل الدراسة ما عدده (٤٨) شركة، ولوصف متغيرات الدراسة فقد استخدمت المتوسطات الحسابية والتكرارات والإنحرافات المعيارية.

ومن أجل أختبار مدي ملائمة النموذج الخطي لتحليل البيانات، فقد خضعت البيانات التي تم تجميعها من القوائم المالية لمجتمع الدراسة إلي مجموعة من الأختبارات المتمثلة في أختبار التوزيع الطبيعي ومعامل الارتباط الخطي لاختبار ظاهرة الارتباط المتعدد وأختبار أستقرار السلاسل الزمنية، ولذلك فقد تم تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد المشترك، ولإختبار الفرضيات ودراسة أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة فقد أستخدم الباحث البرنامج الإحصائي Eviews.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود أثر للحاكمية المؤسسية علي تحسين الأداء المالي وغير المالي، كما أن هناك تباين وأضح بين الشركات الصناعية من حيث قدرتها علي استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة بكفاءة وفاعلية.

كما توصلت الدراسة إلى أن تبني الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية يساهم بشكل إيجابي في تلطيف العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي وغير المالي وأن أفضل هذه الأساليب تأثيراً هو (بطاقة الأداء المتوازن).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وبناءاً على النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، نوصي بضرورة الحد من تركز الملكية في الشركات الصناعية المساهمة، وعدم الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة، من أجل تفعيل أدوات الحاكمية بشكل أفضل، كذلك يوصي الباحث بإجراء دراسات مماثلة على كل قطاع صناعي وبأستخدام مؤشرات جديدة لقياس الأداء غير المالي وذلك لتمكين الدراسات اللاحقة من إجراء دراسات مقارنة.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية، الاداء المالي وغير المالي، اساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، الشركات الصناعية المساهمة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Effect of Corporate Governance on Financial and Non-Financial Performance: Examining the Role of Modern Management Accounting Techniques in Jordanian Manufacturing Corporation

Prepared by. Mohamed Elhadar M. Alaska

Supervised by Dr. Seif Obeid Alshbiel

ABSTRACT

This study aims to identify the impact of corporate governance in improving the financial and non financial performance through adapting modern management accounting methods in Jordanian industrial corporation.To achieves the objectives of this study, the data of financial and non-financial of whole Jordanian industrial corporation have been collected by the researcher from ٦٥ companies listed in Amman Stock Marketing Share during the period (٢٠١١ -٢٠١٥). However, the data of ١٧ companies have been distributed due to irregular financial statements during the period of this study or due to other limitations. Therefore, the number of manufacturing companies under study were ٤٨ companies. Standard Deviations and the arithmetic averages were used to describe the variables of the study.

To test appropriate linear model extent to analyze for the data which were collected from the financial statements of the society of this study, and many tests were made such as Pooled Regression, Multicollinearity Test, Durbi- Watson Test. Moreover, Eviews statistical softwer was used to study the relationship between the variables of this study.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Therefore, the study found many of results. The most important finding of this study was the impact of the presence of corporate governance in improve the financial and non-financial performance, as there is a contrast among the industrial companies in terms of using their ability to exploit the economic resources efficiently and effectively.

The study also found that, adopting modern techniques of management accounting positively contribute to modify the relationship between corporate governance and financial and non-financial performance, nevertheless, the best of these methods influence was (BSC.)

Based on the results of this study, we recommend reducing the concentration of ownership in contributing of industrial companies, and not to combine the role of Executive Director and Chairman of the Board of Directors, in order to activate governance tools better. The researcher also recommends conducting similar studies on each manufacturing sector and using other indicators to measure non-financial performance to open the dore for future comparative studies.

Keywords: corporate governance, financial and non-financial performance, modern management accounting methods, the Jordanian industrial corporation.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١,١- المقدمة.

١,٢- مشكلة الدراسة وأسئلتها.

١,٣- اهداف الدراسة.

١,٤- أهمية الدراسة.

١,٥- فرضيات الدراسة.

١,٦- مخطط متغيرات الدراسة.

١,٧- مصطلحات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-١المقدمة:

تعتبر الحاكمية المؤسسية من أهم المواضيع التي تركز عليها المجتمعات الدولية، وذلك لبالغ أهميتها في إدارة المنظمات والشركات من خلال الحد من تضارب المصالح بين إدارة الشركات والمستثمرين والعاملين والمقرضين وكافة الأطراف ذات العلاقة، ولهذا فالحاكمية المؤسسية تهدف في الأساس إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف لضمان حقوقهم وزيادة الثقة في الإستثمارات المحلية، الأمر الذي يعد دافعآ للحصول على مصادر تمويل خارجية في الشركات والصناعات ذات الحاكمية المؤسسية الفعالة، حيث ترتكز الحاكمية المؤسسية الفعالة على مبادئ و أدوات مختلفة تتمثل في ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية من أجل ضمان حقوق أصحاب المشروع وحملة الأسهم، إلى جانب الحد من تركز الملكية وكذلك الفصل بين الوظائف القيادية العليا بالشركات المساهمة، وتحديد الصلاحيات للجنة الإدارة، ومراقبة سلوكياتهم وأخلاقياتهم المهنية وتوجهاتهم نحو توفير الإفصاح والشفافية في نتائج الأعمال المعروضة والمنشورة بالقوائم المالية .

كما تعد البيانات المالية مصدر مهم لكافة الأطراف مستثمرين كانوا أو لجان الإدارت ومتخذي القرارت وبالأخص في الشركات الصناعية المساهمة، وذلك راجع لكبر حجمها وتعدد أنشطتها، وهذا لا يعنى إهمال البيانات غير المالية، تلك البيانات التي لايمكن التعبير عنها بالوحدات النقدية والمتمثلة في توجهات لجان الإدارة المستقبيلة أو أهدافهم الإستراتيجية، وإحصاءات التشغيل بالإضافة إلى الحصة السوقية، وحجم المنافسة، وتقاريركفاءة الأداء، كل هذه الأمورمجتمعة يتم التعبير عنها بالقوائم المالية والإفصاحات المالية والتقارير المرفقة مع التقارير المالية، وذلك يعمل على تعزيز المبادئ الهامة التي تسعى الحاكمية المؤسسية الفعالة إلى تحقيقها مما قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نتائج الاعمال.

ونظرأ للتطورات الجمة التي شهدتها المحاسبة الإدارية خلال العقدين الماضيين نتيجة توجه ذوي الإختصاص وإدراكهم بمدى أهميتها في توفير المعلومات اللازمة للإدارة العليا، حيث تعمل المحاسبة الإدارية على توفير أساليب علمية وتحليلية تساهم في ترشيد إتخاذ القرارات بما يتماشي مع ديناميكية وسرعة التطورات الحادثة في بيئة الأعمال وأزدياد حجم المنافسة بين الشركات الصناعية ، لذلك تبرز الحاجة البالغة للمعلومات المالية وغير المالية التي لا مناص عنها لصنع القرارارت الإستراتيجية إذا ما توفرت الخلفية المهنية والإدارية لمتخذ هذا القرار.

ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١,٢- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن تنوع المؤشرات المستخدمة لقياس أثر الحاكمية على أداء الشركات وعدم إيلاء الأهمية النسبية لهذا الأثر مقاساً بالأداء غير المالي جنباً إلى جنب مع الأداء المالي للشركات الصناعية قد أحدث أراء متباينة حول مدى أهمية الحاكمية المؤسسية بالرغم مما تبديه الدول المتقدمة من إهتمام بها، وقد أولت المملكة الأردنية الإهتمام نفسه لتحقيق المتطلبات اللازمة لعضوية منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية، وكذلك لدورها الفعال في تعزيز ثقة المستثمرين، إلا أن الأمر يشكل نوع من التدخل لفرض هيمنة الدولة على الشركات الصناعية المساهمة وتقويض جزء من صلاحيات الملاك وممارستهم وتعظيم ثرواتهم.

كما إن الأداء المالي وغير المالي هو أهم ما تتطلع اليه الشركات الصناعية، فنجاح الشركات الصناعية أو فشلها يعتمد بالضرورة على أداء الشركات المالي وغير المالي، ولهذا فإن أي من المتطلبات التي تفرضها الدولة من شأنها أن تؤثر على هذا الأداء، ونخص بالذكر هنا متطلبات الحاكمية المؤسسية التي تفرضها المملكة الأردنية على كافة الشركات المساهة العامة وما نجم عن هذا الأمر من أختلاف في أراء الباحثين حول مدى جدوتها، ومن هنا شكل تطبيق الحاكمية المؤسسية بالشركات الصناعية مشكلة حقيقية لعدم وضوح أثرها على الأداء العام للشركات التي تسعى بشتى الطرق إلى رفع أدائها بإتباع الأساليب المختلفة لتطبيقات المحاسبة الإدارية.

ولهذا فإن هذه الدراسة تطرح الأسئلة الرئيسية التالية:

١- هل يوجد أثر للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

٢- هل يوجد أثر للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

٣- هل يوجد أثر للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة؟

٤- هل يوجد أثر للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة؟

١,٣- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تنبثق منها وذلك من خلال التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، وذلك كما هو مبين على النحو الأتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية.

٢- التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق اساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية.

١,٤- أهمية الدراسة:

إن الحاكمية المؤسسية تلعب دوراً بارزاً ومهماً في إلزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في الأردن بالخصائص والمبادئ التي تهدف الحاكمية المؤسسية إلى تحقيقها من أجل ضمان حقوق المستثمرين، بالإضافة الى دورها في تحقيق الدرجة الكافية من الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة، حيث أن غياب الدرجة الكافية من الأفصاح والشفافية تؤدي حتماً الى عدم تمكين المستثمرون من اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل، وينزع ثقة المستثمر في هذه الشركات، وهو الأمر الذي يتعارض مع أهداف ومبادئ الحاكمية المؤسسية التي حظت بإهتمام عالمي واسع النظير وبالأخص بعد الأحداث المتكررة للأزمات المالية العالمية المتلاحقة.

وفي الوقت نفسه تعتبر الشركات الصناعية المساهمة الأردنية أحد الروافد الهامة للإقصاد الأردني، فهي تساهم في رفع ميزان الإيرادات للمملكة الأردنية من جهة، وتساعد على تخفيض ميزان المدفوعات من جهة أخرى، وذلك كونها تنتج السلع والبضائع التي تمس الحاجة اليومية للمواطن الأردني، والتي لولا عدم توفرها محلياً لأضطرت الدولة من استيرادها عبر قنواتها المختلفة بأموال طائلة، ولهذا تكمن أهمية هذه الدراسة من تسليطها الضوء على أثر الحاكمية المؤسسة على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق ممارسات المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية وذلك لأهمية هذا القطاع، ومما لا شك فيه إن الأساليب الحديثة لممارسات وتكنيكات المحاسبة الإدارية ذات أهمية بما كان في ترشيد القرارت الإدارية والمالية وغير المالية، كما إن تعدد الأساليب للممارسات التي تهدف إليها المحاسبة الإدارية يخلق فضاءاً واسعاً وذو تنوع أمام متخذ القرار حول أختيار الأسلوب الأنسب.

ولهذا فإنه ولابد من أن يكون هنالك الأثر للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، حيث أن أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة قد تبناها الباحث كمتغيرملطف من الممكن أن يغير في أثر العلاقة بين الحاكمية والاداء المالى وغير المالي بشكل قد يكون إيجابي أو سلبي، وهو ما ستصل إليه هذه الدراسة من خلال اختبار الفرضيات التي تم تبنيها وتحقيق أهدافها بالإجابة عن الأسئلة المطروحة، والوقوف علي الثغرات التي قد تؤدي إلى عدم فعالية الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١,٥- فرضيات الدراسة:

في ضؤ ما سبق سرده من تحديد لمشكلة الدراسة وعرض الأسئلة المنبثقة عنها وبيان مدى أهميتها والعرض الموجز لأهدافها، فإن فرضيات الدراسة يمكن صياغتها بالكيفية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى H٠١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

وفيما يلي الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية، على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H٠١-١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

الفرضية الفرعية الثانية H٠١-٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

الفرضية الفرعية الثالثة H٠١-٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على السهم في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

الفرضية الرئيسية الثانية H٠٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

وفيما يلي الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية، على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H٠٢-١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) على الأداء غير المالي مقاساً بالحصة السوقية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

الفرضية الفرعية الثانية H٠٢-٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف البحث والتطوير في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثالثة H٠٢-٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف التدريب في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

الفرضية الرئيسية الثالثة H٠٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

وفيما يلي الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية، على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H٠٣-١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

الفرضية الفرعية الثانية H٠٣-٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

الفرضية الفرعية الثالثة H٠٣-٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على السهم في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

الفرضية الرئيسية الرابعة H٠٤: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

وفيما يلي الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية، على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H٠٤-١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على الأداء غير المالي مقاساً بالحصة السوقية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثانية H٠٤-٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف البحث في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

الفرضية الفرعية الثالثة H٠٤-٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف التدريب في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

١,٦- مخطط متغيرات الدراسة :

المخطط التالي يوضح المتغيرات المستقلة والتابعة والمعدلة لهذه العلاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (١) مخطط متغيرات الدراسة

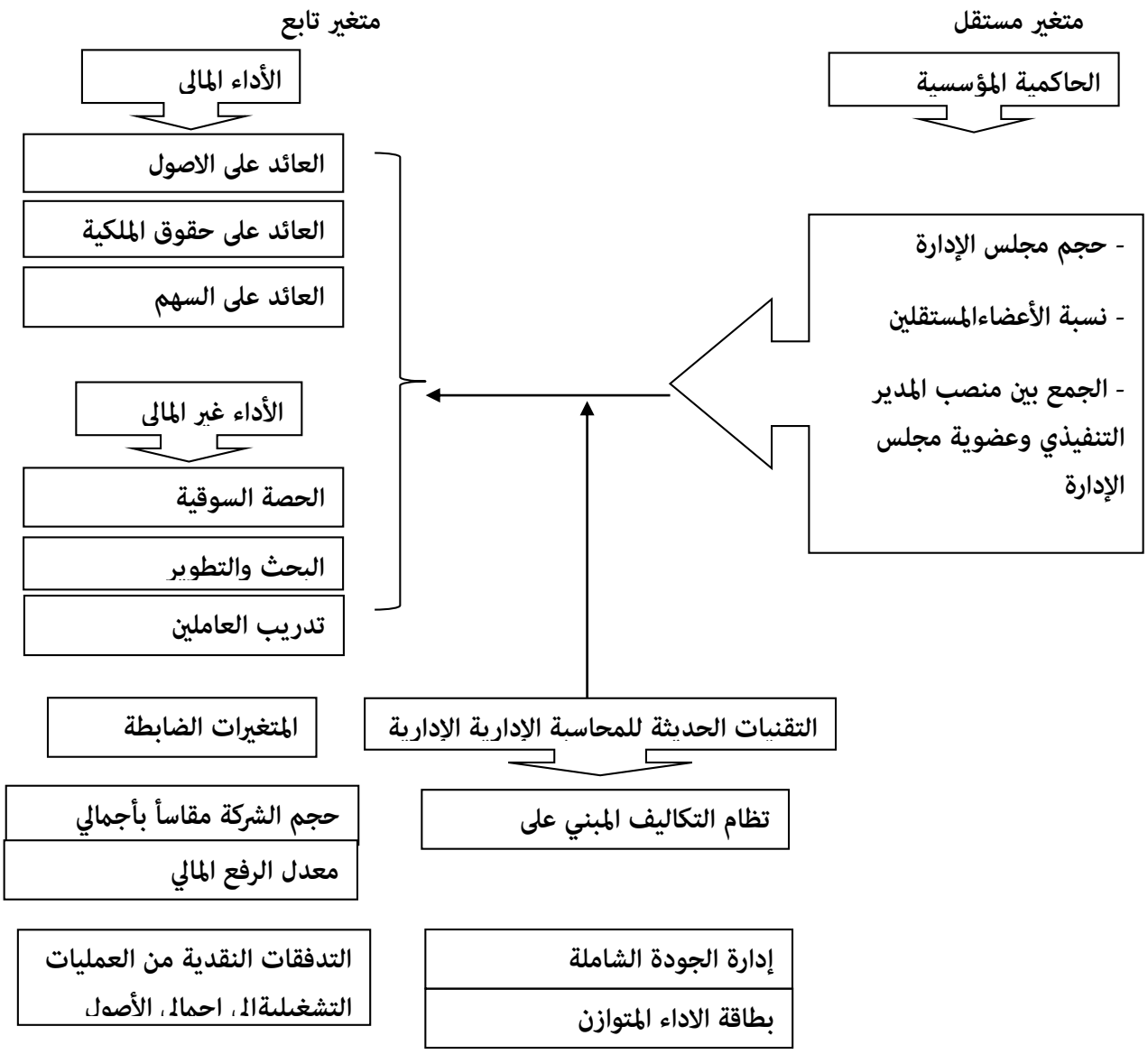

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغير معدل

المخطط من إعداد الباحث بالإستناد على دراسة (Wang, D. and Huynh, Q., ٢٠١٣)

١,٧- مصطلحات الدراسة:

الحاكمية المؤسسية Corporate Governance: قد تم تعريف الحاكمية المؤسسية "على إنها الأسلوب الذي تدار بواسطته الوحدات الإقتصادية"، (Macmillan and Downing,١٩٩٩)، كما تعد الحاكمية المؤسسية أداة لتوزيع وتدرج السلطات والمسؤوليات وضمان حقوق أصحاب الحقوق المختلفة داخل الوحدة الإقتصادية وضمان عدم تضارب المصالح بينهم وجذب الإستثمارت بمختلف أشكالها، أفراد أو مؤسسات، (Chung and Zhang, ٢٠١١).

الأداء المالي وغير المالي Financial and Non-Financial Performance: يعرف الاداء بأنه "قدرة المنظمة على تحقيق تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها"،أما الأداء المالي " فهو مدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه الشركات أن تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لإستثماراتهم"، كما أن الأداء غير المالي يمثل كل ما لا يمكن التعبير عنه بالوحدات النقدية بل يتم التعبير عنه بالوحدات الكمية، (Wheelen and Hanger,١٩٩٥).

المحاسبة الإدارية Management Accounting: هي عملية إعداد الحسابات والتقارير الإدارية التي توفر المعلومات المالية و الإحصائية الدقيقة والبيانات الأساسية للمدراء، والعاملين داخل المنظمة والتي تمكنهم من إتخاذ القرارات اليومية والقرارات قصيرة الأجل، ويطلق عليها أيضا محاسبة التكاليف، (أبو نصار، ٢٠١٤).

نظام التكاليف المبني على الأنشطة Activity Based Cost Management: إنه الطريقة اللازمة لقياس التكاليف وأغراضها بناءاً على الأنشطة المؤداة، James (٢٠٠٦).

إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management: من المفاهيم الإدارية الحديثة، ويقوم على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق الأداء الأفضل المبني على تحسين نوعية الإنتاج والخدمات، وتخفيض نسب الفاقد، والعمل على كسب رضاء الزبائن، (الفضل وأخرون، ٢٠٠٧).

نظام بطاقة الأداء المتوازن Balance Score Card: إنه نظام شامل لقياس الأداء من منظور استراتيجي يتم بناءاً عليه ترجمة استراتيجية المنشأة إلى أهداف ومقاييس وقيم مستهدفة وخطوات إجرائية أوليه واضحة ، (Kaplan and Norton, ١٩٩٢, p٧١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة حيث ستكون هناك أربع مباحث، يهدف الأول منها إلى التعرف على الإطار العام للحاكمية المؤسسية من حيث مفهومها وطبيعتها وأسباب ظهورها ومبادئها ومعوقات تنفيذها. ومروراً بالمبحث الثاني والذي يهدف إلى التعرف على الأداء المالي وغير المالي والمؤشرات الهامة لقياس الأداء، أما المبحث الثالث فالهدف منه هو عرض الأساليب الحديثة والمختلفة لتطبيقات المحاسبة الإدارية وبذلك نتمكن من رسم وتحديد الإطار العام والمفاهيم النظرية بشكل متكامل، ومن ثم سيتم التطرق إلى المبحث الرابع الذي يهتم بدراسة ومراجعة الأدبيات التى غطتها الدراسات الحديثة السابقة حول موضوع هذه الدراسة.

٢,١- المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية.

٢,٢- المبحث الثاني: الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية.

٢,٣- المبحث الثالث: الأداء المالي وغير المالي.

٢,٤- المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ المبحث الأول الحاكمية المؤسسية

يتناول هذا المبحث من الإطار النظري التعريف بالجوانب الرئيسية للحاكمية المؤسسية، حيث يحتوي هذا المبحث على ما يلي:

٢,١,١- مفهوم الحاكمية المؤسسية.

٢,١,٢- طبيعة نظام الحاكمية المؤسسية.

٢,١,٣- الأسباب الرئيسية لظهور حوكمة الشركات.

٢,١,٤- مبادئ الحاكمية المؤسسية.

٢,١,٥- الحاكمية المؤسسية في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,١- المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

Corporate Governance

تمهيد

إن اتساع حجم أعمال الشركات وتعقد عملياتها وإنفصال الملكية عن الإدارة نتج عنه علاقات وكالة متعددة ومتداخلة بين الملاك والإدارة والمساهمين والدائنين الأمر الذي ساهم في ظهور مشاكل عده لعل أبرزها تعظيم المصالح وغياب الضوابط السلوكية والمهنية الأمر الذي ساهم فى حدوث ازمات مالية كبيرة في بعض الشركات العالمية العملاقة، لهذا جاء مفهوم حوكمة الشركات للعمل على ضمان الإنضباط السلوكي، وإحداث نوع من التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف في الشركة الواحدة، (الجعيدي ، ٢٠٠٧ ،ص ٤٥).

ولقد حظت حوكمة الشركات باهتمام عالمي بإعتبارها إهم ركائز إقصاديات البلدان المتقدمة لدورها الفعال في تجنب حالات التعثر والفشل والإفلاس المالي والإداري، (ابوزر، ٢٠٠٦)، بالإضافة الي دورها في تعظيم قيمة الشركة وضمان بقائها ونموها في أسواق باتت اليوم تتسم بشدة المنافسة.

٢,١,١- مفهوم الحاكمية المؤسسية:

إن تعدد إهتمام جهات مختلفة بمصطلح الحاكمية المؤسسية وإختلاف توجهاتهم العلمية كانت أو الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية قد أوجد تعاريف متعددة ومختلفة لمفهوم الحاكمية يحمل كل منها وجهة نظر وإهتمام تلك الجهة بما يطرحه تعريفها لمفهوم الحوكمة، فعلي سبيل المثال عرفتها منظمة الإنماء والتعاون الإقتصادي، بأنها مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم ووضع الأهداف وتحديد السياسات ومتابعة الأداء نتيجة الفصل بين الإدارة والملكية بهدف تحسين الأداء المالي والحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وكذلك على السمعة الإقتصادية للمنظمة أو الشركة، (Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) ٢٠٠٣, P: ٤٦).

فيما عرفتها هيئة التمويل الدولية (International Finance Corporation, ٢٠٠٧)، بأنها هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها وفق هيكل الحوكمة الذي يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلفة المشاركين فى الشركة وفق القرارات والإجراءات التى يرسمها هيكل الحوكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفها مجمع المدققين الداخليين الأمريكي (IIA ,٢٠٠٢, p٢), بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات يتم إدارتها بواسطة إدارة تمثل أصحاب المصالح والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية بتجنب المخاطر مما يؤدي إلي أنجاز الأهداف.

وعرفها Samarasiri ,(٢٠٠٨) بأنها الهيكلية الإدارية التى تتم تصحيحها بشكل موثق بواسطة المؤسسة من أجل حماية مصالح المساهمين.

وعرفها خليل (٢٠٠٩)، بأنها حزمة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح والمساهمين من أجل تعزيز الأداء .

٢,١,٢- طبيعة نظام الحاكمية المؤسسية:

إن طبيعة نظام الحاكمية المؤسسية يرتبط بشكل أساسي بالنظم التي تعمل على تطبيق سياسات الحرية الإقتصادية وتعدد الإستثمارات وبتفعيل آليات وأحكام السوق، وبذلك فهي نظام يعمل على نشر ثقافة الإلتزام، (ميخائيل ٢٠٠٥).

٢,١,٣- الأسباب الرئيسية لظهور حوكمة الشركات:

إن كبر حجم الشركات والتسارع المستمر في حجم الأعمال وتعقيد العمليات وتداخل العلاقات بين المستثمرين والإدارة، والمدققين وأصحاب المصالح المختلفة، سواء أكانوا مقرضين أو دائنين أو موردين أو عملاء، أدي إلي تداخل العلاقات وتعارض المصالح فلكل طرف مصالح خاصة قد تعترض مع مصالح أطراف أخرى، ونتيجة لهذا التعقيد كان ولابد من إيجاد نظام يتماشي مع نظرية الوكالة ويضمن إنضباط متوازن لسلوكيات جميع الأطراف من أجل تعظيم الفائدة للكل (OECD, ٢٠٠٣)، (ال غزاوي، ٢٠١٠).

ولعل أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة هي شركة Berle and Meameams عام ١٩٣٢ فى دراستها بعنوان The Modern Croporat and Private Property، حيث تعتبر هذه الدراسة البذرة الأولية التي طرحت المشاكل الناجمة من عدم فصل الملكية عن الإدارة والرقابة عليها.

وقد أوضح Williams (١٩٧٨)، أن آليات الحاكمية المؤسسية السليمة تأتي لسد الفجوة المتمثلة في مشكلة الوكالة والصراع الناشئ بين الإدارة والملاك نتيجة الممارسات السلبية، وإن هذه الممارسات قد تطيح بالشركات في الأمد القريب أو البعيد إذا لم يتم الفصل بين الملكية والإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك فإن سليمان (٢٠٠٦)، وصف الأمر بأنه مجموعة من الضوابط والأعراف المهنية والمبادئ الأخلاقية والالتزام المهني من أجل تحقيق المصداقية والثقة بالمعلومات المالية المنشورة بالقوائم المالية وذلك بعد الهزات المالية الكبرى التي تعرضت لها مؤسسات كبيرة وبالأخص أزمة شركة انرون للطاقة وما ترتب عنها من صدور قانون Sarbanes Oxley عام ٢٠٠٢، (Hamdan, and Alaska, ٢٠١٦).

وبذلك يمكن للباحث أن يلخص أسباب وجود الحاكمية كما يلي:

١. التوافق مع نظرية الملكية وإنفصال الملكية عن الإدارة.
٢. تعقد الأدوار وتعدد المسؤوليات وتضارب المصالح .
٣. الحاجة إلى مجموعة من الضوابط والمبادئ الأخلاقية التى تتماشي مع الأعراف المهنية والأسس والمبادئ والأهداف المحاسبية .
٤. زيادة ثقة المستثمرين بما تنشره القوائم المالية وحماية حقوقهم.
٥. توزيع الأسواق وإنتشارها خارج الأطر المحلية.

وبناءاً على ما تقدم، يرى الباحث إن الحاكمية المؤسسية تشكل إطاراً مهماً تعتمد علية أجهزة الدولة بالمملكة الاردنية وكذلك تلتزم بها الجهات ذات العلاقة وفق دليل صادر عن هيئة الأوراق المالية حيث يصنف دليل الشركات حسب توجهها صناعي أو مالي، حيث يتواجد دليلان للحاكمية المؤسسية الأول يعني بالشركات الصناعية والخدمية، والثاني يعنى بالشركات المالية والإستثمارية المتمثلة فى البنوك وشركات الإستثمار المالية وشركات التأمين وهي تتفق بما يتماشي مع متطلبات لجنة بازل، كما إنها تخضع لإشراف وإرشادات البنك المركزي الأردني، أما الشركات الصناعية فهي تخضع لرقابة المدققين الداخليين ولجنة الإدارة والمدققين الخارجين، كل هذه الأطراف مجتمعة تشكل أليات الحوكمة ويجب أن تكون مسئولة مسؤولية تضامنية من أجل تطبيق أهداف الحاكمية المؤسسية.

إن الحوكمة المؤسساتية وبالأخص الجيدة والفعالة تساعد فى رفع الأداء، وزيادة جذب الإستثمارات للشركات بأنواعها المختلفة سواءآ كان ذلك الإستثمار على شكل أفراد أو مؤسسات، وتعزيز القدرة التنافسية، (Chang, ٢٠١١)، كما إن التطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية يمكن الشركات من الإستمرارية والمنافسة، الأمر الذي يساهم فى تحسين حجم وقيمة التداول على أسهم الشركات، (Zedan and Abu Nassar, ٢٠١٤)، ويعزز من ثقة المستثمرين فى الشركات التى تطبق قواعد الحوكمة.

ويرى (Jinghan, ٢٠٠٥, p٨٦)، إن الحاكمية تهدف إلى تحقيق مجموعة من المبادئ تتمثل فى تشجيع السلوكيات الأخلاقية، والامتثال للقوانين، وتجنب الكوارث الناجمة عن المخاطر المتعددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإنه يمكن تحديد أهداف الحوكمة وفق وجهة نظر الباحث فيما يلي:

١. رفع الأداء.
٢. رفع القدرة التنافسية.
٣. الإمتثال للقوانين والتشريعات النافذة.
٤. دعم سمعة منظمات الأعمال.
٥. تعزيز ثقة المستثمرين.
٦. تنظيم العلاقات بين الإطراف المختلفة.
٧. الشفافية.

٢,١,٤- مبادئ الحاكمية المؤسسية:

كانت البداية عام ١٩٩٦ عندما وضعت منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي (OECD) مبادئ لحوكمة الشركات تمثل في مجملها مجموعة من الإرشادات والمعايير التي أصبحت فيما بعد أساساً لمبادرات حوكمة الشركات في كل الدول التى تعمل تحت مضلة منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي (OECD,٢٠٠٦, P:١٥) .

إن الإلتزام بهذه المبادئ يساعد على رفع درجة الثقة للمستثمرين بكافة أشكالهم وإنتمائهم وجنسياتهم، الأمر الذي يساهم دون أدنى شك في تحقيق المزيد من الإستقرار لإقتصاديات الدول التى تطبق مبادئ الحاكمية، وما وجدت هذه المبادئ إلا لمساعدة حكومات تلك الدول من تفعيل وتحسين إقتصادها وفق إطار مالي عالمي موحد يعكس الظروف الإقتصادية لهذا البلد، وكذلك لتمكين هذه الدول من تقييم وتحسين الأطر التشريعية لحوكمة الشركات، (OECD, ٢٠٠٣, P٣).

وفي عام ٢٠٠٤ تم إعادة الصياغة لهذه المبادئ بما يتماشي مع الظروف المتباينة لبيئة بلدان دول منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي، وتغطي هذه المبادئ ٦ مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

٢,١,٤,١- وجود إطار فعال للحوكمة

Ensuring the Basis for an Effect Corporate Governance Framework.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن وجود إطار فعال للحوكمة يضمن الشفافية وفعالية وكفاءة الأداء والإلتزام بالنزاهة والموضوعية والوضوح فى توزيع المسؤوليات بين الوظائف الإدارية والتنفيذية، والفصل بين وظيفة المدير التنفيدى ورئيس مجلس الإدارة، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية في ظل وجود مجموعة من القوانين والتشريعات الملزمة لكافة الشركات، ويرى Tang (٢٠١٥)، أن الحاكمية الفعالة تعزز من الأداء المالي للشركات.

٢-٤-١-٢حماية حقوق المساهمين Shareholders Righis

إن الحوكمة الجيدة تعمل على حماية حقوق المساهمين والمتمثلة في نقل ملكية الأسهم، وحق التصويت في الجمعيات العمومية، ومسائلة مجلس الإدارة، وكذلك مناقشة أمر إقالته وحق اختيار أعضاء المجلس ، علاوة عن الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة وإقرار التعاملات المالية غير العادية والإكتتاب فى الأسهم الجديدة قبل غيرهم، كما يرى مطر و نور،(٢٠٠٧، ص ٧٨) " إنه يجب توفير المعلومات الشفافة للمساهمين والتي تمكنهم من الوقوف على الأوضاع المالية لشركاتهم، والفرص المتاحة أمام هذه الشركات في التوسع والإستمرار والنمو".

٢-٤ -٢-٢المعاملة المتساوية للمساهمين Equitable Treatment of Shareholders

يجب أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية المعاملة المتساوية والمتكافئة لكافة المساهمين بالشكل الذي يعزز حماية حقوق الأقلية من إستغلال الأطراف الأخرى، وتجنب التحيز ضد أو مع أي فئة من المساهمين، كما يجب أن تكون هناك فرصة متاحة لكل فئة من المساهمين في الحصول على تعويض عادل وذلك إذ ما تم إنتهاك حقوق هذه الفئة (OECD, ٢٠٠٣,p: ٤٧).

٢-٤-٣-٢ الإفصاح والشفافية Transparency and disclosure

يؤكد هذا الإطار على ضرورة وحتمية تقديم الإفصاحات بكفاية وملائمة وموضوعية وفي الوقت المناسب لكافة الأمور الهامة للشركة، والتي تمس إهتمام أي طرف من الأطراف ذات المصلحة، وخاصة للأمور التي تتصل بتأسيس الشركة وبيان موقفها المالي، حيث أن التجارب بالدول ذات الاقتصاديات المتقدمة تشير إلى أن الإفصاح يمثل أداة قوية تؤثر على سلوك الشركات، وتلعب دور في حماية المستثمرين، كما إن الإفصاح الجيد يعمل على جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال ويعزز الثقة فى أسواق رأس المال.

بالإضافة الى ذلك، يرى عبد المنعم وآخرون (٢٠١٥)، إن الإفصاح المحاسبي هو من إختصاص المحاسب الإداري الذي عليه تقديم المعلومات سواءآ كانت مالية أو غير مالية لمحتاجيها من أصحاب المصالح المختلفة وحملة الأسهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى السرطاوي (٢٠١٥)، إن عدم وجود مقياس عام لقياس الإلتزام بمبادئ الحاكمية قد يؤثر على أداء الشركات بشكل عام، وذلك لعدم كفاية المعلومات أو عدم وضوح البيانات المفصح عنها.

٢-٤-٤-٤ دور أصحاب المصالح وإحترام حقوقهم Stakeholders' Role and Their Rights Respectful.

إن الإطار العام لحوكمة الشركات يعمل على إحترام الحقوق القانونية، ويمنح الثقة للمستثمرين بالتعويض عن أي انتهاكات قد تطال أصحاب المصالح، والمقصود بأصحاب المصالح هم، العملاء، والبنوك، والموردين، والدائنون، وحملة المستندات، ويجب أن يكون لهم دور عن طريق مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.

٢,١,٤,٢- مسئوليات مجلس الإدارة Board Responsibility

إن هذا الإطار لحاكميه المؤسسات يرسم معالم الأطر الإدارية، والقانونية، وكيفية أختيار الأعضاء، ودور مجلس الإدارة فى الإشراف على الإدارة التنفيذية، كما تقع مسؤلية تخطيط إستراتيجيات الشركة وسياسات المخاطر وتحديد الأهداف على عاتق مجلس الإدارة، والذي عليه أيضآ مراقبة تنفيذ الأداء.

وبشكل عام فإن المبادئ العامة لحوكمة الشركات قد تتناسب مع بعض الشركات دون غيرها، وهذا يعود إلي النظم والقوانين المعمول بها في بلد المنظمة أو الشركة، كما إن الإمتثال لكافة هذه المبادئ ليس بالضرورة أن تؤدي إلى تعزيز الأداء، ويرى (Akbar, et al., ٢٠١٦) إنه على الشركات أن تتماثل لما يناسبها من سياسات ومبادئ الحاكمية وذلك وفق البناء الداخلي للشركة والخصائص المالية والقانونية والإجتماعية والإقتصادية التي تعمل بها هذه الشركة أو المنظمة.

٢,١,٥- الحاكمية المؤسسية في الأردن:

لقد بذلت جهات أردنية عديدة الجهود اللازمة من أجل تفعيل الحاكمية المؤسسية والأرتقاء بمستوى تطبيقها في الشركات المساهمة والمدرجة بسوق الأوراق المالية، (بورصة عمان)، ولعل أهم هذه الجهات هي، (وزارة التجارة والصناعة، البنك المركزي الأردني، هيئة الأوراق المالية)، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين مثل قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١، والذي منحت أحكامه كافة الصلاحيات للبنك المركزي لتعزيز الحاكمية المؤسسية بالمؤسسات المصرفية، وقانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، والذي عالج الأمور التنظيمية وهيكلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الإدارة وطرق إنتخاب أعضاء المجلس وشروط إنتخابهم بالشركات المساهمة، وقانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ الذي تناول أمور متعددة ولعل أهمها منح الصلاحيات لموظفي البنك المركزي لتدقيق ومراجعة حسابات المؤسسات المصرفية، وتشكيل لجان تدقيق بالبنوك، علاوة عن ذلك فقد صدر قانون الأوراق المالية رقم(٧٦) لسنة ٢٠٠٢، والذى بموجبه تم إنشاء بورصة عمان.

وقد توالت المقترحات لتعديل بعض القوانين لوجود بعض الثغرات القانونية بقواعد الحاكمية المؤسسية، ولعل أهم هذه المقترحات ما أصدرته هيئة الأوراق المالية لتعديل دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩ والمتضمن بعض القواعد الإلزامية حكماً والتي استندت إلى نصوص قانونية ملزمة وردت في تشريعات نافذة توجب الشركات المساهمة العامة الالتزام بها، وقواعد إرشادية يكون تطبيقها من خلال أسلوب الإلتزام أو تفسير عدم الالتزام، (Comply or Explain)، وكان الهدف من إتباع هذا الأسلوب في السابق منح الشركات وقتا كافياً للتكيف مع مبادئ الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه المبادئ ومن ثم تحقيق الإلتزام الكامل بها بشكل تدريجي، وأبرز ما تركز عليه القواعد الإلزامية الجديدة هو الفصل وعدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي أخر في الشركة، على أن لا تربط بين رئيس مجلس الإدارة ومن يشغل أي منصب تنفيذي أخر في الشركة أي قرابة من الدرجة الأولى، وأن يكون اثنين على الأقل من أعضاء المجلس من الأعضاء المستقلين، وأن يتم تشكيل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافأت من قبل أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون غالبية الأعضاء في هذه اللجان من الأعضاء المستقلين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢ المبحث الثاني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

يتناول هذا المبحث من الإطار النظري التعريف بالجوانب الرئيسية للمتغيرات المعدله والمتمثلة في الأساليب الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية الأكثر تطبيقاً بالشركات الصناعية المساهمة الأردنية، حيث يقدم هذا الفصل ما يلي:

٢,٢,١ - نظام التكاليف المبني على الانشطة.

٢,٢,١,١ - مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

٢,٢,١,٢ - مزايا نظام التكاليف المبني على الانشطة.

٢,٢,١,٣ - الإنتقادت التي تعرض لها نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

٢,٢,٢ - إدارة الجودة الشاملة.

٢,٢,٢,١- مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

٢,٢,٢,٢ - ركائز نظام إدرة الجودة الشاملة.

٢,٢,٢,٣ - مكونات النظام.

٢,٢,٢,٤- مزايا تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.

٢,٢,٢,٥- معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.

٢,٢,٣- نظام بطاقة الأداء المتوازن.

٢,٢,٣,١- مفهوم نظام بطاقة الأداء المتوازن.

٢,٢,٣,٢- الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام بطاقة الأداء المتوازن.

٢,٢,٣,٣- أبعاد بطاقة الأداء المتوازن.

٢,٢,٣,٤- العناصر الواجب توفرها في كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن.

٢,٢,٣,٦- خصائص بطاقة الأدء المتوازن.

٢,٢,٣,٦- مزايا نظام بطاقة الأداء المتوازن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٢,٣,٧- الإنقادات الموجهة إلى نظام بطاقة الأداء المتوازن.

٢,٢- المبحث الثاني: أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

Modern Management Accounting Practecis

تمهيد

لم تعد مهنة المحاسبة مقتصرة على إعداد وبيان القوائم المالية للشركات الصناعية، ولكن الحاجة الماسة إلي التعرف علي مدى كفاءة التشغيل للموارد الاقتصادية للمنشأة قد أوجد فرع مهم من فروع المحاسبة الا وهو محاسبة التكاليف، والذي بناءاً علية برزت المحاسبة الإدارية من أجل تقديم المعلومات الضرورية لإدارة المنشأة، حتى تتمكن هذه الإدارة من أتخاد القرارات الإدارية والمالية التي تتمشى مع مصالحها وتحقق أهدافها .

ولقد سطعت أهمية استخدام أساليب المحاسبة الإدارية نتيجة تسارع نمو الشركات وما نجم عنه من أزدياد حجم المنافسة والسيطرة على الأسواق الكبيرة، وكذلك الدخول الي الأسواق الناشئة (Alvaredo, et al., ٢٠١٣).

وبناءاً على ما تقدم وبيان أهمية دور محاسبة التكاليف، فقد بزغت العديد من أنظمة محاسبة التكاليف والتي قد يتماشى نظام معين منها مع نشاط منشأة ما، فيما لا يتماشى نفس النظام المطبق في تلك المنشأة مع منشأة أخرى، حيث إن اختلاف نوع المنتجات أو حجم الشركة وطبيعة النشاط، يعد جوهرآ لإختيار التكنيك المناسب من أساليب المحاسبة الإدارية والذي يخدم النشاط، لهذا فإن أكثر الشركات استخداماً لأساليب المحاسبة الادارية وذلك حسب قطاعاتها هى الشركات الصناعية، وإن أقلها إستخداماآ لأساليب المحاسبة الإدارية هي شركات الخدمات العامه، ومع ذلك تعد الشركات الصناعية كبيرة الحجم الاكثر إستخداماً لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، (Rong, et. al., ٢٠٠٨)، كما إن أغلب الشركات الصناعية بمختلف أحجامها تتقيد بإستخدام نظام الموازنات التخطيطية لأغراض الرقابة، فيما تختلف في تطبيق نظام التكاليف الذي تراه يلائم طبيعة نشاطها، (Simon, et al., ٢٠٠٥) .

ونظرآ لتعدد تقنيات المحاسبة الإدارية، وإختلاف أدواتها والأليات اللازمة لتطبيقها، فهي لم تخلو من أوجه القصور، كذلك قد طالتها العديد من الإنتقادات لوجود بعض الجوانب السلبية الناتجة عن تطبيقها، ومن جانب أخر فقد برهنت هذه الأساليب والتكنيكات للمحاسبة الإدارية فعاليتها وأهميتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا نوجز أبرز هذه التقنيات المتبعة في الشركات الصناعية وهي كما يلي:-

٢,٢,١ - نظام التكاليف المبني على الانشطة Activity Based Cost Management (ABC)

٢,٢,١,١ـ مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة:

لقد تناولت الأدبيات السابقة عدة تعاريف لنظام (ABC) ومن أوائل هذه التعاريف هي تعريف رواد الفكر لهذا التكنيك المحاسبي، (Kaplane and Cooper, ١٩٩٢)، وكذلك(Argyris and Caplan, ١٩٩٤)، بأنه تلك الادارة الإستراتيجية للشركة التي تساعدها في الحصول على تكلفة أكثر دقة ومعلومات عن ربحية العمليات والمنتجات والخدمات وعملاء الشركة، الأمر الذى يساهم في إتخاذ العديد من القرارات المهمة ومنها قرارات التسعير والتسويق وتصميم المنتج أو الخدمة، وكذلك قرارات توظيف الموارد .

وقد عرفة James (٢٠٠٦)، بأنه الطريقة اللازمة لقياس التكاليف وأغراضها بناءاً على الأنشطة المؤداة، حيث أن التكاليف يجب تخصصيها بناءاً على الغرض المستند إليه التكلفة، في حين عرفه العناتي (٢٠٠٩)، بأنه ذلك النظام الذي يهتم بتحليل الأنشطة حسب التكلفة التى ساهمت في إنتاج المنتج والتي أضافت قيمة لهذا المنتج، فيما عرفه (Horrgren , et al., ٢٠١٢)، بأنه أسلوب التكاليف الذي يركز علي الأنشطة الفردية لتجمعيها كتكلفة رئيسية لإنتاج المنتج أو تقديم الخدمة، وبهذا فإن البضاعة المنتجة أو الخدمة المقدمة يتم تحديد تكلفتها غير المباشرة وفق مرحلتين، الأولى هي تخصيص التكاليف غير المباشره التي ساهمت في إنتاج المنتج أو تقديم الخدمة، والثانية هي تجميع هذه التكاليف في مجمعات التكلفة وتحميلها على المنتج أو الخدمة بناءاً على محرك التكلفة، فيما قدم أخرون تعريف أخر لنظام التكاليف المبني على الأنشطة بأنه طريقة لحساب التكلفة من أجل تزويد المدراء بمعلومات التكلفة التى تساعدهم على إتخاذ القرارات الاستراتيجية والتي قد تؤثر على الطاقة الإنتاجية للشركة والتكاليف الثابتة والمتغيرة، وهو نظام مكمل وليس بديل لنظام التكاليف الاساسي بالشركة (Garison et al., ٢٠١٢).

ووفق التعاريف السابقة الذكر فانه يمكن للباحث تلخيص أهم أركان ومرتكزات نظام التكاليف المبني على الأنشطة حسب التالي :

١. هدف التكلفة (Cost Object): الغرض الذي من أجلة نحتاج إلي حساب تلك التكلفة .
٢. النشاط (Activity): هو ذلك الفعل أو الإجراء الذي يسبب تكلفة ما لإنجاز عمل ما سواء كان هذا العمل صناعي أو خدمي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. وعاء التكلفة (Cost pool): هي بمثابة الجيوب التى يتم تجميع تكلفة الانشطة المتجانسة بها .

٤. محرك التكلفة (Cost driver): هو ذلك الاجراء الذي يؤثر ويعمل على تغيير تكلفة النشاط .

وقد تم وضع هذه التعاريف بما يتفق ويتماشي مع مراحل تطبيق نظام التكاليف المبني على الانشطة كما حددها (Kaplan and Norton, ٢٠٠٥) وهي:-

- ✓ تحديد كافة الانشطة الرئيسية بالمنشأة .
- ✓ تحديد الهدف من التكلفة.
- ✓ تحديد الوعاء المناسب لتكلفة كل نشاط.
- ✓ تحديد محرك التكلفة والعوامل التي توثر بشكل كبير في تكلفة النشاط.

٢,٢,١,٢ ـ مزايا نظام التكاليف المبني على الانشطة:

١. فعالية الدور الرقابي لنظام التكاليف المبني على الانشطة وذلك بالمقارنة مع نظام التكاليف التقليدي، حيث إن تحديد الأنشطة المتعلقة بالتكاليف غير المباشرة يؤدي إلى تحديد الهدف من تلك التكاليف، ومن ثم يمكن إخضاعها لرقابة أكثر فعالية كونها قد تم أخذها بالاعتبار في وقت مبكر للتحكم بالنشاط، (درغام، ٢٠٠٦). (الظاهر، ٢٠٠٢, ص:٢١٢) .

٢. يؤدي تطبيق هذا النظام إلى دقة أكبر في قياس تكلفة المنتج أو الخدمة مما يساهم في إتخاذ القرارات الأدارية المناسبة، (Kaplan, and Norton, ٢٠٠٥) و (Geri and ronen, ٢٠٠٥).

٣. يهتم النظام بتتبع التكاليف غير المباشرة وتخصصيها على المنتجات أو الخدمات بشكل دقيق وموضوعي دون اللجوء إلى التخصيص العشوائي والاجتهادي لهذه التكاليف، وبالتالي يمنح الإدارة القدرة الكافية لمعرفة تكلفة المنتج النهائية أو الخدمة التي يتم تقديمها للعميل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، (Adamu, et. al., ٢٠١٠)، (Needy et. al., ٢٠٠٣ p٣) ، وهذا الأمر يساعد الإدارة في إتخاذ قرارات التسعير للمنتج او الخدمة.

٤. يعمل النظام على تزويد المدراء بالسبب الرئيسي لنشؤ التكلفة وتحليلها، وهل هي ذات قيمة مضاعفة للمنتج أم لا يوجد ضرورة منها، وبالتالي يمكن للمدراء إتخاذ القرارات اللازمة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية (Ellis, ٢٠٠٣) و (بن سعيد، ٢٠١٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. يعتبر نظام التكاليف المبني على الأنشطة ذو أهمية للإدارة المالية كونه أداة لازمة للتحسين المستمر من خلال دراسة المؤشرات المالية مثل مؤشر العائد على الاستثمار ومؤشر العائد على الملكية وكذلك مؤشر العائد على الأصول ورأس المال العامل، (Agrawaletal, ٢٠٠٦).

هذا وقد حدد المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين CIMA، (٢٠٠٨)، مزايا استخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة كالآتي:

١.يعتبر نظام التكاليف على أساس النشاط أكثر دقة في حساب تكاليف المنتجات والخدمات.

٢. يسمح هذا النظام بفهم أفضل وأكثر شمولية للنفقات العامة ومسببات حدوثها.

٣. يحدد النظام بشكل أكثر وضوحاً لتكاليف الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج أو الخدمة، مما يساعد المدراء في تخفيض تلك التكاليف أو التخلص منها.

٤. يدعم تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة قدرة الشركة على إستخدام أساليب محاسبة إدارية أخرى من شأنها تحسين الأداء المالي والإداري لها، كأسلوب التحسين المستمر.

٢,٢,١,٣ ـ الانتقادات التي تعرض لها نظام التكاليف المبني على الأنشطة:

لقد وجهت عدة انتقادات لنظام التكاليف المبني على الانشطة تتمثل فيما يلي:

(التكريتي ،٢٠٠٧، ص١٨٧)، (الجخلب، ٢٠٠٧، ص ٣٤) و (درغام، ٢٠٠٦، ص ٧٠).

١. من أهم الانتقادات التي تم توجيهها لنظام التكاليف المبني على الأنشطة هو ارتفاع تكاليف تطبيق هذا النظام، فنظام التكاليف المبني على الأنشطة يعد مكلفاً للحصول على البيانات التفصيلية اللازمة الخاصة بالموارد والأنشطة المستهلكة لها، وهذا يتعارض مع المبدأ المحاسبي الأهمية النسبية.

٢. صعوبة توزيع التكاليف غير المباشرة بدقة على الأنشطة، لصعوبة تحديد محرك التكلفة فنظام التكاليف المبني على الانشطة يشجع تخصيص التكاليف غير المرتبطة بالإنتاج مثل مصاريف البحث والتطوير التي تتكبدها الشركات من أجل تطوير منتجاتها أو خدماتها، بينما تكاليف إنتاج المنتج مثل استهلاك المصنع أو تقديم الخدمة مثل استهلاك المبنى لا تخصص للمنتجات أو الخدمات، لذلك فإن جل الشركات تستخدم نظام الكلفة التقليدي الخاص بها لإعداد التقارير الخارجية، وفي الوقت نفسه تستخدم نظام التكاليف المبني على الأنشطة لأغراض التحليل الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الصعوبة في توزيع التكاليف غير المباشرة بدقة على الأنشطة، وذلك راجع إلى صعوبة تحديد محرك التكلفة، لذلك فإن البيانات التي يقدمها نظام التكاليف المبني على الأنشطة لا تعد ملائمة إلا إذا كانت التكاليف الموجهة لمحركات الأنشطة يمكن تجميعها بأنشطة متجانسة.

٤. على الرغم من إن هذا النظام هو نظام لتخصيص التكاليف غير المباشرة، إلا إنه تبقى هناك بعض الكلف التي لا يتم تخصيصها الى أي من الانشطة، وذلك راجع لصعوبة تحديد موجهات التكلفة أو أسبابها، الأمر الذي يستوجب الاستعانة بخبرات خارجية متخصصة.

٢,٢,٢ - إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM)

٢,٢,٢,١ـ مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة، وهو يقوم على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق الأداء الأفضل المبني على تحسين نوعية الإنتاج والخدمات، وتخفيض نسب الفاقد، والعمل على كسب رضاء الزبائن، (الفضل وأخرون، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٥).

وقد تم تعريف إدارة الجودة الشاملة من قبل معهد الجودة الفيدرالي بأنها "منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العميل، إذ يتم أستخدام الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر في العمليات و الخدمات"، (الدرادكة و الشبلي، ٢٠١٢، ص ١٩).

وتعتمد إدارة الجودة على استخدام الأساليب الكلية والقدرات البشرية لتحسين تقديم الخدمات أو المنتجات للمستفيد الأخير معتمدة على أساليب التحسين المختلفة، وبذلك فهي تتسم بأنها نظم متكاملة تفي بمتطلبات واحتياجات العملاء بالرغم من اختلاف أذواقهم ومشاربهم، (بحر وعبد الحليم، ٢٠٠٧).

كذلك تم تعريفها على إنها "مجموعة من الأفكار والأساليب، التي تشمل جميع جوانب العمل داخل المؤسسة والتي تستخدم لتحقيق التطوير والتحسين المستمر في مستويات الجودة لجميع المنتجات، لهدف الحصول على تحقيق رضاء العملاء وزيادة الإنتاج ومن ثما تعزيز الأداء التنافسي للشركة" ، (Boer, et al., ١٩٩٩) .

كما عرفها السقاف، (٢٠٠٥)، على إنها فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكل نهج أو نظاماً إدارياً شاملاً قائماً على أساس إحداث تغييرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل المؤسسة، بحيث تشمل هذه التغيرات السلوك، القيم، الفكر، المفاهيم الإدارية، نمط القيادة الإدارية، والمعتقدات التنظيمية وذلك من أجل تحسين وتطوير كل مكونات المنشأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها (سلع وخدمات) وبأقل التكاليف الممكنة، وقد تم تعريفها على إنها أنظمة تسعى للتقليل من عيوب المنتجات التامة الصنع بهدف التوصل لمستوى اللاعيوب في المخرج النهائي سواء أكان منتجاً أو خدمة، (Weygandt, et al., ٢٠١٢). وهذا ما أطلق عليه Crosby مصطلح Zero Defect، وتحسين كل الأبعاد والمكونات في سلسلة القيمة للمنتج بهدف إرضاء الزبون من جهة، وكسب زبائن جدد من جهة أخرى.

٢,٢,٢,٢ ـ ركائز نظام إدارة الجودة الشاملة:

لتحقيق الجودة الشاملة فإنه يجب العمل على تحقيق الأهداف الأتية، (علوان، ٢٠٠٥، ص ٨١):-

١ - تحقيق التميز والتفوق في الأداء التنظيمي للمنشأة.

٢ - العمل على إرضاء المستهلكين.

٣ - اعتماد المشاركة الجماعية والعمل بروح الفريق.

٤ - تقديم السلع والخدمات ذات الجودة العالية.

٥ - إجراء تحسينات مستمرة على أنشطة المنشأة والعمل على إنجاز الأعمال بطريقة صحيحة في جميع الأوقات.

٢,٢,٢,٣ ـ مكونات النظام:

يتكون نظام إدارة الجودة الشاملة مما يلي: (بن عيشاوي، ٢٠١٣)

١- مدخلات النظام: تتكون مدخلات هذا النظام من جملة من المعلومات التي تعتبر ركيزة أساسية في تصميم وتنفيذ مستويات الجودة ومعاييرها وأساليب تحقيقها، وتعتمد هذه الركائز على أهداف واستراتيجيات المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها، وكذلك سياسة الإدارة والهيكل التنظيمي للمؤسسة، بالإضافة الى طبيعة الأنشطة و طبيعة العملاء وتوقعاتهم، هذا الي جانب التقنيات المستخدمة و الموارد والإمكانيات المتاحة.

٢- عمليات النظام: وهي الأنشطة التي تتم بإستخدام المدخلات كي تتحقق الجودة المنشودة والمستهدفة في جميع مستويات الأنشطة بالمؤسسة، ومن هذه الأنشطة تحديد أهداف ومستويات الجودة بالدرجة الأولى، ثم تحديد سياسات الجودة مروراً بمرحلة التخطيط، ومن ثم تنظيم وتنسيق عمليات تحقيق الجودة، وأخيراً أستخدام الأساليب الرقابية لتقييم مستويات الجودة.

٣- مخرجات النظام: تتبلور مخرجات هذا النظام في ناتج العمليات التي قد تم تسخير المدخلات اللازمة لإنتاجها، حيث يتم التأكد من مطابقة المنتجات للمواصفات المطلوبة والمستهدفة، ومقارنة جودة المنتج بسابقه أو مع منتجات الشركات المنافسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٢,٢,٤- مزايا تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة:

من أهم المزايا المرتبطة بتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ما يلي : (العزاوي، ٢٠٠٥، ص ٦٨)

١ - تعزيز الموقع التنافسي للشركات من خلال التركيز على تقديم السلع والخدمات ذات الجودة العالية.

٢ - رفع الكفاءة الإنتاجية خلال العمل الإنتاجي وتخفيض الأخطاء الخاصة بالتشغيل .

٣ - يمثل تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة سلسلة من الفعاليات المتواصلة والمتتابعة التي تسمح للشركة أو المؤسسة من تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق النمو، وزيادة الأرباح، والاستثمار الأمثل لمواردها الاقتصادية.

٤ - يركز النظام وبشكل مستمرعلى تحسين العمليات الإنتاجية.

٢,٢,٢,٥- معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة:

إن تطبيق واستخدام مبادئ ومفاهيم إدارية معينة لا يمكن أن يحظى باهتمام الإدارة العليا إلا إذا ترتب عنها تحقيق فوائد معينة، ومع ذلك تتواجد بعض المعوقات لتطبيق هذه المفاهيم والمبادئ لنظام إدارة الجودة الشاملة نوجزها فيما يلي، (زيدان، ٢٠١٠، ص ١٨٨: ١٨٩):

١- يعد نظام إدارة الجودة الشاملة من الأنظمة الحديثة ولهذا يصعب تطبيقه في الدول النامية.

٢- يعتمد النظام في التركيز على احتياجات العميل وتطلعاته لجودة منتج او خدمة مرجوة، وهذا يصعب الانتباه اليه من طرف بعض الشركات أو المؤسسات التي تهدف إلى تطبيق هذا النظام.

٣- إن تطبيق النظام يحتاج إلى كفاءات وخبرات يصعب الحصول عليها في بعض الدول النامية.

٤- يحتاج تطبيق النظام إلى خطة استراتيجية فعلية جادة من أجل التحول.

٥- تعتبر رداءة الاتصال بين إدارات الشركة أو المؤسسة عائق مهم لنجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة نتيجة سوء التغذية العكسية.

وهنا يمكن للباحث ان يلخص هذا النظام بأنه نظام يرمي إلى وضع الخطط الاستراتيجية والموارد الاقتصادية والبشرية من أجل تحقيق أهداف وتطلعات الشركة أو المؤسسة بغاية التحسين المستمر لمنتجاتها أو خدماتها عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية و الخدمية، وتعزيز المركز التنافسي المقاس بالحصة السوقية في بيئة تتسم بتعدد المنتجات أو تقديم الخدمات والعروض المنافسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٢,٣- نظام بطاقة الأداء المتوازن Balance Score Card (BSC)

٢,٢,٣,١- مفهوم نظام بطاقة الأداء المتوازن:

يعتبر نظام بطاقة الأداء المتوازن ابتكاراً يلبي المتطلبات الإدارية ويواكب التغيرات السريعة والتطورات في بيئة الأعمال المعاصرة.

وقد تعددت التعريفات لهذا النظام ولكنها تعد مشتقه من مصدر واحد الا وهو ما قدمه كلاً من Kaplan and Norton مؤسسي هذا النموذج من نماذج المحاسبة الإدارية الحديثة، حيث عرفاه علي إنه نظام شامل لقياس الأداء من منظور استراتيجي يتم بناءاً عليه ترجمة استراتيجية المنشأة إلى أهداف ومقاييس وقيم مستهدفة وخطوات إجرائية أوليه واضحة ، (Kaplan and Norton, ١٩٩٢, p٧١).

في حين أن معهد القياس المتوازن للأداء قد عرفة علي إنه نظام للتطوير الإداري وليس فقط نظام للقياس يهتم بتوضيح رسالة ورؤية واستراتيجية المنشأة وترجمة ذلك إلى أحداث من أجل توفير معلومات عن العمليات الداخلية والنتائج التي تم التحصل عليها لغرض التحسين المستمر في الأداء وذلك على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، (Garrison, and Noreen, ٢٠١٢).

٢,٢,٣,٢- الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام بطاقة الأداء المتوازن:

١.الرؤية: وهي عبارة عن طموحات المؤسسة أو الشركة والتي تمكنها من تحقيق أهدافها النهائية بمشاركة العاملين، حيث أن الرؤية هي انطلاقة أدارة الشركة لقيادتها بدلاً من أستخدام أسلوب القيادة المعتمد على النتائج المالية، (Cokins, ٢٠٠٤, p١٠٣) .

٢.الرسالة: هي عبارة عن طبيعة عمل الشركة الذي تقدمة للعملاء سواء أكانت منتج أو خدمة ، (رزان شهيد،٢٠٠٧، ص ٥٤) .

٣.الإستراتيجية: ذلك الأسلوب الذي تقوم به الشركة لمواجهة منافسيها في ظل الفرص المتاحة لها سعياً منها لتحقيق أهدافها، (Hornqren, et al., ٢٠٠١, p٤٦٤).

٢,٢,٣,٣- أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

تعتمد بطاقة الأداء المتوازن على أربعة أبعاد وهي البعد المالي ، يتمثل في خلق قيمة لحملة الأسهم ، والبعد الثاني هو بعد العميل الذي يجب الحفاظ عليه والاستراتيجية التي تتبعها الشركة لاكتساب عملاء جدد ، اما البعد الثالث فهو بعد العمليات التشغيلية والمتمثل في كافة أنشطة الشركة ويرتبط هذا البعد بالبعد المالي للأداء من حيث تركيزه علي تحسين كفاءة عمليات التشغيل، وكذلك يرتبط ببعد العميل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث اهتمامه بخلق قيمة للمنتج أو الخدمة من أجل إرضاء العميل، والبعد الرابع هو بعد التعلم والنمو والهدف منه هو قياس قدرة الشركة أو المنشأة على الأبتكار والإبداع في تقديم منتجات أو خدمات جديدة ، (هلال، ٢٠٠٣، ص ٢٩٥)، كما يرى Nivan (٢٠٠١)، ويرى أخرون من ضرورة إضافة بعد خامس الا وهو البعد البيئي وقد خالفهم في ذلك Zingaler (٢٠٠٢)، حيث قال أن إضافة البعد البيئي سوف يحدث نوع من التكرار في المقاييس وذلك باعتبار البعد البيئي يقع ضمن بعد عمليات التشغيل وبعد التعليم والنمو .

٢,٢,٣,٤- العناصر الواجب توفرها في كل بعد من ابعاد بطاقة الأداء المتوازن:

يجب أن تتوفر العناصر التالية في كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن من أجل تحقيق الهدف المنشود، (رزق، ٢٠٠٦، ص ٥٠٦)، وهي:

١. المقاييس الاستراتيجية التي تحقق الرؤية الأساسية المتبناة.
٢. المقاييس اللازمة التي يمكن إستخدامها لقياس التقدم المستهدف لتحقيق الهدف الاستراتيجي .
٣. القيم التي تسعي الشركة أو المؤسسة لتحقيقها، (الأداء المستهدف).
٤. الخطوات الإجرائية التمهيدية والتي من شأنها تسهيل الوصول إلي القيم المستهدفة للأداء.
٥. القيم الفعلية والتي ستقارن بالقيم المستهدفة كإجراء أولي لتقييم الأداء.

٢,٢,٣,٥- خصائص بطاقة الأداء المتوازن:

يحتوى نظام بطاقة الأداء المتوازن على مجموعة من الخصائص هي خاصية تعدد الأبعاد والمستويات، وخاصية التدرج المنظم عبر المنشأة، وخاصية العلاقات السببية (السبب و النتيجة)، وخاصية التوازن والتي يمكن تحقيقها في أربعة مستويات وهى (التوازن بين أبعاد التقييم، التوازن بين الأهداف، التوازن بين المقاييس، والتوازن بين نتائج القياس)، وخاصية التعلم المزدوج، وخاصية الدافعية و التحفيز، و خاصية إتاحة المعلومات، (Boulianne, ٢٠٠٦, p١٢٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٢,٣,٦ـ مزايا نظام بطاقة الأداء المتوازن

توجد فوائد عده لبطاقة الاداء المتوازن، ولعل أهمها ما يلي:

١- تعمل بطاقة الأداء المتوازن على خفض التكاليف وتقليل التالف من الإنتاج، (السقاف، ٢٠٠٥).

٢- تدفع الشركة أو المنشأة إلى تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء والتي تلبي تطلعاتهم ورغباتهم الأمر الذي يساهم في تعزيز الأداء، (Jablonski, ١٩٩١).

٣- تمكن الإدارة من اتخاذ القرارت المبنية على الحقائق، كما تساهم في رفع أداء العاملين ورضاهم، (علوان، ٢٠٠٥).

٢,٢,٣,٧- الانتقادات الموجهة الى نظام بطاقة الأداء المتوازن.

تتمثل الانتقادات الموجهة لنظام بطاقة الأداء المتوازن في مجموعة من النقاط قد أجمع عليها كل من (فوده، ٢٠٠٣، ص ٢٧٣)، (هلال، ٢٠٠٣، ص ٣٠١) و (Stevenson, ٢٠٠٥, p٤٠٢)، وهي:

١- إن تطبيق هذا النظام بصورة صحيحة قد يحتاج إلى وقت طويل بالأخص عند تطبيقه لأول مره.

٢- ضرورة إعادة النظر بشكل مستمر في الأبعاد التي يقوم عليها هذا النظام.

٣- عدم تجانس المقاييس المستخدمة لعناصر كل بعد.

٤- الصعوبة البالغة في رسم الخطط الاستراتيجية والألتزام بها نتيجة نقص الخبرات المؤهلة.

مما سبق، يرى الباحث إن نموذج قياس الأداء المتوازن هو أداة فعالة لترجمة استراتيجيات الشركة إلى أهداف تسعى إلى تحقيقها بناءاً على رؤية أولية لنقلها إلى مستويات أفضل، وذلك بإتباع خطوات إجرائية تمهيدية تسهل من قدرة الشركة في الوصول إلى القيم المستهدفة عن طريق المقارنة بالقيم الفعلية للأداء شريطة توفر العناصر البشرية المؤهلة لتطبيق هذا النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣ المبحث الثالث الأداء المالي وغير المالي

يتناول هذا المبحث من الإطار النظري التعريف بالجوانب الرئيسية المكونة للمتغيرات التابعة التي قد تم استخدامها بهذه الدراسة، وهي كما يلي:

٢,٣,١- مفهوم الأداء.

٢,٣,٢- إدارة الأداء.

٢,٣,٣- قياس الاداء المالي وغير المالي.

٢,٣,٤-مؤشرات الأداء المالي وغير المالي.

٢,٣,٤,١- الأداء المالي.

٢,٣,٤,٢- الأداء غير المالي.

٢,٣,٥- مميزات المقاييس غير المالية.

٢,٣,٦-عيوب المقاييس غير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٣- المبحث الثالث: الأداء المالي وغير المالي

Financial and Non-financial performance

تمهيد

شهد الأداء بشقية المالي وغير المالي تطورات كبيرة بما يتماشى مع التحديات المتزايدة والمتلاحقة في محيط بات يتسم اليوم بسرعة الاتصالات وكثرة المعلومات، (عبد الغني والأمين، ٢٠٠٥، ص١٩)، وذلك نتيجة الاهتمام الفائق الذي يحظى به الأداء من أطراف متعددة منها المنظمات الدولية والحكومات والمستثمرين والملاك والإدارات، بالإضافة إلى المحللين الماليين و الباحثون.

فالأداء بشكلة العام يمثل النتائج التي يتم الحصول عليها نتيجة تسخير كافة الموارد المتاحة من أجل تحقيق هدف معين قد سبق التخطيط له، ولهذا توجد مقاييس متعددة ومختلفة لقياس الأداء وهذا ما سيستعرضه الباحث في هذا المبحث .

٢,٣,١- مفهوم الأداء:

هناك العديد من التعريفات للأداء حيث يمكن تعريفة على إنه قدرة الشركة أو المؤسسة على أستخدام مواردها المالية والبشرية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهدافها بكفاءة تامة (المشاقبة، ٢٠٠٨، ص ١٩).

وعرفة عبدالغني والأمين (٢٠٠٥، ص٣٠٤)، بأنه مدي قدرة الشركة على الاستغلال الأمثل لمواردها ذات الأجلين الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة، كما عرفة بحر وعبدالحليم (٢٠٠٧)، على أنه القدرة على تحقيق الأهداف المخططة بفاعلية وكفاءة مقترنه بأقل فاقد من الموارد المتاحة وبتكاليف منخفضة .

ويرى الداوي (٢٠٠٩، ص٢١٧) إن الأداء ذو مفهوم واسع وغير محدد حيث أن مضمون الأداء يتميز بالديناميكية نتيجة تأثره بالعوامل والظروف الداخلية والخارجية.

ومما سبق يتضح لنا إن الشركات تعبرعن أدائها المالي وغير المالي بصيغ وعبارات ملموسة وذات قيمة عددية وكمية (الخطيب، ٢٠١٠) ، ولذلك فإن الأداء يعبر عن محصلة المخرجات لكافة العمليات التي تقوم بها الشركة والتي تمثل رؤية موضوعية لمستوي الأداء الذى يمكن الشركة من إجراء عمليات المقارنة المرجعية بقيم الأداء السابقة والمستهدفة، وإذا ما كان هنالك حاجة ملحة لتغيير نمط الإنتاج أو خطط الإنتاج حتى تتمكن من تحسين أدائها بشقية المالي وغير المالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الشركات التي تسعى إلى تعزيز مكانتها وتعمل علي بقائها توجه أهتماماً بالغاً بالأداء المالي وغير المالي والذي يشكل حجراً أساسياً ترتكز عليه للوصول إلى أفضل مستويات الأداء وفق أسس ومعايير واضحه تتيح لها إمكانية مقارنة مخرجاتها الحالية بمخرجات سنوات سابقة أو مخرجات شركات مماثلة (Dejene and Asres, ٢٠١٢).

كما إن الشركات التي تتحسن مؤشراتها المالية تزيد من حجم استثماراتها تجاه أنشطتها الداخلية، وبمعني أخر، كلما زاد معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كلما زادت هذه الشركات من ابتكاراتها وحدثت التكنولوجيا المستخدمة لديها وتبادلت المعلومات مع الأطراف المختلفة بشكل أكثر إيجابية، (Cohen and kandilorou, ٢٠٠٨).

٢,٣,٢- إدارة الأداء:

إن الشركات والمؤسسات الصناعية تعمل على تحقيق أهدافها من خلال خطط موضوعية واستراتيجية سبق تحديد معالمها للوصول إلى هذه الأهداف المرغوب في تحقيقها، ولذلك تبرز أهمية إدارة الأداء حيث يكمن التحدي الحقيقي أمام الإدارات المختلفة لتقديم افضل ما يمكن وفق توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوجيه العاملين بالشكل الصحيح والفعال.

وفي نفس السياق فإن إدارة الأداء تمنح المدراء اشارات واضحه عن النتائج التي تم تحقيقها وإذا ما كانت هذه النتائج مرضيه أو بحاجة إلى التقويم والوقوف علي مواطن الضعف من أجل تجنبها في فترات مالية لاحقه، ومن هنا يمكن القول إن مقاييس الأداء تمنح متخذ القرار الرؤية المناسبة والصائبة للحكم على وضع الشركة الراهن، وذلك من خلال استخدام الأساليب الكمية والنوعية والتي تمكن ذوي الأختصاص في إدارات الشركة من تقويم وتصحيح الأداء مثل الأساليب الرياضية والمالية والإحصائية، كذلك أستخدام الموازنات التخطيطية والتي تقارن النتائج الفعلية بالخطط والأهداف الموضوعة، وتحديد الانحرافات الناتجة عن المقارنة بين الاداء المخطط له والأداء الفعلي، كذلك التكاليف المعيارية وهي ذات أهمية بما كان لقياس الانحرافات للتكاليف الفعلية عن ما تم التخطيط له مسبقاً للتكاليف التقديرية لكل عملية إنتاجية أو مرحلة من مراحل التصنيع، هذا الي جانب التحليل المالي والذي يعتمد على الاساليب المالية المختلفة وحجم التغيرات التي طرأت على هذه البيانات في فترات مالية مختلفة، (السريتي، ٢٠١٣، ص١٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٣,٣- قياس الاداء المالي وغير المالي:

بما أن أداء الشركات هو المحصلة النهائية للأداء علي كافة المستويات أفراد، إدارات، وأنشطة، عليه فإن قياس الأداء يجب أن يغطي كل هذه المستويات ولابد من أن تغطي هذه المقاييس الجوانب المالية وغير المالية بالمنشأة، وبعبارة أخرى فإن المحاور الأساسية التي يجب قياسها هي الأبعاد المالية المتمثلة في الربحية والتكاليف والتدفقات النقدية، أما الأبعاد غير المالية هي بعد العملاء وبعد التدريب والتطوير والحصة السوقية والمنافسين، وعدد الوحدات الجديدة المنتجة، (عبد المنعم، ٢٠٠١، ص٣١٠)، فالأعتماد على مقاييس الأداء المالي التقليدية باتت غير ذات جدوي في بيئة التصنيع الحديثة، لهذا لابد من وجود مقاييس غير مالية تبين أداء الشركات وتساعد في الحكم على مدى تطور ونمو هذه الشركات، (أبو خشبة، ٢٠٠٥، ص١١٧).

٢,٣,٤- مؤشرات الأداء المالي وغير المالي:

٢,٣,٤,١- اولآ: الأداء المالي

توجد مؤشرات شائعة الأستخدام لقياس الأداء المالي ولعل أهمها مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والعائد على السهم وذلك من خلال الاعتماد علي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (Horni, ٢٠٠١)، وتعرف هذه النسب بمؤشرات الربحية حيث أن هذه النسب تهتم بإدارة الأرباح بما يتماشى مع نظرية الوكالة، (مطر، ٢٠١٠).

ولكن هناك من يرى أن مؤشر العائد علي الأصول والعائد علي حقوق المساهمين تعد من المؤشرات غير الكافية وذلك لوجود فرص استثمارية تتطلب التضحية بالأرباح الأنية من أجل تحقيق أرباح مستقبلية، وبهذا فإن مؤشرات الربحية تتجاهل المخاطر ولا تبدي أهتماماً بتكلفة الفرصة البديلة، (النعيمي و التميمي ،٢٠٠٨)، فمؤشر العائد على الأصول يوضح كيفية أستخدام أجمالي الأصول في توليد أرباح الشركة دون الأهتمام بكفأة إدارة هذه الأصول في توليد تلك الأرباح، (شحدة ومنصور، ٢٠٠٣).

ولعل أكثر ما يهم المساهمين من المؤشرات المالية مؤشر العائد على السهم والذي يوضح لهم ما إذا كانت الشركة التي يرغبون بشراء أسهمها تتمتع بمركز قوي داخل السوق المالي، وهنا يجب الفصل بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة، حيث أن مؤشر العائد على السهم يخص فقط الأسهم العادية ولذلك يجب خصم أرباح الأسهم الممتازة من صافي الدخل قبل القسمة على متوسط عدد الأسهم العادية لغرض حساب مؤشر العائد على السهم (الخلايلة، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا يمكن التعبير عن المؤشرات سالفة الذكر بصيغة رياضية كما يلي:

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب

- مؤشر العائد على الأصـــــول (ROA): ــــــــــــ

أجمالي الأصول

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب

- مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): ــــــــــــ

أجمالي حقوق الملكية

صافي الدخل – ارباخ الأسهم الممتازة

- مؤشرالعائد على السهـــــــــــــم (EPS): ــــــــــــــــ

عدد الأسهم المتداولة

٢,٣,٤,٢ـ ثانياً: الأداء غير المالي:

لقد شهدت الآونة الأخيرة أرتفاع حجم المنافسة بين الشركات الصناعية وما نجم عن تطور حجم التكنولوجيا وأرتفاع حدة المنافسة، الأمر الذى أدى إلى أنهيار شركات صناعية عملاقة ولعل أبرز هذه الانهيارات ما تعرضت له الشركة العملاقة نوكيا لصناعة الهواتف المحمولة، ومن هنا برزت أهمية أستخدام المقاييس غير المالية كمؤشرات تعكس أداء الشركة بشكل كامل وذلك لبالغ أثرها على الأداء المالي للشركات، وتتضمن المؤشرات غير المالية مقاييس كمية مثل: (إدارة الإنتاج على أساس عدد الوحدات المنتجة، رضاء العملاء، مرونة العمليات التشغيلية، سمعة المنتج أو الخدمة)، وتعتبر المقاييس غير المالية ذات أهمية لقياس نمو وضمان استمرار ونجاح الشركات الصناعية على المدى الطويل، وبالتالي يجب أن يكون لدى الشركة الاستعداد الكافي والقدرة على العمل في بيئة غير مستقرة ومتقلبة (التمي، ٢٠٠٩، ص٤٣).

٢,٣,٥- مميزات المقاييس غير المالية:

تتميز المقاييس غير المالية بسهولة ربطها باستراتيجيات الشركة بحيث يمكن ملاحظة انخفاض جودة المنتجات أو أرتفاع تكاليف إنتاجها إذ ما أنخفضت الحصة السوقية للشركة، مما يتطلب الأمر إجراء دراسات وأبحاث لتطوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجات أو تدريب العاملين على أستخدام تقنيات إنتاجية حديثة، وتخفيض الزمن اللازم لإنتاج الوحدة الواحدة والرفع من جودة المنتج، وأورد أخرون ما مفاده إن الجودة هي جودة الشركة بهدف تحسين وتطوير العمليات والأداء، وتقليل التكاليف، والتحكم في الوقت، وتحقيق رغبات الزبائن، ومتطلبات السوق، والعمل بروح الفريق، وتقوية الانتماء، (دادن، ٢٠٠٧، ص٣)، كما إنها تساهم في ولاء المستخدم للشركة الصناعية وهو ما يشار إليه بالرضاء الداخلي للعملاء.

إن رفع حجم المنافسة بين الأقسام يتطلب وجود تقييم مبني على الأداء مما يوفر مؤشرات أكثر ملائمة ودقة لتقييم أعمال المنتجين ومسؤوليهم فيكون هناك توزيع عادل للمكافأت مما يؤدي إلى انخفاض المؤشرات النفسية والحساسية بين المستخدمين.

٢,٣,٦-عيوب المقاييس غير المالية:

١- صعوبة التعبير عن هذه المؤشرات بصورة نقدية.
٢- صعوبة الربط بين المقاييس المالية وغير المالية.
٣- صعوبة ربط العلاقات السببية بين الأداء المالي وغير المالي.

إن العلاقات السببية بين مؤشرات الأداء وما يتم قياسه من نتائج العمليات المتعددة سواء كانت التشغيلية أو الإنتاجية ستؤدى في النهاية إلى نتائج مالية، ولهذا فإن المقاييس غير المالية هي الوسيلة الملائمة والمناسبة لتحقيق هذه العلاقات السببية (Kaplan, ٢٠٠٥).

وللتوضيح أكثر يضرب الباحث مثالاً في هذا السياق وهو مقياس التعلم والنمو، فالعامل المتدرب بإمكانه مع مرور الوقت أن ينتج السلعة الإنتاجية بشكل أسرع من غيرة وبجودة إنتاجية أكثر وعليه يكون العامل قد أثر بشكل غير مباشر علي المقاييس المالية.

إن العامل المتدرب ينتج منتجات أكثر من غيره من المنتجين مما يساهم في تقليص الوقت لإنتاج السلعة الواحدة، وبالتالي فقد ينتج عن ذلك إنخفاض للتكلفة ويحقق في الوقت نفسه جودة انتاجية تؤثر حتماً على سلوك العملاء، (Tuney and Reeve,١٩٩٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا فقد استهدف الباحث المتغيرات غير المالية الأتية :

١- متغير الحصة السوقية.

تعتمد الشركات الصناعية علي زبائنها في أستمرارها ونموها، ولهذا فإن رضاء العملاء عن المنتجات المقدمة لهم هو أحد الأهداف المهمة لكافة الشركات الصناعية، و يرتبط رضاء العميل بسلسلة قيمة المنتج والتي تعتمد على استراتيجية إدارة التكلفة واستراتيجية تميز المنتج، (العفيري ،٢٠١٠).

وتعتمد استراتيجية تميز المنتج حتماً على جودة المنتج، ولهذا فإن عدد المنتجات التي تقدمها الشركات الصناعية وحصتها السوقية تعكس تباعاً جودة المنتج ورضاء العميل الأمر الذي أدى إلى تسارع الشركات الصناعية على ضرورة تحفيظ التكاليف الإنتاجية وتعدد وتنوع منتجاتها من أجل البحث عن أسواق جديدة مع ضرورة الحفاظ على الأسواق الحالية وجودة المنتج، (الداعور، ٢٠٠٨).

٢- متغير مصاريف البحث والتطوير.

لا يمكن للشركات الصناعية من تطوير منتجاتها وتغيير أنواعها وتحسينها وتقديم منتجات جديدة دونما بدل العناية اللازمة للبحث والتطوير، كما ان تخفيض التكاليف الإنتاجية يتطلب البحث والتطوير المستمر لطرق وعمليات الإنتاج،(الناصر، ٢٠١٠)، لهذا فأن مصاريف البحث والتطوير تعكس اهتمام الشركات الصناعية على متابعة التغيرات البيئية والاقتصادية والإنتاجية وغيرها من الأمور المتعلقة بإنتاج سلعة ما، كما أنها توفر علاقة سببية بين تطوير المنتجات وعرض منتجات جديدة والاداء المالي.

٣- متغير التعليم والتدريب.

يعد تشغيل العاملين بكفاءة عالية في الوحدات الصناعية من العوامل المهمة لتخفيض التكاليف الإنتاجية وتقليل الوحدات المنتجة المعيبة، (Garrison et,al. ٢٠١٢)، وهذا يتطلب أهتمام الإدارة ورؤساء الأقسام بتدريب المستخدمين التدريب الكافي والملائم لهم، ولعل هذا يتفق مع نظام إدارة الجودة الشاملة في تقليل عيوب المنتجات التامة الصنع بهدف إرضاء الزبون وكسب زبائن جدد.

إن نجاح الشركات الصناعية وأستمرارها يعتمد بالضرورة على الموارد البشرية المتمثلة في العاملين، كما أن ابداع العاملين ومساهمتهم في تطوير المنتجات ورفع قدرتهم على الابتكار يرتبط بالضرورة على درجة تعليمهم وتدريبهم ودرجة مشاركتهم في القيام بأعمالهم المختلفة المنوطين بها، الأمر الذي يعزز من التحسين المستمر في الأداء وتحقيق مرونة إنتاجية أكبر (منصور، بهاء محمد، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة:

يستخلص الباحث مما سبق عرضه، أن الحاكمية المؤسسية تعد من الركائز الهامة التي تساهم في تعزيز مكانة الشركات والمؤسسات بنوعيها خدمية كانت أو صناعية، فهي تضمن حقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة وتعمل على إتاحة المعلومات المالية وغير المالية لتضعها أمام متخذي القرار والمستثمرين، كما تعمل على تحقيق الدرجة الكافية من الإفصاحات التي تهم المستثمرين كافة، الأمر الذي يجعل هذه الشركات أو المؤسسات تحوز على ثقة المستثمرين.

ومما لا شك فيه أن التغير المستمر في بيئة الخدمات الحديثة تلزم الإدارة على تغيير سياساتها وخططها وذلك بناءآ على التغيرات المستجدة في البيئة التي تعمل بها، ولذلك فإن هذه الإدارات تحتاج إلى ضرورة توفر المعلومات المحاسبية والإدارية التي تمكنها من إعداد الخطط الاستراتيجية على مستوى المدى القصير والمتوسط حتى تتمكن هذه الشركات من الأستمرار والنمو في مزاولة نشاطها وسط متغيرات هذه البيئة، وتسخير كافة الموارد الاقتصادية المتاحة والنتائج التي تم التحصل عليها بالأعتماد على المؤشرات المالية وغير المالية لتحقيق الأهداف التي سبق التخطيط لها.

علاوة على ذلك فإن التطورات في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد أساليب ونظم الإنتاج، وتركيز الشركات على تلبية احتياجات عملائها، تعد بمثابة عوامل مجتمعة ساهمت في البحث حول إمكانية تخفيض التكاليف الإنتاجية بالشكل الذي يزيد من قدرة هذه الشركات على استمراريتها وبقائها ونموها وذلك بتبني أفضل الأساليب للمحاسبة الإدارية وبما يتماشى وطبيعة الأنشطة التشغيلية، هذا إلى جانب أستخدام المؤشرات المالية وغير المالية والتي تتيح لإدارة الشركة الأدوات المناسبة لمراقبة وقياس وتقييم أدائها.

وحيث أن حوكمة الشركات ترتبط بشكل أو أخر بالأساليب الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية، وذلك كون الحاكمية المؤسسية وممارسات المحاسبة الإدارية يتشاطران الاهتمام نفسه بأداء الشركات، فقد يكون هنالك أثرعلى أداء تلك الشركات بشكل عام سواء كان هذا التأثير إيجابي ومستحسن أو سلبي وغير محمود وهذا ما تتطلع هذه الدراسة الى الكشف عن فحواه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٤ المبحث الرابع الدراسات السابقة

نستعرض في هذا المبحث ما تناولته الأدبيات السابقة والتي تم استخدامها لتغطية الإطار النظري للدراسة، وكذلك لاستيعاب ورصد المتغيرات اللازمة لهذه الدراسة والتعرف على المنهجيات التي تم أتباعها في كل دراسة من الدرسات السابقة.

ويحتوي هذا المبحث على ما يلي:

٢,٤,١- الدراسات باللغة العربية.

٢,٤,٢- الدراسات باللغة الأجنبية.

٢,٤,٣- التعقيب على الدراسات السابقة.

٢,٤,٤- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٤- المبحث الرابع: الدراسات السابقة

Previous Studies

تمهيد

لقد شغل تفكير الباحث حجم عنوان هذه الدراسة والذي شكل تحدياً حقيقياً لإنجازها، فكان لابد من الإضطلاع المستفيض والمتعمق على الأدبيات السابقة التي تناولت جزء أو بعض من متغيرات هذه الدراسة، حيث قد تم التركيز على الدراسات الأجنبية أكثر من العربية لاعتبارات متمثلة في الحداثة والأصالة العلمية، وكذلك فقد أولى الباحث أهمية أكبر للأبحاث المنشورة بالمجلات العلمية والعالمية، هذا إلى جانب البعض القليل من رسائل الماجستير المنشورة وغير المنشورة.

إن حداثة موضوع هذه الدراسة يتطلب الإلمام الكافي بالمنهجية التي أرتكزت عليها كل دراسة من الدراسات السابقة، ودراسة الإطار النظري وكذلك معرفة أهم المؤشرات المالية وغير المالية التي تم استخدامها وأساليب جمع البيانات الأولية والثانوية بالإضافة الى الأساليب الإحصائية التي تم تطبيقها، وأهم النتائج وأهم التوصيات التي تم التوصل إليها بكافة الدراسات السابقة والتي سيلي تفصيلها من الأحدث الي الأقدم.

٢,٤,١- الدراسات باللغة العربية

٢,٤,١,١- دراسة (الشديفات، ٢٠١٦) بعنوان:

دور أستخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في إضافة قيمة للمنتج في الشركات الصناعية المؤهلة في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور أستخدام الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية (نظام التكلفة على أساس الأنشطة، نظام الإدارة على أساس الأنشطة، نظام بطاقة الأداء المتوازن ونظام التكلفة المستهدفة). في إضافة قيمة للمنتجات المصنعة في الشركات الصناعية الأردنية المؤهلة والبالغ عددها (١٨٤) شركة موزعة على ثلاثة مدن صناعية، وقد تم اختيار ٧٠ شركة منها أي ما نسبته ٣٨% من مجتمع الدراسة وذلك بشكل عشوائي حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة ٢١٠ استبانة، استرد منها الباحث ١٦٩ استبانة، وبعد تحليل البيانات باستخدام برامج الحزم الإحصائية SPSS، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، إن أنظمة المحاسبة الإدارية الحديثة والمتمثلة في كل من نظام التكاليف ونظام الإدارة على أساس الأنشطة لهما دور فعال لإضافة قيمة للمنتج في الشركات الصناعية المؤهلة، وأن كلاهما يوفر معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار، كذلك فإن نظام التكاليف المستهدفة وبطاقة الأداء المتوازن يلعبان الدور نفسه لإضافة قيمة للمنتج ولكن بمتوسطات حسابية أقل من نظامي الإدارة و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكلفة على أساس الأنشطة، وأوصت الدراسة بتوفير الأجهزة التقنية والبرمجيات التي لا غنى عنها من أجل تطبيق الأنظمة الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية ومن أجل تخفيض تكلفة الحصول على البيانات واحتساب تكلفة المنتجات بشكل أدنى.

٢,٤,١,٢- دراسة (الخزاعلة، ٢٠١٦) بعنوان:

أثر ممارسات المحاسبة الإدارية على الأداء المالي في ظل إدارة المعرفة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات المحاسبة الإدارية على الأداء المالي وذلك في ظل متغير معدل وهو إدارة المعرفة، وقد تكون مجتمع الدراسة من عدد ٦٧ شركة أردنية تم توزيع استبانات على المدراء الماليين ومدراء التدقيق ورؤساء الأقسام، وقد كان عددها ٢١٣ استبانة مستردة قابلة للتحليل الإحصائي باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعادلات الانحدار المتعدد، وتحليل الانحدار الهرمي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق أبعاد ممارسات المحاسبة الإدارية كان متوسط الدرجة وكذلك الأداء المالي، كما توصلت الدراسة إلى أنه هناك أثر لممارسات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي وذلك في ظل إدارة المعرفة، أذ أن هذا المتغير يعدل ويحسن الأثر لممارسات المحاسبة الإدارية بشكل إيجابي على الأداء الكلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية لبيان أثر ممارسات المحاسبة الإدارية على الأداء المالي بإستخدام أبعاد أخرى معدلة للعلاقة بين متغيرات هذه الدراسة .

٢,٤,١,٢- دراسة (السويلميين ومنصور، ٢٠١٦) بعنوان:

أستخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في قياس التكلفة بالقطاع الصناعي ودراسة حالة قطاع الأسمنت بالمملكة الأردنية الهاشمية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإطار العملي لاستخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف من أجل قياس التكلفة بقطاع الأسمنت الأردني، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في أن إدارات الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام وشركات صناعة الأسمنت بشكل خاص بحاجة إلى زيادة قدرة الإدراك بأهمية أستخدام أنظمة التكاليف الحديثة من أجل تعزيز وتدعيم مواقعها التنافسية وتحسين الأداء المالي، كما أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الحديثة للتكاليف (نظام BSC, TQM, ABC) وبين التوزيع العادل للتكاليف الصناعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير المباشرة على وحدات الإنتاج بصورة موضوعية، وعليه توصي الدراسة لأعداد دراسات وبحوث مختلفة حول الأساليب الاستراتيجية الحديثة للمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، إلى جانب ضرورة تحديث شركات الاسمنت الاردنية لأنظمتها المحاسبية والتي تعمل على توضيح سلوك واتجاهات عناصر التكاليف.

٢,٤,١,٣- دراسة (السرطاوي، ٢٠١٥) بعنوان:

أثر الحاكمية المؤسسية على إدارة الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الحاكمية المؤسسية على إدارة الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك عن طريق تحليل البيانات المالية المنشورة لعدد ٢٤٠ شركة مالية تمثلت في البنوك وشركات التأمين والاستثمار، وذلك بإستخدام برامج إحصائية مختلفة parametric test one way anova binomial test- non – parametric tests، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إن الحاكمية المؤسسية تؤثر على الأداء بشكل عام، حيث أن الأثر يمتد إلى الأداء مقاساً بهامش صافي الربح ومعدل العائد على الأصول، كما أن الدراسة طرحت مجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة تطوير دليل موحد للحاكمية وتطوير مقياس عام لقياس مستوي الالتزام بمبادئ الحاكمية في الشركات المدرجة بأسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون.

٢,٤,١,٤- دراسة (عبد المنعم وأخرون، ٢٠١٥) بعنوان:

دور المحاسب الإداري في تنفيذ متطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة – من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

إن فشل الشركات في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية يعود إلى القصور في دور المحاسبين وبالأخص المحاسبين الإداريين، وعليه فقد عملت هذه الدراسة على بيان الدور الحقيقي للمحاسب الإداري في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة، ولهذا الغرض تم استخدام عدد ٧٥ استبانة وزعت على المدققين الداخليين والخارجيين بالشركات الصناعية المساهمة الأردنية الكبرى واستخدام النموذج الإحصائي One Sample t-test لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسب الإداري يعمل على إبراز أهم المخاطر التي قد تواجه سير أعمال الشركة، وإنه له دور في تأمين مستوي مناسب للإفصاح بما يفيد الإدارة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المحاسب الإداري بتقديم المعلومات المالية وغير المالية إلى حملة الأسهم وأصحاب المصالح بالشركة، وأن يعمل في قسم مستقل في موقع مماثل للمدير المالي حتى يتمكن من ممارسة مهامه في تنفيذ آليات الحوكمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٤,١,٥- دراسة (العنزي، ٢٠١٥) بعنوان:

أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتخفيض التكلفة في دعم القدرة التنافسية في الشركات الصناعية الكويتية.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن من أجل تخطيط التكاليف لدعم القدرة التنافسية للشركات المكونة لمجتمع الدراسة وهي الشركات الصناعية الكويتية.

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي ومن أجل ذلك تم توزيع عدد ٧٥ استبانة على المدراء الماليين ورؤساء الأقسام المحاسبية والمحاسبين والإداريين العاملين بالشركات الصناعية الكويتية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود دلالة إحصائية لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن على المحور المالي وغير المالي، حيث أن بطاقة الأداء المتوازن تساهم في جذب عملاء جدد مما يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للشركة وذلك كنتيجة لتحسين جودة المنتجات ومساهمتها في استخدام تقنيات جديدة تساعد في تخفيض التكاليف، كما أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن تساهم في الوصول الى أفضل الممارسات التي تؤثر على تحقيق أهداف الشركة المالية وغير المالية، وأوصت الدراسة الى ضرورة قيام الشركات الكويتية بإعادة تأهيل المدراء الماليين والمحاسبين الإداريين والعمل على الاستفادة من تجارب الشركات المماثلة والتي نجحت في تطبيق هذا النموذج من تكتيكات المحاسبة الإدارية وذلك من أجل تحقيق أهداف هذه الشركات ونجاحها وأستمرارها في ظل تسارع النمو الاقتصادي.

٢,٤,١,٦: دراسة (أبو الحاج، ٢٠١٣) بعنوان:

أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية الاردنية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية والقدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية وذلك من خلال دراسة مجموعه من المتغيرات تمثلت في مستوي الإفصاح ودور أصحاب المصالح وعدد مرات الاجتماع بمجلس الإدارة ونسبة المؤهلات العلمية لأعضاء ومجلس الإدارة وأثر ذلك على حجم المبيعات والقدرة التنافسية لعدد ٢١ شركة مثلث ما نسبته ٢٥% من مجتمع الدراسة و بإستخدام البرنامج الإحصائي One Sample t-test لمعالجة البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك تطبيق لبعض مبادئ الحاكمية المؤسسية ولكن مستوى التطبيق بحاجة إلى المزيد من المتابعة والتطوير من أجل ضبط إدارة الشركات الصناعية المسجلة في بورصة عمان وقد أوصت الدراسة بإصدار قوانين وتشريعات لتشجيع الشركات على الألتزام بمبادئ الحاكمية وتطبيقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٤,١,٧- دراسة (النوايسة وإسراء، ٢٠١٣) بعنوان:

مدى تطبيق مفاهيم المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الأردنية.

لقد هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى تطبيق مفاهيم المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الأردنية وأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة المتبعة في هذه الشركات، ولقد تكونت عينة الدراسة من عدد ٢٤٦ شركة اردنية بمختلف القطاعات، ولكن ما تم الحصول عليه من استبانات مستردة هو عدد ٦٠ استبانة تمثل عدد ٦٠ شركة وبنسبة ٢٤% من عينة الدراسة.

وقد توصلت النتائج إلى أن الشركات الأردنية تطبق المفاهيم المعروفة للمحاسبة الإدارية حيث انها ذات علاقة بين مستوى التطبيق والأداء، أما فيما يخص الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية فأن جل الشركات التي استجابت لهذه الدراسة تعتمد بشكل واضح على الموازنات التشغيلية وتحليل الانحرافات بين الميزانيات المقدرة والفعلية، في حين إن الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية فقد كانت أقل استخداماً من الأساليب التقليدية وهذه الأساليب هي (ABC, TC, BSC)، وذلك راجع إلى حجم الشركة، حيث أن الأساليب الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية يكون أكثر تطبيقاً بالشركات الكبيرة الحجم، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الأساليب الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية وكذلك تطوير الأساليب المتبعة منها بالشركات الأردنية.

٢,٤,١,٨: دراسة (الشحادات وعبد الجليل، ٢٠١٢) بعنوان:

أثر تبني الشركات المساهمة العامة الاردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تبني الشركات المساهمة العامة الاردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان وذلك من خلال ثلاث مجموعات للدراسة وهي مدراء المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين وفي شركات الوساطة وفي البنوك، وقد قام الباحثان بتوزيع عدد ٩٠ استبانة استردا منها ٨٥ استبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الفروقات ذات الدلالة الإحصائية بين أراء المجموعات في عينة الدراسة حول مدى أهمية تبني الشركات المساهمة الاردنية العامة لمبادئ الحوكمة، وذلك راجع إلى أختلاف الاحتياجات التحليلية لمدراء المحافظ الاستثمارية في البنوك وفي شركات الوساطة عن الاحتياجات التحليلية لمدراء المحافظ الاستثمارية في شركات التأمين، كما أن المستثمرين تتأثر قراراتهم بمدى تطبيق الشركات المساهمة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية، ويرى الباحثان أن مؤشر الحاكمية المؤسسية بحاجة إلى المزيد من الدراسات والتطوير وإجراء دراسات مقارنة لتقييم مستوي الحاكمية في الأردن مع الممارسات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٤,٢- الدراسات باللغة الأجنبية

٢,٤,٢,١- دراسة (Abdallah and Ismail, ٢٠١٦) بعنوان:

Corporate Governance Practices, Ownership Structure and Corporate Performance in The GEC Countries.

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية وأداء الشركات المساهمة في دول مجلس التعاون الخليجي والمدرجة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، وتكون مجتمع الدراسة من ٥٨١ شركة مساهمة تم اعتماد ٥٣٢ شركة مساهمة منها واستبعاد الباقي، وقد استخدما الباحثان تحليل الانحدار ومعادلات لوغاريتمية حيث أظهرت النتائج عدم التجانس في درجات حوكمة الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحاكمية المؤسسية الجيدة ذات تأثير إيجابي على أداء الشركات المساهمة كلما أنخفض تمركز الملكية، وأن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء للشركات المساهمة تعزز من عدم تمركز الملكية، وبذلك تعتبر قيمة مضافة للحاكمية الجيدة حيث أن الشركات التي تحكمها أنظمة جيدة تتفوق عن غيرها من الشركات في مجتمع الدراسة، وإن تمركز الملكية يغير من العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء ولذلك أوصت الدراسة بوجوب عدم تمركز الملكية وضرورة إجراء مزيد من الدراسات على الاقتصاديات النامية لدراسة العلاقة بين هيكل الملكية والأداء مع الخصائص المؤسسية، وكذلك العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي في الأسواق المتقدمة.

٢,٤,٢,٢- دراسة (Akbar, et al., ٢٠١٦) بعنوان:

More on The relationship Between Corporate Governance and Firm Performance in The UK.

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الامتثال لحوكمة الشركات وأداء تلك الشركات في عينة دراسية تكونت من عدد ٤٣٥ شركة غير مالية مدرجة في سوق البورصة بالمملكة المتحدة خلال فترة ١٠ سنوات، من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٩، وذلك بالاعتماد على نماذج تحليل الانحدار لالتقاط تأثير الأداء الماضي للشركات محل الدراسة على البيانات الحالية مع الأخذ في الأعتبار التدابير السوقية المؤثرة على أداء تلك الشركات مقاسه بالعائد على الأصول.

أن هذه الدراسة تطرقت إلى عوامل باطنية قد تكون سبباً مؤثراً على نتائج دراسات سابقة ولهذا فقد جاءت النتائج مخالفة لها، حيث توصلت الدراسة إلى إنه لا يوجد علاقة بين حوكمة الشركات وأدائها وذلك راجع إلى عدم تجانس الشركات في الدراسات السابقة وكذلك لإهمال الطبيعة الديناميكية لأداء الشركات في الدراسات السابقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعبارة أخرى فإن الشركات ذات الأداء الجيد قد تكون اختارت الامتثال لبعض ممارسات الحوكمة والتي تناسبها وذلك بالأعتماد على الخصائص الداخلية للشركة، وعليه فقد أوصت الدارسة إلى النظر في أفضل الممارسات لحوكمة الشركات والأمتثال لها بشكل أكثر تفصيلاً والتي قد يكون لها أثرآ على تعزيز أداء الشركات، مع الأخذ بعين الأعتبار إن الحاكمية المؤسسية مؤشر جيد ومرتقب من المستثمرين.

٢,٤,٢,٥- دراسة (Zabir, et al., ٢٠١٦) بعنوان:

Corporate Governance Practices and Firm Performance: Evidence From ١٠٠ Public Listed Companies in Malaysia.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين ممارسات حوكمة الشركات وأدائها بين أفضل مائة شركة مساهمة مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، وقد تم أعتماد ٨٦ شركة من عينة الدراسة نتيجة عدم دقة البيانات و تأثر الشركات المستبعدة من مجتمع الدراسة بعوامل خارجية من أهمها الركود الاقتصادي، وقد تم استخدام المنهج التحليلي الكمي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في حجم مجلس الإدارة واستقلاليته عن الملاك وتركز الملكية وذلك لقياس أثر ممارسة حوكمة الشركات على الأداء المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة ذو علاقة سلبية مع العائد على الأصول، كما إنه لا توجد أي علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة عن الملاك مقارنة بأداء الشركات، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تحسين سياسات الحوكمة في المستقبل وزيادة فهم العلاقة بين ممارسات حوكمة الشركات وأدائها.

٢,٤,٢,٣- دراسة (Aras, ٢٠١٥) بعنوان:

The effect of Corporate Governance Performance on Financial Structure in Emerging Markets.

تناولت هذه الدراسة أثر الحاكمية المؤسسية على الهيكل المالي للشركات في الأسواق المالية الناشئة وذلك لهدف تقديم الأدلة للشركات التركية لبيان أثر الحاكمية المؤسسية في مجموعه من البلدان محل الدراسة وهي، (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، كوريا الجنوبية)، وتمثل مجتمع الدراسة من (٧٣، ٨٤، ١٨٨، ١٥٩، ١٩٥) شركة على التوالي خلال الفترة المالية الممتدة من (٢٠٠٥- ٢٠١٢)، وذلك باستخدام برنامج Stata١١، وقد أستهدفت الدراسة الربط بين ممارسات الحوكمة وتأثيرها على الهياكل المالية من حيث الربحية والنفوذ المالي من خلال دراسة أثر الازدواجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للجمع بين وظيفة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وعدد الاجتماعات لمجلس الإدارة، وتمثيل المرأة في المجلس، لتحديد كفاءة حوكمة الشركات ودورها في تعزيز الهيكل المالي والبحث فيما إذا كانت ممارسات حوكمة الشركات عالمية أو تعتمد على خصائص ثابتة للبلاد وقوانينها.

توصلت الدراسة إلى أن هناك اثر قوي وايجابي لممارسات الحوكمة المؤسسية على الهيكل المالي، وإن خصائص البلاد تؤثر بقوة على جوانب ممارسات الحاكمية المؤسساتية في البلدان محل الدراسة، حيث أن القوانين المدنية تعزز من مصداقية الإفصاحات المالية مما يعزز الشفافية، وأوصت الدراسة إلى ضرورة البيان عن حجم مجلس الإدارة الذي لم يمكن التعرف عليه في هذه الدراسة، وعن ضرورة إصدار مدونة تنظم قواعد ممارسات المدراء لأداء واجباتهم كما هو الحال بالدول المتقدمة، وبالرغم من أرتفاع تكلفة تنفيذ وتطبيق سياسات الحوكمة نتيجة ما يصاحبها من تغيير هيكلي في الشركات، إلا أن تلك التكاليف تعتبر أقل تكلفة من المخاطر الإدارية والمالية التي قد تتعرض لها الشركات نتيجة لعدم تطبيق الحاكمية المؤسسية، وما يصاحبه من أثار على اقتصاديات هذه البلدان، بالإضافة إلى الأثر البالغ على أصحاب المصالح، وإنه قد تكون هناك الحاجة إلى تطوير ممارسات جديدة للحاكمية المؤسسية للتعامل مع ميزات فريدة من نوعها كخصائص بعض الدول وقوانينها.

٢,٤,٢,٤- دراسة (AL-Rahahleh, ٢٠١٥) بعنوان:

The Effect of Corporate governance on Working Capital Management Efficiency of industrial Companies in Jordan.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على فعالية إدارة رأس المال العامل في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣، وقد شملت عينة الدراسة عدد ٥٧ شركة صناعية، وقد استخدمت الباحثة تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة المتمثلة في حجم مجلس الإدارة وازدواجية المهام للرئيس التنفيذي للشركة وحيازة الرئيس التنفيذي علي حصة كبيرة نسبة إلى المساهمين والمدراء المستقلين، ودورة تحويل الاستثمارات التي تم استخدامها كبديل عن كفاءة إدارة رأس المال العامل، وقد توصلت الدراسة إلى أن دورة تحويل الاستثمارات في المخزون إلى نقد قد تتأثر سلباً بكبر حجم الملاك المساهمين وحجم مجلس الإدارة، الأمر الذي ينعكس ايجابياً على كفاءة إدارة رأس المال العامل، وقد أوصت الدراسة بعدم الازدواجية الوظيفية، وفصل مهام رئيس مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، وخاصة في الشركات كبيرة الحجم التي تحقق مبيعات كبيرة الحجم، لأن ذلك ينعكس سلباً على كفاءة إدارة رأس المال العامل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٤,٢,٦- دراسة (Tang and Chng, ٢٠١٥) بعنوان:

Does Corporate Governance Affect the Relationship Between Earnings Management and Firm Performance?

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح وأداء الشركات وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي واستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لبيان أثر متغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على بيانات السوق التايوانية، وأظهرت النتائج إن إدارة الأرباح له أثر سلبي على أداء الشركات، وذلك يعتمد على مدى فعالية الحاكمية المؤسسية وجودتها وإن أساس الاستحقاق له أثر بالغ في العائد على الأصول، كما إن الحوكمة الضعيفة تتيح الفرصة أمام الشركات استخدام إدارة الأرباح وبالعكس فإن الحاكمية المؤسسية الفعالة وذات الكفاءة العالية تمنع الشركات وتحدها من استخدام الأساليب المحاسبية التي تقود إلى ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي فإن الحاكمية الفعالة تؤثر ايجابياً على أداء الشركات في ظل تعدد الأساليب المحاسبية وخياراتها بما يستجيب مع تغيرات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن أثر الحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح وأداء الشركات غير ثابت ولكن يعتمد بشكل رئيسي على مدي قوة وكفاءة وفعالية الحاكمية المؤسسية، ولهذا توصي الدراسة على أتباع الممارسات الفعالة للحاكمية المؤسسية الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الأداء المالي للشركات.

٢,٤,٢,٧- دراسة (AL-Maqableh, ٢٠١٤) بعنوان:

The Impact of Corporate Governance on the Performance of Insurance Sector in Jordan.

لقد عنت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على قطاع شركات التأمين وذلك بتجميع وتحليل البيانات خلال السنوات الممتدة من (٢٠٠٥- ٢٠١١)، ولقد تمثل مجتمع الدراسة من عدد (٢٢) شركة تأمين مدرجة بسوق الأوراق المالية (بورصة عمان)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من خلال النماذج الرياضية المستخدمة أهمها إن نموذج الدراسة المعني بالعائد على الأصول هو أفضل نموذج لبحث العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء التشغيلي، وإن حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي كبير على أداء شركات التأمين، كما إن الملكية الأجنبية ليست ذات تأثير على أداء الشركات، ومن أهم التوصيات لهذه الدراسة إنه يجب أن تركز شركات التأمين على تحسين الآليات المستخدمة لديها لتعزيز الحوكمة من أجل تحسين أدائها.

٢,٤,٢,٨- دراسة (Al Ramah, et al., ٢٠١٤) بعنوان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Results Of Applying The Principles of Corporate Governance in Corporations Listed on The First Market in Amman Stock Exchange.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النتائج المترتبة من تطبيق ممارسات الحاكمية المؤسسية على الشركات الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية بورصة عمان، وقد كان مجموع الشركات لعينة الدراسة ما عدده (٥٥) شركة، وبناءاً على ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق الحاكمية المؤسسية مرتفع في الشركات الأردنية الكبيرة في حين عدم توفر الدراية الكافية للمسؤولين بهذه الشركات من أهمية مبادئ الحاكمية المؤسسية نتيجة لانخفاض درجة الوعي لديهم بهذا الموضوع، وعليه فإن توصيات الدراسة تحث على ضرورة توعية الموظفين بأهمية حوكمة الشركات مما ينعكس إيجابياً على أدائها، وكذلك ضرورة الكشف عن البيانات المالية أو غير المالية لمساهميها لزيادة الوعي والقدرة لدى المساهمين على اتخاذ القرارات.

٢,٤,٢,٩- دراسة (Htay, et al., ٢٠١٣) بعنوان:

Impact of Corporate Governance on Disclosure quality.

لقد تم إجراء هذه الدراسة التطبيقية على البنوك العاملة في ماليزيا وذات الجنسية الماليزية وقد كان عدد مجتمع الدراسة (١٢) بنك، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح في البنوك الماليزية، واعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من متغيرات الحاكمية المؤسسية مثل مجلس الإدارة وهيكلية مجلس الإدارة وحجم الملكية للمدراء، وذلك وفقآ لاستبانة تم توزيعها على المدراء والمدققين و المحللين ووظائف إدارية أخرى لإبراز رأي المحاسبين والمحللين الماليين والتعرف على وجهة نظرهم فيما يخص مؤشرات الإفصاح، ولقد تبين إنه من أجل الحصول على درجة إفصاح مثالية يجب الفصل بين هياكل مجلس الإدارة وزيادة نسبة المدراء المستقلين و التنفيذيين، إلى جانب تقليل ملكية المدراء، وأوصت الدراسة إلى ضرورة توسيع نطاق الدراسات مستقبلا لبيان أثر الحاكمية المؤسسية على القرارات الاستثمارية ومساعدة المستثمرين وصانعي السياسات لاعتماد وصياغة مجموعة من القواعد واللوائح التي من شأنها أن تؤثر على جودة الإفصاح في التقارير السنوية.

٢,٤,٢,١٠- دراسة (Wang and Huynh, ٢٠١٣) بعنوان:

The Role of Corporate Governance in the Linkages Among Corporate Governance Management Accounting Practices and Organization Performance.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة المعقدة بين الحاكمية المؤسسية وممارسات المحاسبة الإدارية والأداء التنظيمي في دراسة تكون مجتمعها من عدد (٧٠٥) شركات فيتنامية وذلك بإتباع المنهج التحليلي الوصفي، وقد تم أرسال الاستبانات بإستخدام الايميل إلى (٤٧٥) شركة، و (٢٣٠) شركة بمقابلات مباشرة وقد تم أعتماد عدد (٣٣٧) استبانة و(١٨٥) مقابلة مقننة بالشركات العاملة في دول جنوب شرق أسيا.

لقد كشفت الدراسة أن المنظمات التي تعتمد على المدراء المستقلين وتقوم بفصل القيادة عن الملاك هي على الأرجح تعتمد على الأساليب الخاصة بالمحاسبة الإدارية وممارساتها المختلفة، ونتيجة لذلك فهي قادرة على تحقيق الأداء الإداري بصورة مستحسنة، وفي المقابل فإن الشركات التي لا تستقل فيها الإدارة فهي ذات دلالة إحصائية أقل لتبني أساليب المحاسبة الإدارية الأمر الذي يؤدي إلى عدم الرضى عن الأداء الإداري، أو بمعني أخر ضعف في الأداء، وعلاوة على ذلك فإن الدراسة حققت الهدف وذلك من خلال توفيرها لأدلة على أن المتغير الوسيط إلا وهو تبني أساليب المحاسبة الإدارية له الأثر على الأداء التنظيمي ناتج عن أثر ممارسات الحوكمة.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة تبني الشركات النظم الفعالة التي تناسب هياكل شركاتهم وذلك بالاعتماد على الممارسات المثلى للحاكمية المؤسسية حتى يتمكنوا من تحقيق أعلى نجاح ممكن، وسوف تسمح هذه الدراسة للمدراء التنظيميين من جعل قراراتهم أفضل حول اختيار الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات وكذلك ممارسات المحاسبة الإدارية خاصة في كنف وجود مزايا تنافسية ديناميكية وسريعة التغيير في بيئة الأعمال في دول جنوب شرق أسيا.

٢,٤,٢,١١- دراسة (Adler, et al., ٢٠١٢) بعنوان:

Advanced Management Techniques in Manufacturing Utilization, Benefits and Barriers to Implementation.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تبني الشركات الصناعية في نيوزيلندا لأدوات المحاسبة الإدارية المتقدمة وأساليب مقارنتها بالأساليب التقليدية لممارسات المحاسبة الإدارية، حيث أعتمد الباحثون على الأسلوب التحليلي الوصفي من خلال استبانة تم توزيعها على عدد (١٦٥) شركة نيوزيلندية، ونتيجة لتحليل نتائج الدراسة تبين إنه لتحقيق أداء أفضل ينبغي على الشركات تطوير أساليب المحاسبة الإدارية حتى تتفاعل مع المتطلبات المتغيرة في الخصائص البيئية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية المحيطة بالشركة، كما أوضحت نتائج الدراسة إن تبني الأساليب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحديثة للمحاسبة الإدارية يتعرض لمعوقات أهمها يعود إلى خصائص الموارد البشرية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية باعتبارها نظاماً للمعلومات له الأثر البالغ في تحقيق استراتيجية فعالة للرفع من الأداء المالي وغير المالي في ظل ازدياد وارتفاع حجم المنافسة بين الشركات الصناعية العالمية.

٢,٤,٣- التعليق على الدراسات السابقة:

بالرغم من تشابه الدراسات التي تناولت موضوع أثر الحاكمية على أداء الشركات المختلفة في الهدف إلا أنها اختلفت في الأدوات والمؤشرات المالية التي تم أستخدامها وكذلك لم تتشاطر المنهجية نفسها التي بنيت عليها كل من هذه الدراسات بالإضافة إلى أختلاف مجتمعات الدراسة فيما بينها.

ففي الوقت الذي بينت دراسة السرطاوي (٢٠١٥)، Almaqablet (٢٠١٤)، ودراسة Asmail and Abdellah (٢٠١٦)، الحاكمية المؤسسية على الأداء للشركات فقد كان مجتمع الدراسة مختلف في كل هذه الدراسات عن الأخر، إلا أن مؤشرات العائد على الملكية وكذلك العائد على الأصول والعائد على السهم، قد تم استخدامها كأداة لدراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي بهذه الدراسات مجتمعة، كما كانت النتيجة المنشودة متطابقة، وهي أن الحاكمية المؤسسية ذات أثر إيجابي على أداء الشركات.

في حين تناولت دراسة Htay et al. (٢٠١٣)، أثر الحاكمية على جودة الإفصاح، وكذلك تناولت دراسة Alrahahleh (٢٠١٥)، أثر الحاكمية على إدارة رأس المال العامل، إلا أن كلتا الدراستان قد اتفقتا على ضرورة الفصل بين الإدارة التنفيذية عن مجلس الإدارة وذلك ضمن التوصيات بهذه الدراستان، حيث أن الحصول على درجة الإفصاح المناسبة والكفاءة اللازمة لإدارة رأس المال العامل يعتمد بالضرورة على الفصل بين المدراء المستقلين والتنفيذيين.

وبالرغم من تناول دراسة Zabir, et al. (٢٠١٦)، الموضوع نفسه إلا وهو أثر الحاكمية على أداء الشركات وأستخدام نفس المؤشرات المالية وهي العائد على الأصول والعائد على الملكية إلا أن النتائج قد كانت مغايرة لنتائج الدراسات المشار اليها سابقآ من حيث مدى أهمية فصل مجلس الإدارة عن الملاك نتيجة وجود شركات ماليزية لم تطبق هذا المبدأ وهي ذات أداء جيد مقارنة بغيرها من الشركات الماليزية، وفي الوقت نفسه قد اتفقت هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في ان حجم مجلس الإدارة ذو علاقة عكسية مع مؤشر العائد على الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وقد أثبتت دراسة Tang and Chng (٢٠١٥)، إن الحاكمية المؤسسية تمنع وتحد الشركات من ممارسات إدارة الأرباح، كما إن دراسة الشحادات وعبد الجليل (٢٠١٢)، قد تناولت أثر الحاكمية من جانب أخر إلا وهو قرارات المستثمرين في بورصة عمان، ومع ذلك فقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة أبو الحجاج (٢٠١٢)، في التوصيات بالرغم من أختلاف المتغير التابع حيث أوصت كلتا الدراستان بضرورة تطوير مؤشر الحاكمية، وأن التطبيق بحاجة إلى المزيد من المتابعة .

ومع ذلك فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن أهمال الطبيعة الديناميكية وعدم تجانس الشركات محل الدراسة قد ينتج عنه نتائج غير دقيقة أو لا يمكن الأعتماد عليها، وقد فسر Akbar (٢٠١٦)، ذلك في دراسته والتي كانت بعنوان " العلاقة بين الامتثال لحوكمة الشركات وأداء تلك الشركات" إلى أن الشركات ذات الأداء الجيد قد تكون اختارت تبني بعض ممارسات الحوكمة التي تناسبها بناءآ على الخصائص الداخلية للشركة.

هذا وقد لوحت دراسة أخرى إلى إنه يجب النظر والتعامل مع مميزات فريدة لخصائص بعض الدول حتى تكون مبادئ الحاكمية المؤسسية عالمية ويمكن تطبيقها في كل الدول، وإن تكاليف تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية هي أقل من التكاليف الناتجة عن المخاطر المالية والإدارية التي قد تتعرض لها الشركات نتيجة عدم تطبيق هذه المبادئ (Aras, ٢٠١٥).

أما فيما يخص الدراسات التي تناولت موضوع المتغير المعدل لهذه الدراسة الا وهو الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية، فقد تناولت دراسة الشديفات (٢٠١٦)، دور ممارسة الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية لإضافة قيمة إلى المنتجات المصنعة في الشركات الصناعية الاردنية، في حين تناولت دراسة الخزاعلة (٢٠١٦)، أثر تلك الممارسات على الأداء المالي في ظل وجود متغير معدل وهو إدارة المعرفة، إلا أن كلتا الدراستان قد توصلتا إلى أن العلاقة بين الممارسات الحديثة للمحاسبة الإدارية وإضافة قيمة للمنتج والأداء المالي قد كانت علاقة طردية وهو ما يتفق مع نتائج دراسة السويلميين (٢٠١٦)، عوضآ عن أختلاف مجتمعات الدراسة، كما يتفق أيضاً مع نتائج دراسة العنزي (٢٠١٥)، وذلك بالرغم من تناول هذه الدراسة لتكنيك وأحد من الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية الا وهو بطاقة الأداء المتوازن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أوجزت نتائج دراسة النوايسة وإسراء (٢٠١٣)، ما مفاده إن مدى تطبيق الأساليب الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية يقتصر على الشركات كبيرة الحجم، حيث إن تطبيق الأساليب الحديثة يتعرض لمعوقات وهي الموارد البشرية المؤهلة العاملة بالشركات الصناعية وذلك بما يتفق مع ما ورد بدراسات: (Adler, et al., ٢٠١٢)، (عبد المنعم وآخرون، ٢٠١٥)، وهذا المؤشر يقودنا إلى النتيجة نفسها التي توصلت لها دراسة (Alramahet, at al., ٢٠١٤)، وهي أن مدى تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات الاردنية مرتفع في الشركات كبيرة الحجم.

إن الشركات التي تعتمد على تبني سياسات الحوكمة المؤسسية هي الأكثر تطبيقاً لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة مما يجعلها قادرة على تحقيق أداء تنظيمي أفضل من غيرها (Wang and Huynh, ٢٠١٤).

٢,٤,٤- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بالرغم من تعدد الدراسات السابقة والتي قد تم استعراضها بشكل موجز وتناول بعضها لأثر الحاكمية المؤسسية على جوانب متعددة من الأداء المالي.

وكذلك وجود العديد من الدراسات التي تعرضت لموضوع الأساليب الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة وأثر هذه الممارسات على الأداء المالي.

الا إن هذه الدراسة قد تميزت في خمسة جوانب وهي:

الجانب الاول: إن هذه الدراسة قد اخذت على عاتقها دراسة أثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي وغير المالي، وبهذا تكون هي الدراسة الأولى من نوعها في المملكة الأردنية التي تناولت هذا الأثر على الأداء غير المالي حسب معرفة الباحث الموسعة بهذا الصدد.

الجانب الثاني: لقد تناولت هذه الدراسة أثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي وغير المالي وذلك في ظل وجود متغير ملطف ألا وهوتطبيق الأساليب الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية الحديثة.

الجانب الثالث: لقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وبالاعتماد على البيانات المالية للشركات مجتمع الدراسة، وهذا الأمر يميزها عن الدراسة الوحيدة السابقة بالموضوع نفسه وهى دراسة (Wang and Huynh, ٢٠١٣)، وذلك مع اختلاف العنوان طبعآ ومجتمع الدراسة ومنهجيتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانب الرابع: قد جمعت هذه الدراسة بين فرعان من مجالات المحاسبة وهي، المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية.

الجانب الخامس: لقد تبنت هذه الدراسة متغيرات ضابطة تتعلق بحجم الشركات مقاساً بأجمالي الأصول وكذلك تجانس طبيعة عملها، حيث إن كافة الشركات محل الدراسة هي شركات صناعية مساهمة وهذا يتماشى مع توصيات بعض الدراسات السابقة التي تم عرضها، بالإضافة إلى استخدام متغيرات ضابطة أحرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية وأداة الدراسة

يستعرض هذا الفصل ما يلي:

٣,١ منهجية الدراسة.

٣,٢ مجتمع الدراسة.

٣,٣- اساليب جمع البيانات.

٣,٣,١- البيانات الأولية.

٣,٣,٢- البيانات الثانوية.

٣,٤- متغيرات الدراسة.

٣,٤,١- المتغيرات المستقلة.

٣,٤,٢- المتغيرات التابعة.

٣,٤,٢,١- المؤشرات المالية.

٣,٤,٢,٢- المؤشرات غير المالية.

٣,٤,٣- المتغيرات المعدلة.

٣,٤,٤- المتغيرات الضابطة.

٣,٥- اجراءات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية وأداة الدراسة

٣,١-منهجية وأداة الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، (Sekaran, U. ٢٠٠٣)، من خلال إجراء دراسة على المؤشرات المالية المتمثلة في مؤشر العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم ، كذلك المؤشرات غير المالية التي تم استخدامها وهى الحصة السوقية، مصاريف البحث والتطوير، ومصاريف التدريب خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٥ وذلك من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة والمتمثلة في التعرف على دور المتغير المستقل والمتمثل في أثر ممارسات حوكمة الشركات على تحسين المتغير التابع وهو الأداء المالي وغير المالي، كما تناولت الدراسة ممارسات المحاسبة الإدارية الحديثة كمتغير معدل على العلاقة بين المتغيرين، علاوة على ذلك فقد استخدم الباحث بعض المتغيرات الضابطة وهى حجم الشركة ومعدل الرفع المالي إلى جانب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى أجمالي الأصول.

٣,٢- مجتمع الدراسة:

لقد تمثل مجتمع الدراسة في الشركات الأردنية العامة المساهمة والتي عددها (٦٥) شركة كما هو موضح بالجدول رقم (١)، وذلك حسب المعلومات المتوفرة في الموقع الإلكتروني لبورصة عمان

tp://www.ase.com.jo/ar/node/١٠٦٠

. ولقد تم استثناء بعض الشركات وفق الآتي:

١- الشركات التي تأسست بعد تاريخ ١-١-٢٠١١,

٢- الشركات التي توقفت عن ممارسة نشاطها خلال فترة الدراسة.

٣- الشركات التي لم تقدم نتائج أعمالها خلال فترة الدراسة.

٤- الشركات التي لم تفصح الإفصاح الكافي عن متطلبات متغيرات هذه الدراسة.

٥- الشركات التي لم تتداول أسهمها خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليه وبعد استبعاد هذه الشركات التي توفرت بها أحد أو كل مما سبق من الاستثناءات، فقد بلغ حجم مجتمع الدراسة ما عدده (٤٨) شركة صناعية أردنية عامة مساهمة من أجمالي الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

٣,٣- أساليب جمع البيانات.

٣,٣,١- البيانات الأولية:

هي البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة عمان، وتتمثل هذه البيانات في القوائم المالية والتقارير والإفصاحات السنوية التي أعلنت عنها الشركات من خلال هذا الموقع وذلك عن فترة الدراسة الممتدة من (٢٠١١- ٢٠١٥)، وكذلك لغياب بعض الافصاحات عن البيانات غير المالية فقد تم الاطلاع على المواقع الإلكترونية لبعض الشركات الصناعية الأردنية المساهمة والتقارير المرفقة بالقوائم المالية لتوفير البيانات اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

كما وقد تم استخدام أسلوب Checklist على الأنظمة التي تطبقها الشركات الصناعية المساهمة من أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة خلال الفترة التي تبنتها هذه الدراسة.

٣,٣,٢- البيانات الثانوية:

وهي البيانات التي تم استخدامها من أجل تحديد ورسم الصورة الكاملة للإطار النظري لهذه الدراسة، وبناءأ على ذلك فقد صب الباحث كل اهتمامه على ما توفر من الكتب والدراسات السابقة، والمجلات والدوريات، ورسائل الماجستير والدكتوراه المتاحة في المكتبات الأردنية والمواقع الإلكترونية، والتي تبحث في مواضيع الدراسة نفسها وقد حاول الباحث ما أمكنه من التركيز على هذه المصادر بناءآ على قوة المصدر من حيث التنقيب عن المنشور منها والمحكم من هذه المصادر قدر الامكان سواء كانت هذه المصادر باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية.

٣,٤- متغيرات الدراسة:

نوجز فيما يلي المتغيرات التي أعتمدت عليها هذ الدراسة لبيان وتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والمعدلة والضابطة، حيث تساعد المتغيرات الضابطة على اختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وذلك لتفادى التحيز والحصول على نتائج موضوعية وهذه المتغيرات هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣,٤,١ـ المتغيرات المستقلة:

تحتوي المتغيرات المستقلة على متغيرات الحاكمية المؤسسية والتي تتمثل في، (حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين، الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس لجنة الإدارة، ملكية الإدارة، تركز الملكية)، وذلك بناءآ على دراسات عديدة أهمها: دراسة (Zabir, et al., ٢٠١٦)، ودراسة (Almaqableh, ٢٠١٥)، ودراسة (htay, et al., ٢٠١٣)، ودراسة (Alrahahleh, ٢٠١٥)، ودراسة (Tang and Chang, ٢٠١٥).

٣,٤,٢ـ المتغيرات التابعة:

تحتوي المتغيرات التابعة على مؤشرات مالية ومؤشرات غير مالية وبيانها كما يلي

٣,٤,٢,١- المؤشرات المالية:

تتمثل المؤشرات المالية في مؤشرات الربحية وهي، (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على السهم)، وذلك بناءآ على الدراسات الأتية:

دراسة (السرطاوي، ٢٠١٥)، ودراسة (Almaqableh, ٢٠١٥)، ودراسة (Zabir, et al., ٢٠١٦)، ودراسة (Asmail and abddellah, ٢٠١٦).

٣,٤,٢,٢- المؤشرات غير المالية:

أعتمد الباحث على المؤشرات غير المالية المتكونة من، (الحصة السوقية، مصاريف البحث والتطوير وكذلك مصاريف التدريب)، وذلك لتجانس وحدة القياس وفق ما ورد ببعض أو كل الدراسات التالية:

(Alshakour, ٢٠١٣)، ودراسة (Ramirez, ٢٠٠٤)، ودراسة (Yu et al., ٢٠٠٧).

٣,٤,٣ـ المتغيرات المعدلة:

المتغيرات المعدلة التي تناولتها هذه الدراسة لإختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة هي، (ABC, BSC, TQM)، وذلك كونها أكثر الأساليب تطبيقآ بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣,٤,٤ـ المتغيرات الضابطة:

كما سبق وأن أسلفنا فقد تم أستخدام المتغيرات الضابطة وذلك وفق بعض التوصيات للدراسات السابقة وكذلك كونه قد تم أتباع هذه الطريقة في دراسات عديده لتجنيب الباحث التحيز ومساعدته على ألتزام الحيادية لاختبارات العلاقة الدالة بين متغيرات الدراسة، وتتمثل المتغيرات الضابطة المستخدمة بهذه الدراسة في، (حجم الشركة، معدل الرفع المالي، التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى أجمالي الأصول)، وذلك بناءآ على الدراسات الأتية:

(Khrawish, ٢٠١١)، (Al-Jarah, et.al., ٢٠١٣)، (Samhan, and Al-khatib, ٢٠١٥) وكذلك

(السرطاوي، ٢٠١٥)، (قباجة، ٢٠٠٨).

٣,٥- إجراءات الدراسة:

لتحقيق أغراض هذه الدراسة فقد أستخدم الباحث البيانات الثانوية التي تم تجميعها من أجل رسم وتحديد معالم الإطار النظري والمنهجية التي سيتم استخدامها، ومن ثم الاعتماد على البيانات الثانوية المتمثلة في الحسابات الختامية للشركات محل الدراسة خلال الفترة (٢٠١١:٢٠١٥).

ولوصف متغيرات الدراسة قام الباحث باستخدام المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات المعيارية وأكبر قيمة وأقل قيمة. وقد تلى ذلك اختبارات مدى ملائمة النموذج الخطي لتحليل البيانات التي تم تجميعها من القوائم المالية للشركات الصناعية العامة المساهمة الأردنية، وفي خطوة لاحقة تم إخضاع هذه البيانات إلى مجموعة من الاختبارات والمتمثلة في اختبار التوزيع الطبيعي، ومعامل الارتباط الخطي لاختبار ظاهرة الارتباط المتعدد، واختبار Durbin-Watson لاختبار مدى وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، واختبار استقرار السلاسل الزمنية وقد تم أستخدام تحليل الانحدار المتعدد المشترك Pooled Regression، وذلك لملائمته للبيانات المقطعية.

وأخيرآ تم إخضاع البيانات للتحليل الإحصائي بواسطة برنامج EViews، وذلك وفق ثلاث خطوات وهي:

١- دراسة أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي باستخدام مقاييس، (حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين، الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس لجنة الإدارة، ملكية الإدارة و تركز الملكية) ، كما تمثلت مؤشرات الأداء المالي في مؤشرات الربحية، (مؤشر العائد على الأصول، مؤشر العائد على السهم، مؤشر العائد على حقوق الملكية)، في حين قد تم استخدام المؤشرات المتمثلة في (الحصة السوقية، مصاريف البحث والتطوير وكذلك مصاريف التدريب) من أجل بيان أثر الحاكمية على تحسين الأداء غير المالي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- قام الباحث باختبار أثر الحاكمية المؤسسية على كل من الأداء المالي والأداء غير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة المطبقة بمجتمع الدراسة وهى (ABC, TQM, BSC)، وذلك باستخدام المؤشرات نفسها سالفة الذكر.

٣- تحديد التقييم لبيان الأثر بين الفرضيات المتقابلة بالاعتماد على قيمة (R٢، Sig t)، مع اعتماد مستوى المعنوية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لقبول أو رفض فرضيات الدراسة المتفرعة من الفرضيات الرئيسية، كما وقد تم تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام قيمة، (T)، حيث ان:

- ✓ R٢: هي مقدار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو ما يعرف إحصائياً بمعامل التحديد.
- ✓ Sig t: مستوى الدلالة الإحصائية، حيث يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).
- ✓ T: قدرة كل متغير مستقل بشكل منفرد في التأثير على المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي للبيانات

يتطرق هذا الفصل إلى التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث سنستعرض وصف لمتغيرات الدراسة، واختبار ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث بيانها كما يلي:

٤,١- المبحث الأول: وصف متغيرات الدراسة

٤,٢- المبحث الثاني: اختبار ملائمة البيانات للتحليل الاحصائي

٤,٣- المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١ المبحث الأول وصف متغيرات الدراسة

يحتوي هذا المبحث على الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة وذلك وفق ما يلي:

٤,١,١- أولاً: المتغيرات التابعة (مؤشرات الأداء).

٤,١,١,١- مؤشرات الأداء المالي.

٤,١,١,٢- مؤشرات الأداء غير المالي.

٤,١,٢- ثانياً: المتغيرات المستقلة.

٤,١,٢,١- الحاكمية المؤسسية.

٤,١,٣- ثالثاً:المتغيرات المعدلة.

٤,١,٣,١- تبني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

٤,١,٤- رابعاً: المتغيرات الضابطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤,١- المبحث الأول: وصف متغيرات الدراسة

تمهيد

يعرض هذا المبحث الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والضابطة، وذلك بالأعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالشركات الصناعية المساهمة العامة خلال الفترة الممتدة، (٢٠١١- ٢٠١٥).

٤,١,١- أولاً: المتغيرات التابعة (مؤشرات الأداء)

٤,١,١,١- مؤشرات الأداء المالي:

وقد تضمنت مؤشرات الأداء المالي كل من: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١)

الإحصاء الوصفي لمؤشرات الاداء المالي في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)

المقياس	العائد على الاصول (%)	العائد على حقوق الملكية (%)	العائد على السهم (%)
الوسط الحسابي	٢,٨٢	-٠,٠٩	٠,٠٨
الانحراف المعياري	٩,٩١	٢٧,٧٤	٠,٧٠
القيمة العظمى	٤٠,٣٨	٥١,٠١	٣,٦٠
القيمة الدنيا	-٤٤,٩١	-٣٤٥,٤٤	-٨,٠٨

نلاحظ من الجدول رقم (٢) ما يلي:

١- إن المتوسط الحسابي العام للعائد على الأصول في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٢,٨٢٪)، وبانحراف معياري (٩,٩١٪)، وقد بلغت أكبر قيمة (٤٠,٣٨٪)، في حين بلغت أصغر قيمة (-٤٤,٩١٪)، وهذا مؤشر على تباين الشركات الصناعية في قدرتها على استغلال الموارد والأصول المتاحة لتوليد الأرباح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إن المتوسط الحسابي العام للعائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (-٠,٠٩٪)، وبانحراف معياري (٢٧,٧٤٪)، وقد بلغت أكبر قيمة (٥١,٠١٪)، في حين بلغت أصغر قيمة (-٣٤٥,٤٤٪)، وهذا مؤشر على تباين الشركات الصناعية في قدرتها على تحقيق عوائد على رأس المال.

٣- إن المتوسط الحسابي العام للعائد على السهم في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٠,٠٨)، وبانحراف معياري (٠,٧٠)، وقد بلغت أكبر قيمة (٣,٦٠)، في حين بلغت أصغر قيمة (-٨,٠٨)، وهذا المؤشر يدل على تباين الشركات الصناعية في قدرتها على توليد الأرباح لحملة الأسهم، وزيادة نصيب السهم العادي من الأرباح.

٤,١,١,٢ـ مؤشرات الأداء غير المالي:

وقد تضمنت مؤشرات الأداء غير المالي كل من: الحصة السوقية، مصاريف البحث والتطوير، ومصاريف التدريب، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٢)

الإحصاء الوصفي لمؤشرات الاداء غير المالي في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)

المقياس	الحصة السوقية (%)	مصاريف البحث والتطوير (دينار)	مصاريف التدريب (دينار)
الوسط الحسابي	٠,١٩	٨٨،٣٢١	٢،٢٩٤
الانحراف المعياري	٠,٢٣	٣٤٨،٧٨١	٧,٥٩٣
القيمة العظمى	١٠٠,٠	٢،٣٥١،٠٠٠	٤٦،٢٣٧
القيمة الدنيا	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠

نلاحظ من الجدول رقم (٣) ما يلي:

١- إن المتوسط الحسابي العام للحصة السوقية في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٠,١٩%)، وبانحراف معياري (٢٣,٠%) منتجاً، وقد بلغت أكبر قيمة (١٠٠%)، في حين بلغت أصغر قيمة (٠,٠٠٢%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ، ويعود التباين بين الشركات في الحصة السوقية والأصناف المصنعة إلى اختلاف طبيعة الصناعة، ففي الوقت الذي تكثر الأصناف المنتجة في شركات الأغذية والأدوية، تنحصر منتجات الشركات الكيماوية والاستخراجية في منجات لا تنتجها شركات منافسة.

٣- إن المتوسط الحسابي العام لمصاريف البحث والتطوير في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٨٨،٣٢١) ديناراً، وبانحراف معياري (٣٤٨،٧٨١) ديناراً، وقد بلغت أكبر قيمة (٢،٣٥١،٠٠٠) ديناراً، في حين بلغت أصغر قيمة (٠،٠) ديناراً، وهذا مؤشر دال على تباين الشركات الصناعية من حيث اهتمامها في الانفاق على البحث والتطوير، والذي قد يكون ناتجاً عن اختلاف طبيعة المنتجات وحاجة العمليات الانتاجية للتطوير.

٤- إن المتوسط الحسابي العام لمصاريف التدريب في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٢،٢٩٤) ديناراً، وبانحراف معياري (٧،٥٩٣) ديناراً، وقد بلغت أكبر قيمة (٤٦،٢٣٧) ديناراً، في حين بلغت أصغر قيمة (٠،٠) ديناراً، وهذا مؤشر على تباين الشركات الصناعية من حيث اهتمامها في الانفاق على تطوير مهارات العاملين، واكسابهم المعارف اللازمة من خلال البرامج التدريبية.

٤،١،٢- ثانياً: المتغيرات المستقلة

٤،١،٢،١- الحاكمية المؤسسية:

وقد تضمنت آليات الحاكمية المؤسسية كل من: حجم المجلس، واستقلالية المجلس، وملكية الإدارة، وتركز الملكية، وازدواجية المهام (الجمع بين منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفي لآليات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)

المقياس	حجم المجلس (عضو)	استقلالية المجلس (%)	ملكية الإدارة (%)	تركز الملكية (%)
الوسط الحسابي	٨	٨٩,٦٪	١,٩٪	٥٩,٩٪
الانحراف المعياري	٢	١٢,٣٪	٥,٠٪	٢٤,٧٪
القيمة العظمى	١٤	١٠٠,٠٪	٢٤,٣٪	٩٨,٧٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة الدنيا	٥	٤٠,٠٪	٠,٠٪	٥,٦٪

نلاحظ من الجدول رقم (٤) ما يلي:

١- إن المتوسط الحسابي العام لحجم مجلس الإدارة في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٨,٠) عضواً، وبانحراف معياري (٢,٠) عضواً، وقد بلغت أكبر قيمة (١٤,٠) عضواً، في حين بلغت أصغر قيمة (٥,٠) عضواً، وهذا يظهر وجود تقارب نسبي بين الشركات الصناعية من حيث عدد أعضاء مجلس الإدارة.

٢- إن المتوسط الحسابي العام لنسبة استقلالية مجلس الإدارة في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٨٩,٦٪)، وبانحراف معياري (١٢,٣٪)، وقد بلغت أكبر قيمة (١٠٠,٠٪)، في حين بلغت أصغر قيمة (٤٠,٠٪)، وهذا مؤشر على تباين استقلالية مجالس الإدارة في الشركات الصناعية.

٣- إن المتوسط الحسابي العام لنسبة ملكية الإدارة في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (١,٩٪)، وبانحراف معياري (٥,٠٪)، وقد بلغت أكبر قيمة (٢٤,٣٪)، في حين بلغت أصغر قيمة (٠,٠٪)، وهذا مؤشر على تباين ملكية الإدارة في الشركات الصناعية.

٤- إن المتوسط الحسابي العام لنسبة تركز الملكية في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٥٩,٩%)، وبانحراف معياري (٢٤,٧%)، وقد بلغت أكبر قيمة (٩٨,٧%)، في حين بلغت أصغر قيمة (٥,٦%)، وهذا مؤشر على أختلاف هيكل الملكية في الشركات الصناعية، وكذلك يعتبرتجاوز تركز الملكية نسبة (٥%) مؤشر غير جيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

يبين توزيع الشركات الصناعية حسب الجمع بين منصب المدير العام وعضوية مجلس الإدارة

للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة	لا يوجد جمع	٢٠٩	٨٧,١
	يوجد جمع	٣١	١٢,٩
	المجموع	٢٤٠	١٠٠

نلاحظ من الجدول رقم (٥) اعلاه إن نسبة الشركات الصناعية التي سجلت جمعاً بين منصب المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة قد بلغت (١٢,٩٪)، في حين بلغت نسبة حالات عدم الجمع (٨٧,١٪)، وهذا دليل على الالتزام النسبي من قبل الشركات الصناعية في فصل منصب المدير العام عن عضوية مجلس الإدارة.

٤,١,٣- ثالثاً:المتغيرات المعدلة.

٤,١,٣,١- تبني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة:

وقد تضمنت أساليب المحاسبة الإدارية كل من: محاسبة التكاليف حسب الأنشطة ABC، وبطاقة الأداء المتوازن BSC، وإدارة الجودة الشاملة TQM، وكانت النتائج كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي لأساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)

المتغير	الفئة	عدد مرات تكرارالتطبيق خلال فترة الدراسة (٥) سنوات	النسبة المئوية%
محاسبة التكاليف حسب الأنشطة ABC	لا يوجد تطبيق	٦١	٢٥,٤
	يوجد تطبيق	١٧٩	٧٤,٦
	المجموع	٢٤٠	١٠٠
بطاقة الأداء المتوازن BSC	لا يوجد تطبيق	١٩	٧,٩
	يوجد تطبيق	٢٢١	٩٢,١
	المجموع	٢٤٠	١٠٠
إدارة الجودة الشاملة TQM	لا يوجد تطبيق	٦	٢,٥
	يوجد تطبيق	٢٣٤	٩٧,٥
	المجموع	٢٤٠	١٠٠

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- إن نسبة الشركات الصناعية التي تقوم بتطبيق أو تبني محاسبة التكاليف حسب الأنشطة للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغت (٧٤,٦٪)، في حين بلغت نسبة الشركات التي لا تطبيق (٢٥,٤٪)، وقد تفسر نسبة الشركات غير المطبقة لمحاسبة التكاليف على أساس الانشطة إلى زيادة تكاليف تطبيق هذا المنهج، وصعوبة تطبيقه في بعض الشركات.

٢- إن نسبة الشركات الصناعية التي تقوم بتطبيق أو تبني بطاقة الاداء المتوازن للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغت (٩٢,١٪)، في حين بلغت نسبة الشركات التي لا تطبيق (٧,٩٪)، وقد تفسر النسبة العالية لتطبيق هذا المنهج إلى اهتمام الإدارة بتقديم الصورة الذهنية التي تعكس تقييما مؤسسياً لأداء الإدارة، والمتعلق بالجوانب المالية والعمليات وخدمة العملاء وتطوير العاملين.

٣- إن نسبة الشركات الصناعية التي تقوم بتطبيق أو تبني إدارة الجودة الشاملة للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغت (٩٧,٥٪)، في حين بلغت نسبة الشركات التي لا تطبيق (٢,٥٪)، وهذا يتوافق مع سعي الكثير من الشركات الصناعية للحصول على شهادة الأيزو (ISO)، والتي تظهر التزام الإدارة العليا في التحسين المستمر، ولزيادة الثقة بمنتجات الشركة.

يتضح للباحث تداخل اساليب وتقنيات المحاسبة الإدارية وذلك ناتج عن تطبيق بعض الشركات الصناعية لأكثر من تطبيق من تطبيقاتها.

٤,١,٤- رابعآ: المتغيرات الضابطة.

وقد تضمنت المتغيرات الضابطة كل من: حجم الشركة (اجمالي الأصول)، والرفع المالي، والتدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول، وكانت النتائج كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات الضابطة في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)

المقياس	إجمالي الأصول (دينار)	الرفع المالي (%)	التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول (مرة)
الوسط الحسابي	٧٥،٧٦٨،٠٦٥	٣٢,١٩٪	٠,٠٦
الانحراف المعياري	٢١٢،٠٠٣،٥٤٣	١٩,٠٩٪	٠,١٠
القيمة العظمى	١،٢٢٣،٢٦٩،٠٠٠	٩٩,٨٢٪	٠,٦٠
القيمة الدنيا	١،١٩٦،١١٣	٠,٤٠٪	-٠,٢٩

نلاحظ من الجدول رقم (٧) ما يلي:

١- إن المتوسط الحسابي العام لإجمالي الاصول في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ ما يقارب (٧٥,٨) مليون ديناراً، وبانحراف معياري (٢١٢,٠) مليون ديناراً، وقد بلغت أكبر قيمة (١،٢٢٣,٣) مليون ديناراً، في حين بلغت أصغر قيمة (١,٢) مليون ديناراً، وهذا يظهر وجود اختلاف كبير في أجمالي الأصول وحجم الشركة بين الشركات الصناعية، والذي قد يكون ناتجاً عن اختلاف عمليات الشركات، وعدد منتجاتها، وطبيعة الصناعة، وحصتها السوقية.

٢- إن المتوسط الحسابي العام لنسبة الرفع المالي في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٣٢,١٩٪)، وبانحراف معياري (١٩,٠٩٪)، وقد بلغت أكبر قيمة (٩٩,٨٢٪)، في حين بلغت أصغر قيمة (٠,٤٠٪)، وهذا مؤشر على تباين الشركات الصناعية في الاعتماد على الاقتراض في تمويل أصولها وعملياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إن المتوسط الحسابي العام لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول في الشركات الصناعية للفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، قد بلغ (٠,٠٦)، وبانحراف معياري (٠,١٠)، وقد بلغت أكبر قيمة (٠,٦٠)، في حين بلغت أصغر قيمة (٠,٢٩-)، وهذا مؤشر على وجود أختلاف في قدرة الشركات الصناعية على توليد النقد من عملياتها التشغيلية.

٤-

٤-٢ المبحث الثاني اختبار ملائمة البيانات للتحليل الاحصائي

يحتوي هذا المبحث على الأختبارات اللازمة التي تم إجرائها من أجل التأكد من ملائمة الطرق الإجرائية للاختبارات الإحصائية و سلامة البيانات لتحديد العلاقات المتعددة بين متغيرات الدراسة.

ويقدم هذا المبحث ما يلي:-

٤,٢,١- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Test of Normality

٤,٢,٢- اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test

٤,٢,٣- الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤,٢- المبحث الثاني: اختبار ملائمة البيانات للتحليل الاحصائي

تمهيد

يتعرض هذا الفصل من الدراسة في مقدمته لاختبار مدى ملائمة النموذج الخطي لبيانات الدراسة، حيث تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، ومن ثمّ احتساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبين المتغيرات المستقلة فيما بينها، كما تم اختبار وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد (الامتداد الخطي MULTICOLLINEARITY، من خلال احتساب معامل تضخم التباين VIF، بالإضافة لاختبار وجود ظاهرة الارتباط الذاتي من خلال اختبار Durbin-Watson test، وفيما يلي عرض للإجراءات التي تم القيام بها قبل اختبار الفرضيات:

٤,٢,١- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Test of Normality

من شروط صلاحية النموذج الخطي General Linear Model (GLM) ان تكون قيم المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط يتم معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر التربيعي لها، وغير ذلك من الاجراءات. وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية Central Limit Theory، والتي تنص على أنه من الممكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة (n>٣٠)، فإننا نستطيع افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي، كون أن عدد المشاهدات في الدراسة (٣٦٨) مشاهدة (Gujarati, ٢٠٠٤, ١٠٩)، وقد كانت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

المتغير	Jarque-Bera	p-value
العائد على الأصولROA	٣٤٥,١٠٤	٠,٠٠٠
العائد على حقوق الملكيةROE	٨٧٣٢١,١٨	٠,٠٠٠
العائد على السهمEPS	١١٨٤٢٦,٣	٠,٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصة السوقية M.S.	٢٢٧٣٧,٢٢	٠,٠٠٠
مصاريف البحث والتطوير R&D	٢٩.٩٣٣	٠,٠٠٠
مصاريف التدريب TRAIN	١٨٧,٢٨٧	٠,٠٠٠
حجم مجلس الإدارة BSIZE	١٣.٧٥٦	٠,٠٠٠
عدد الأعضاء المستقلين BIND	٢٥١,٨٤٦	٠,٠٠٠
ازدواجية المهام DUAL	١٣٥٤,٤٣٥	٠,٠٠٠
ملكية الإدارة MOWN	١٣٥٤,٤٣٥	٠,٠٠١
تركز الملكية CONC	١٣,٢٧٤	٠,٠٠٠
حجم الشركة SIZE	٤٨,٩٨٥	٠,٠٠٠
الرفع المالي LEV	١٤,٥٠٧	٠,٠٠١
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأصول CFOTA	١٦٠,٤٧٩	٠,٠٠٠
محاسبة التكاليف حسب الانشطة ABC	٥١.٢٦٦	٠,٠٠٠
بطاقة الأداء المتوازن BSC	٩٥٥.٩٥٧	٠,٠٠٠
إدارة الجودة الشاملة TQM	١٧٥٣٥,٢١	٠,٠٠٠

يشير الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات أقل من ٠,٠٥، مما يشير إلى عدم اقتراب قيم متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعياً مؤثرة على صحة نماذج الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤,٢,٢- اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test

إن افتراض استقلال المتغيرات المستقلة في النموذج الخطي العام General Linear Model (GLM) هو اساس صلاحية تطبيق هذا النموذج، ولا يمكن أعتبار النموذج ملائماً لعملية تقدير المعلمات إلا بتحقق هذا الفرض (Guajarati, ٢٠٠٤, ٣٥٥)، وتشير هذه الظاهرة إلى أن وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)) عند كل نموذج وحسب الفرضية التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
حجم مجلس الإدارةBSIZE	١,٤١٢
عدد الأعضاء المستقلينBIND	١,٧٣٥
ازدواجية المهامDUAL	١,٣٦٨
ملكية الإدارةMOWN	١,٦١٤
تركز الملكيةCONC	١,١٥٥
حجم الشركةSIZE	٢,٢٧٠
الرفع الماليLEV	١,١٨٣
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأصولCFOTA	١,١١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاسبة التكاليف حسب الانشطةABC	١,٩٦٠
بطاقة الأداء المتوازنBSC	١,٧٨٧
إدارة الجودة الشاملةTQM	١,٤٦٩

يبين الجدول رقم (٩) المدرج اعلاه أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد ١ وأقل من العدد ١٠، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين جميع متغيرات الدراسة (Gujarati, ٢٠٠٤, ٢٥٣) .

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة والضابطة.

جدول رقم (٩)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

#	المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١	BSIZE	١,٠٠										
٢	BIND	.٣٠٠*	١,٠٠									
٣	DUAL	.٠٣٦	.٣١٥*	١,٠٠								
٤	MOWN	.٠٤٤	.٤٠١*	.٢٣٢*	١,٠٠							
٥	CONC	.٠٢٣	.٠٩٨	.١٩٧*	.٠٠٢	١,٠٠						

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(*) عند مستوى دلالة ٠,٠٥

٦	SIZE	.٣٧٤*	.١٤٩*	.١٨٨*	.١٣٤*	.٢٧٠*	١,٠٠				
٧	LEV	.٠٢٣	.١١٥	.١١٢	.١٧٦*	.٠٧٤	.٠٧٩	١,٠٠			
٨	CFOTA	.٠٥٥	.٠١٦	.٠١٢	.٠٤٥	.٠٢٣	.١٥٥	.١٣٢*	١,٠٠		
٩	ABC	.٢١١*	.١٢٤	.٠٠٣	.٠٤١	.٢٠٥*	.٦٢٨*	.١٢٥	.١١٢	١,٠٠	
١٠	BSC	.١٩٢*	.٠١٢	.١١٧	.٠٥٠	.٠٩٠	.٤٦٣*	.٠٦٠	.١١٥	.٥٠٢*	١,٠٠
١١	TQM	.٠٧١	.١١١	.٠٦٢	.٠٦٩	.٠٣٧	.٢٩٧*	.١٠٥	.١٧٤*	.٢٧٤*	.٥٤٦*

يبين الجدول رقم (١٠) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (٠,٦٢٨) بين المتغيرين (تطبيق بطاقة الأداء المتوازن) و(حجم الشركة) في حين أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى كان أقل من ذلك، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أنها كلها جاءت أقل من (٠,٨٠)، وعليه فإن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, ٢٠٠٤, ٣٥٩).

٤,٢,٣- الارتباط الذاتي Autocorrelation

من شروط الانحدار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة estimated parameters، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك باجراء اختبار (Durbin-Watson Test) الذي يعد الأكثر شيوعاً واستخداماً، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين العددين (٠ و ٤). ويتم رفض وجود ظاهرة الارتباط الذاتي إذا كانت قيمة (D-W) تساوي العدد ٢، أو يقترب منه (Gujarati, ٢٠٠٤, ٤٩٦). والجدول التالي يبين نتائج اختبار (Durbin-Watson Test) لفرضيات الدراسة، كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٠)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	النتيجة	الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	النتيجة
H٠١-١	١,٩٢٥	لا يوجد ارتباط ذاتي	H٠٣-١	١,٩٠٤	لا يوجد ارتباط ذاتي
H٠١-٢	١,٩٠٧	لا يوجد ارتباط ذاتي	H٠٣-٢	١,٨٧٣	لا يوجد ارتباط ذاتي
H٠١-٣	١,٩٧٧	لا يوجد ارتباط ذاتي	H٠٣-٣	١,٩٢٤	لا يوجد ارتباط ذاتي
H٠٢-١	١.٨٠٣	لا يوجد ارتباط ذاتي	H٠٤-١	١.٧٨٣	لا يوجد ارتباط ذاتي
H٠٢-٢	١.٧٣٣	لا يوجد ارتباط ذاتي	H٠٤-٢	١.٧٥٦	لا يوجد ارتباط ذاتي
H٠٢-٣	١.٧٨١	لا يوجد ارتباط ذاتي	H٠٤-٣	١.٨١٧	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ ان قيم D-W والمدرجة بالجدول أعلاه للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها تقترب من العدد ٢، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٤ المبحث الثالث اختبار الفرضيات

يتطرق هذا المبحث إلى اختبار فرضيات الدراسة من أجل الوصول الي الإجابة على الأسئلة التي طرحها الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة والوصول إلى النتائج بعد تطبيق الأختبارات الأحصائية على الفرضيات التي تم صياغتها مسبقآ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤,٣- المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

تمهيد

تعتبر بيانات الدراسة بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، ولذلك يعتبر النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) ، وبطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares). وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ووصف متغيرات الدراسة سابقاً، سيعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات، حيث تم اخضاع جميع الفرضيات الرئيسية والفرعية لتحليل الانحدار المتعدد.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H٠١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية، على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H٠١-١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على الأصول

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
معدل العائد على الأصول	٠,٤٨٣	٠,٤٦٤	٢٥,٦٧١	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٦٦٢	٠,٠٥٤	-١٢,٢٢١	٠,٠٠٠*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	١,٤٤٦	١,٨٨٨	٠,٧٦٦	٠,٤٤٥
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	٣,٢٢٥	١,٠٨١	٢,٩٨٢	٠,٠٠٣*
					ملكية الإدارة MOWN	١٣,٠٦٢	٢,٤٤٣	٥,٣٤٧	٠,٠٠٠*
					تركز الملكية CONC	٢,٣٥٧	٠,٨٥٥	٢,٧٥٧	٠,٠٠٦*
					حجم الشركة SIZE	٢,٠٤٠	٠,٢٧١	٧,٥٣٠	٠,٠٠٠*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				الرفع المالي LEV	-٠,٠٧٩	٠,٠٠٥	-١٥,٦٧١	٠,٠٠٠*
				التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	٢٤,٩١٨	٢,٩٣٤	٨,٤٩٣	٠,٠٠٠*
				ثابت الانحدار	-٢٨,٢٠٧	٦,٧٤٠	-٤,١٨٥	٠,٠٠٠*

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول رقم (١٢) أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٢٥.٦٧١)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٤٨٣) وهي تشير إلى أن (٤٨,٣%) من التباين في (معدل العائد على الأصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (حجم مجلس الإدارة) قد بلغت (-٠,٦٦١) وأن قيمة t عنده هي (-١٢,٢٢١)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (نسبة الأعضاء المستقلين) قد بلغت (١,٤٤٦) وأن قيمة t عنده هي (٠,٧٦٦)، وبمستوى دلالـة (Sig = ٠,٤٤٥)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) (٣,٢٢٥) وقيمـة t عنده هي (٢,٩٨٢)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٣)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (ملكية الإدارة) قد بلغت (١٣,٠٦٢) وبلغت قيمة t عنده هي (٥,٣٤٧)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد معنوي. كما كانت قيمة B عند بعد (تركز الملكية) قد بلغت (٢,٣٥٧) وبلغت قيمة t عنده هي (٢,٧٥٧)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٦)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (حجم الشركة) قد بلغت (٢,٠٤٠) وأن قيمة t عنده هي (٧,٥٣٠)، وبمستوى دلالـة (Sig = ٠,٠٠٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الرفع المالي) (-٠,٠٧٩) وقيمة t عنده هي (-١٥,٦٧١)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية) قد بلغت (٢٤,٩١٨) وبلغت قيمة t عنده هي (٨,٤٩٣)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

الفرضية الفرعية الثانية H٠١-٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
معدل العائد على حقوق الملكية	٠,٤٣٧	٠,٤١٦	٢١,١٦٣	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-١,٧٧١	٠,١٠٧	-١٦,٥٥٠	٠,٠٠٠*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	٨,٧٣٨	٢,٧٩٥	٣,١٢٦	٠,٠٠٢*
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	٢,٩٥٤	١,١٤٠	٢,٥٩١	٠,٠١٠*
					ملكية الإدارة MOWN	١١,٥٠٤	١,١٥٤	٩,٩٧٢	٠,٠٠٠*
					تركز الملكية CONC	-١,٤٨٩	١,٢٧٨	-١,١٦٥	٠,٢٤٥
					حجم الشركة SIZE	٤,٠٢٧	٠,٥٦٠	٧,١٩٧	٠,٠٠٠*
					الرفع المالي LEV	-٠,٢٧٨	٠,٠١٩	-١٤,٣٩٣	٠,٠٠٠*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA		٢٤,٥٧٣	٥,١٦٣	٤,٧٥٩	٠,٠٠٠*
				ثابت الانحدار		-٥٢,٨٤٠	١٠,٦٤٠	-٤,٩٦٦	٠,٠٠٠*

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ ≥ α)

تشير نتائج الجدول رقم (١٣) المبين أعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٢١.١٦٣)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٤٣٧) وهي تشير إلى أن (٤٣,٧%) من التباين في (معدل العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (حجم مجلس الإدارة) قد بلغت (١,٧٧١-) وأن قيمة t عنده هي (١٦,٥٥٠-)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (نسبة الأعضاء المستقلين) قد بلغت (٨,٧٣٨) وأن قيمة t عنده هي (٣,١٢٦)، وبمستوى دلالـة (Sig = ٠,٠٠٢)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) (٢,٩٥٤) وقيمـة t عنده هي (٢,٥٩١)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠١٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (ملكية الإدارة) قد بلغت (١١,٥٠٤) وبلغت قيمة t عنده هي (٩,٩٧٢)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد معنوي. كما كانت قيمة B عند بعد (تركز الملكية) قد بلغت (١,٤٨٩-) وبلغت قيمة t عنده هي (١,١٦٥-)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٢٤٥)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد غيــر معنوي. أما قيمة B عند بعد (حجم الشركة) قد بلغت (٤,٠٢٧) وأن قيمة t عنده هي (٧,١٩٧)، وبمستوى دلالـة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الرفع المالي) (٠,٢٧٨ -) وقيمـة t عنده هي (١٤,٣٩٣-)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية) قد بلغت (٢٤,٥٧٣) وبلغت قيمة t عنده هي (٤,٧٥٩)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد معنوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

الفرضية الفرعية الثالثة H٠١-٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على السهم في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على السهم

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
معدل العائد على السهم	٠,٤٢٤	٠,٤٠٣	٢٠,١٦٤	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٠١٥	٠,٠٠٣	-٤,٧٧٦	٠,٠٠٠*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	-٠,٠٤٦	٠,٠٥٣	-٠,٨٦١	٠,٣٩٠
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	٠,٠١٢	٠,٠٢٨	٠,٤١٤	٠,٦٨٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

							ملكية الإدارة MOWN	٠,٠١٥	٠,١٦٥	٠,٠٩١	٠,٩٢٨
							تركز الملكية CONC	٠,١٨٢	٠,٠١٩	٩,٥٦٢	٠,٠٠٠*
							حجم الشركة SIZE	٠,٠٩٧	٠,٠٠٧	١٣,٥٠١	٠,٠٠٠*
							الرفع المالي LEV	-٠,٠٠٤	٠,٠٠٠	-١٧,٣٥٩	٠,٠٠٠*
							التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	٠,٤٩٥	٠,٠٧٨	٦,٣٥٣	٠,٠٠٠*
							ثابت الانحدار	-١,٤٠٣	٠,١٠٩	-١٢,٨٩٧	٠,٠٠٠*

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل العائد على السهم) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٢٠.١٦٤)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٤٢٤) وهي تشير إلى أن (٤٢,٤%) من التباين في(معدل العائد على السهم) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (حجم مجلس الإدارة) قد بلغت (-٠,٠١٥) وأن قيمة t عنده هي (-٤,٧٧٦)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (نسبة الأعضاء المستقلين) قد بلغت (-٠,٠٤٦) وأن قيمة t عنده هي (-٠,٨٦١)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٣٩٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) (٠,٠١٢) وقيمة t عنده هي (٠,٤١٤)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٦٨٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (ملكية الإدارة) قد بلغت (٠,٠١٥) وبلغت قيمة t عنده هي (٠,٠٩١)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٩٢٨)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. كما كانت قيمة B عند بعد (تركز الملكية) قد بلغت (٠,١٨٢) وبلغت قيمة t عنده هي (٩,٥٦٢)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثـر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (حجم الشركة) قد بلغت (٠,٠٩٧) وأن قيمة t عنده هي (١٣,٥٠١)، وبمستوى دلالـة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الرفع المالي) (٠,٠٠٤-) وقيمـة t عنده هي (١٧,٣٥٩-)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية) قد بلغت (٠,٤٩٥) وبلغت قيمة t عنده هي (٦,٣٥٣)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على السهم في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

ومن هنا، وبالاستناد على نتائج اختبارات الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى والتي تقول: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وحيث أنه قد تم رفض كافة الفرضيات الفرعية لقياس أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي المقاس بمؤشرات (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم)، فإنه يمكننا إستنتاج رفض الفرضية الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة وهي:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H٠٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية، على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H٠٢-١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بالحصة السوقية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في الحصة السوقية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
الحصة السوقية	٠,١٨٧	٠,١٥٥	٥,٩٧٠	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٦٧٩	٠,٢١٩	-٣,١٠٠	٠,٠٠٢*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	١١,١٠١	٣,٨٨٥	٢,٨٥٨	٠,٠٠٥*
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	-٠,٠٤٩	٠,٢٣٢	-٠,٢٠٩	٠,٨٣٤
					ملكية الإدارة MOWN	١٦,٢٦٦	٢,٢٣١	٧,٢٩١	٠,٠٠٠*
					تركز الملكية CONC	-٦,٣١٢	٠,٨٣٨	-٧,٥٣٦	٠,٠٠٠*
					حجم الشركة SIZE	٠,٢٧٩	٠,١٧١	١,٦٣٤	٠,١٠٤
					الرفع المالي LEV	-٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	-٠,٦٢٧	٠,٥٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	-١,١٥٣	١,٢٠٥	-٠,٩٥٦	٠,٣٤٠
				ثابت الانحدار	٠,٣٨٨	٣,٦٧٢	٠,١٠٦	٠,٩١٦

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول المدرج أعلاه ورقمه (١٥)، أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الحصة السوقية) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٥,٩٧٠)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,١٨٧) وهي تشير إلى أن (١٨,٧%) من التباين في (الحصة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (حجم مجلس الإدارة) قد بلغت (-٠,٦٧٩) وأن قيمة t عنده هي (-٣,١٠٠)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٢)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (نسبة الأعضاء المستقلين) قد بلغت (١١,١٠١) وأن قيمة t عنده هي (٢,٨٥٨)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٥)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) (-٠,٠٤٩) وقيمة t عنده هي (-٠,٢٠٩)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٨٣٤)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (ملكية الإدارة) قد بلغت (١٦,٢٦٦) وبلغت قيمة t عنده هي (٧,٢٩١)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. كما كانت قيمة B عند بعد (تركز الملكية) قد بلغت (-٦,٣١٢) وبلغت قيمة t عنده هي (-٧,٥٣٦)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (حجم الشركة) قد بلغت (٠,٢٧٩) وأن قيمة t عنده هي (١,٦٣٤)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,١٠٤)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الرفع المالي) (-٠,٠٠٢) وقيمة t عنده هي (-٠,٦٢٧)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٥٣٢)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية) قد بلغت (-١,١٥٣) وبلغت قيمة t عنده هي (-٠,٩٥٦)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٣٤٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بالحصة السوقية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

الفرضية الفرعية الثانية H٠٢-٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف البحث والتطوير في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

جدول رقم (١٥)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في مصاريف البحث والتطوير

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
مصاريف البحث والتطوير	٠,٦٣٠	٠,٦١٦	٤٦,٧٦٠	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٥٢٢	٠,٠٤٩	-١٠,٧٦٦	٠,٠٠٠*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	١٢,٠٦٥	١.٦٨٣	٧,١٦٩	٠,٠٠٠*
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	-٠,٧٣٥	٠,٥١٣	-١,٤٣٣	٠,١٥٣
					ملكية الإدارة MOWN	٥٦,٦٣٤	٥,٠٣٩	١١,٢٣٨	٠,٠٠٠*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				تركز الملكية CONC	-٥,٥٣٨	٠,٥٢٧	-١٠,٥١٠	٠,٠٠٠*
				حجم الشركة SIZE	١,٠٢٢	٠,٠٨١	١٢,٥٧٧	٠.٠٠٠*
				الرفع المالي LEV	٠,٠٢٤	٠,٠٠٥	٥,٠٩٧	٠,٠٠٠*
				التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	٢,٧٨٤	١,٣٧٨	٢,٠٢٠	٠,٠٤٥*
				ثابت الانحدار	-١٩,٤٩٣	٢,٨٤٧	-٦,٨٤٧	٠,٠٠٠*

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول السابق رقم (١٦) أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (مصاريف البحث والتطوير) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٤٦.٧٦٠)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٦٣٠) وهي تشير إلى أن (٦٣,٠%) من التباين في (مصاريف البحث والتطوير) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (حجم مجلس الإدارة) قد بلغت (-٠,٥٢٢) وأن قيمة t عنده هي (-١٠,٧٦٦)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠.٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (نسبة الأعضاء المستقلين) قد بلغت (١٢,٠٦٥) وأن قيمة t عنده هي (٧,١٦٩)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) (-٠,٧٣٥) وقيمة t عنده هي (-١,٤٣٣)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,١٥٣)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (ملكية الإدارة) قد بلغت (٥٦,٦٣٤) وبلغت قيمة t عنده هي (١١,٢٣٨)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. كما كانت قيمة B عند بعد (تركز الملكية) قد بلغت (-٥,٥٣٨) وبلغت قيمة t عنده هي (-١٠,٥١٠)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (حجم الشركة) قد بلغت (١,٠٢٢) وأن قيمة t عنده هي (١٢,٥٧٧)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الرفع المالي) (٠,٠٢٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقيمة t عنده هي (٥,٠٩٧)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية) قد بلغت (٢,٧٨٤) وبلغت قيمة t عنده هي (٢,٠٢٠)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٤٥)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف البحث والتطوير في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

الفرضية الفرعية الثالثة H٠٢-٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف التدريب في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

جدول رقم (١٦)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في مصاريف التدريب

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
مصاريف التدريب	٠,٠٩٤	٠,٠٦١	٢,٨٥٨	٠,٠٠١	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,١٣١	٠,١١٣	-١,١٥٢	٠,٢٥١
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	-٦,٣٢٥	٢,١٥٣	-٢,٩٣٧	٠,٠٠٤*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	٠,٢٧٤	٠,٦٨٣	٠,٤٠٢	٠,٦٨٨	
				ملكية الإدارة MOWN	-٨,٠٥٤	٦,٨٤٦	-١,١٧٦	٠,٢٤١	
				تركز الملكية CONC	١,٧٩٧	٠,٩٠٢	١,٩٩٣	٠,٠٤٧*	
				حجم الشركة SIZE	٠,١٩٧	٠,١٨٩	١,٠٤٣	٠,٢٩٨	
				الرفع المالي LEV	-٠,٠١٣	٠,٠١٢	-١,٠٨٧	٠,٢٧٨	
				التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	٢,٥٥٢	٢,٠٣٤	١,٢٥٥	٠,٢١١	
				ثابت الانحدار	٣,٩٩١	٣,٤١٠	١,١٧٠	٠,٢٤٣	

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول رقم (١٧) الى أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (مصاريف التدريب) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٢.٨٥٨)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠١) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٠٩٤) وهي تشير إلى أن (٩,٤%) من التباين في (مصاريف التدريب) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (حجم مجلس الإدارة) قد بلغت (-٠,١٣١) وأن قيمة t عنده هي (-١,١٥٢)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٢٥١)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (نسبة الأعضاء المستقلين) قد بلغت (-٦,٣٢٥) وأن قيمة t عنده هي (-٢,٩٣٧)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٠٤)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) (٠,٢٧٤) وقيمة t عنده هي (٠,٤٠٢)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٦٨٨)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (ملكية الإدارة) قد بلغت (-٨,٠٥٤) وبلغت قيمة t عنده هي (-١,١٧٦)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٢٤١)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد غير معنوي. كما كانت قيمة B عند بعد (تركز الملكية) قد بلغت (١,٧٩٧) وبلغت قيمة t عنده هي (١,٩٩٣)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٠٤٧)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (حجم الشركة) قد بلغت (٠,١٩٧) وأن قيمة t عنده هي (١,٠٤٣)، وبمستوى دلالـة (Sig=٠,٢٩٨)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (الرفع المالي) (-٠,٠١٣) وقيمـة t عنده هي (-١,٠٨٧)، وبمستوى دلالة (Sig = ٠,٢٧٨)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية) قد بلغت (٢,٥٥٢) وبلغت قيمة t عنده هي (١,٢٥٥)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٢١١)، مما يشير إلى أن أثـر هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف التدريب في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

ومن هنا، وبالاستناد على نتائج اختبارات الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تقول: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غيرالمالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وحيث أنه قد تم رفض كافة الفرضيات الفرعية لقياس أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي المقاس بمؤشرات (الحصة السوقية، مصاريف البحث والتطويرو مصاريف التدريب)، فإنه يمكننا استنتاج رفض الفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة وهي:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

الفرضية الرئيسية الثالثة H٠٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية، على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H٠٣-١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٧)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على الأصول في ظل تطبيق

أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
معدل العائد على الأصول	٠.٤٩١	٠,٤٦٥	١٩,٠٤٤	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٦٢٣	٠,٠٤٨	-١٢,٨٥٨	٠,٠٠٠*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	٣,٤٩٨	٢,٢٩٩	١,٥٢٢	٠,١٣٠
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	٣,٦٠٢	١,٢٠٩	٢,٩٧٩	٠,٠٠٣*
					ملكية الإدارة MOWN	١١,٦٧٣	٣,٦٠٤	٣,٢٣٩	٠,٠٠١*
					تركز الملكية CONC	٢,٢٣٧	٠,٩٠٦	٢,٤٦٨	٠,٠١٤*
					محاسبة التكاليف حسب الانشطة ABC	-١,٣٦٣	٠,٧٢٦	-١,٨٧٧	٠,٠٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				بطاقة الأداء المتوازن BSC	٥,٦٣٤	١,٣٩٤	٤,٠٤٢	٠,٠٠٠*
				إدارة الجودة الشاملة TQM	١٢,٠٨٧	٣,٥٩٢	٣,٣٦٥	٠,٠٠١*
				حجم الشركة SIZE	١,٧٤٠	٠,٢٨٩	٦,٠٣٠	٠,٠٠٠*
				الرفع المالي LEV	-٠,٠٧٩	٠,٠٠٦	-١٢,٩٣٣	٠,٠٠٠*
				التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	٢١,٨٢٥	٢,٩٤١	٧,٤٢٠	٠,٠٠٠*
				ثابت الانحدار	-٤١,٣٧٢	٩,٠٣٠	-٤,٥٨٢	٠,٠٠٠*

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ ≥ α)

تشير نتائج الجدول رقم (١٨) الى أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (١٩.٠٤٤)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٤٩١) وهي تشير إلى أن (٤٩,١%) من التباين في (معدل العائد على الأصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر ان جميع آليات الحاكمية المؤسسية كان لها أثر معنوي عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥، باستثناء (نسبة الأعضاء المستقلين) فقد أظهر هذا المتغير أثراً غير معنوي، كما تبين أن أثر كل من (بطاقة الأداء المتوازن، وإدارة الجودة الشاملة) كان أثراً معنوياً، في حين كان أثر (محاسبة التكاليف حسب الانشطة) أثراً غير معنوي. أما المتغيرات الضابطة، فقد أظهرت وجود الأثر المعنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة"

الفرضية الفرعية الثانية H٠٣-٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

جدول رقم (١٨)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على حقوق الملكية في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
معدل العائد على حقوق الملكية	٠,٤٦٤	٠,٤٣٧	١٦,٩٢٩	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-١,٧٥٥	٠,٠٩٨	-١٧,٩٦٤	٠,٠٠٠*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	١٧,٥٨٠	٣,٥٨٦	٤,٩٠٢	٠,٠٠٠*
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	٣,٨١٧	١,٢١٦	٣,١٤١	٠,٠٠٢*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٠١*	٣,٤٩٣	٥,٤٦٥	١٩,٠٩٠	ملكية الإدارة MOWN					
٠,١٢١	-١,٥٥٥	١,٣٨١	-٢,١٤٨	تركز الملكية CONC					
*٠,٠٠٠	-٤,٧١٩	٠,٨٤٧	-٣,٩٩٩	محاسبة التكاليف حسب الانشطة ABC					
٠,٠٠٦*	٢,٧٩٨	٤,١٦٦	١١,٦٥٦	بطاقة الأداء المتوازن BSC					
٠,٠٣٧*	٢,٠٩٩	٤,٧٢٨	٩,٩٢٤	إدارة الجودة الشاملة TQM					
٠,٠٠٠*	٧,٢٤٦	٠,٥٢٣	٣,٧٩١	حجم الشركة SIZE					
٠,٠٠٠*	-١٢,١٩٠	٠,٠٢٣	-٠,٢٧٧	الرفع المالي LEV					
٠,٠٠٠*	٣,٧٣٢	٥,٣٣١	١٩,٨٩٢	التدفقات النقدية CFOTA					
٠,٠٠٠*	-٥,٩٢٣	١٢,٥٨٥	-٧٤,٥٤٤	ثابت الانحدار					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول السابق رقم (١٩) الى أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (١٦.٩٢٩)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٤٦٤) وهي تشير إلى أن (٤٦,٤%) من التباين في (معدل العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر ان جميع آليات الحاكمية المؤسسية كان لها أثر معنوي عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١، باستثناء (تركز الملكية) فقد أظهر هذا المتغير أثراً غير معنوي، كما تبين أن أثر كل من (بطاقة الأداء المتوازن، وإدارة الجودة الشاملة، ومحاسبة التكاليف حسب الانشطة) كان أثراً معنوياً. أما المتغيرات الضابطة، فقد أظهرت جميعها وجود الأثر المعنوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة"

الفرضية الفرعية الثالثة H٠٣-٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على السهم في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

جدول رقم (١٩)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في معدل العائد على السهم في ظل تبني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
معدل العائد على السهم	٠,٣٧٨	٠,٣٤٧	١١,٩٤١	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٠١٦	٠,٠٠٢	-٨,٠٩٢	٠,٠٠٠*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة الأعضاء المستقلين BIND	٠,١٨٩	٠,٠٥٦	٣,٣٩٣	٠,٠٠١*					
الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	٠,٠٢٩	٠,٠٢١	١,٣٧٤	٠,١٧١					
ملكية الإدارة MOWN	٠,٣٠٤	٠,١٢٥	٢,٤٤٣	٠.٠١*٥					
تركز الملكية CONC	٠,٢١٩	٠,٠١٤	١٥,٤٢٦	٠,٠٠*٠					
محاسبة التكاليف حسب الانشطة ABC	-٠,١١٠	٠,٠٣٨	-٢,٨٩٧	٠,٠٠*٤					
بطاقة الأداء المتوازن BSC	٠,٠٧٧	٠,٠٣٠	٢,٥٩٠	٠,٠١*٠					
إدارة الجودة الشاملة TQM	٠,٠٧٨	٠,٠٣٦	٢,١٦٤	٠,٠٣*٢					
حجم الشركة SIZE	٠,٠٩٦	٠,٠١٣	٧,٥٢٦	٠,٠٠*٠					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				الرفع المالي LEV	-٠,٠٠٤	٠,٠٠٠	-١٠,٤٧٣	٠,٠٠* ٠
				التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	٠,٥٢٧	٠,٠٨٣	٦,٣٤٦	٠,٠٠* ٠
				ثابت الانحدار	-١,٧٢٥	٠,٢٥٩	-٦,٦٤٧	٠,٠٠* ٠

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول رقم (٢٠)، أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل العائد على السهم) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (١١.٩٤١)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٣٧٨) وهي تشير إلى أن (٣٧,٨%) من التباين في (معدل العائد على السهم) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر ان جميع آليات الحاكمية المؤسسية كان لها أثر معنوي عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١، باستثناء (الجمع بين منصب المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة) فقد أظهر هذا المتغير أثراً غير معنوي، كما تبين أن أثر كل من (بطاقة الأداء المتوازن، وإدارة الجودة الشاملة، ومحاسبة التكاليف حسب الانشطة) كان أثراً معنوياً. أما المتغيرات الضابطة، فقد أظهرت جميعها وجود الأثر المعنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على السهم في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة"

ومن هنا، وبالاستناد على نتائج إختبارات الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تقول: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، وحيث أنه قد تم رفض كافة الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرعية لقياس أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي المقاس بمؤشرات الربحية، (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على السهم)، فإنه يمكننا إستنتاج رفض الفرضية الرئيسية الثالثة وقبول الفرضية البديلة وهي:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة H٠٤: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية، على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H٠٤-١: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً الحصة السوقية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٠)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة على الحصة السوقية في ظل تبني

أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
الحصة السوقية	٠,٢٥٧	٠,٢١٧	٦,٤٤٥	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٦٥٣	٠,١٧٣	-٣,٧٧٠	٠,٠٠٠*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	٦,٨٤٩	٣,٢٣٨	٢,١١٥	٠,٠٣٦*
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	-٠,٩٦٠	٠,١٩٤	-٤,٩٥٣	٠,٠٠٠*
					ملكية الإدارة MOWN	١٣,٤٢٦	٢,١٠٩	٦,٣٦٧	٠,٠٠٠*
					تركز الملكية CONC	-٦,٦٦٥	٠,٨٤٣	-٧,٩٠٦	٠,٠٠٠*
					محاسبة التكاليف حسب الانشطة ABC	٢,٢٦٢	٠,٦٨٠	٣,٣٢٩	٠,٠٠١*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

							بطاقة الأداء المتوازن BSC	٢,٨٦٦	٠,٤٤٦	٦,٤٢٦	٠,٠٠٠*
							إدارة الجودة الشاملة TQM	-١,٢٦٩	١,٥٨٨	-٠,٧٩٩	٠,٤٢٥
							حجم الشركة SIZE	-٠,٩١٠	٠,١٤٥	-٦,٢٥٦	٠,٠٠٠*
							الرفع المالي LEV	-٠,٠٠٨	٠,٠٠٤	-٢,١٣٦	٠,٠٣٤*
							التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	-٢,١٣٦	٠,٩٠٨	-٢,٣٥٢	٠,٠٢٠*
							ثابت الانحدار	٢١,٤٠٧	٣,١٧٥	٦,٧٤٢	٠,٠٠٠*

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول رقم (٢١) والمدرج اعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الحصة السوقية) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٦.٤٤٥)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٢٥٧) وهي تشير إلى أن (٢٥,٧%) من التباين في (الحصة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر ان جميع آليات الحاكمية المؤسسية كان لها أثر معنوي عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥، كما تبين أن أثر كل من (محاسبة التكاليف حسب الانشطة، وبطاقة الأداء المتوازن) كان أثراً معنوياً. في حين كان أثر (إدارة الجودة الشاملة) اثراً غير معنوي، أما المتغيرات الضابطة، فقد أظهرت جميعها وجود الأثر المعنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً الحصة السوقية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثانية H٠٤-٢: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ≥ α) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف البحث والتطوير في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

جدول رقم (٢١)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في مصاريف البحث والتطوير في ظل تبني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
مصاريف البحث والتطوير	٠,٦٧٣	٠,٦٥٧	٤٠,٦٩٠	٠,٠٠٠	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٥٩٩	٠,٠٥٧	-١٠,٥٦٠	٠,٠٠٠*
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	١٢,٣٣٤	١,٣٦٧	٩,٠٢١	٠,٠٠٠*
					الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	-٠,٤٦٩	٠,٤٩٧	-٠,٩٤٤	٠,٣٤٦
					ملكية الإدارة MOWN	٥١,٧٦٤	٤,٧٩٨	١٠,٧٩٠	٠,٠٠٠*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				تركز الملكية CONC	-٥,٤٤٢	٠,٦١١	-٨,٩٠٦	٠,٠٠٠*
				محاسبة التكاليف حسب الانشطة ABC	-١,٦١٧	٠,١٠٧	-١٥,٠٦٨	٠,٠٠٠*
				بطاقة الأداء المتوازن BSC	١,٦٧٨	٠,٤٥٦	٣,٦٧٧	٠,٠٠٠*
				إدارة الجودة الشاملة TQM	-٠,٥٥٦	٠,٣٣٧	-١,٦٥١	٠,١٠٠
				حجم الشركة SIZE	١,٢٩٧	٠,١٥١	٨,٥٦٣	٠,٠٠٠*
				الرفع المالي LEV	٠,٠٣٤	٠,٠٠٥	٧,٢٨٤	٠,٠٠٠*
				التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	٢,١٩٨	١,٦٠٨	١,٣٦٧	٠,١٧٣
				ثابت الانحدار	-٢٣,٩٣١	٣,٤٠٠	-٧,٠٤٠	٠,٠٠٠*

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول رقم (٢٢) الى أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (مصاريف البحث والتطوير) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٤٠.٦٩٠)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= ٠,٦٧٣) وهي تشير إلى أن (٦٧,٣%) من التباين في (مصاريف البحث والتطوير) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر ان جميع آليات الحاكمية المؤسسية كان لها أثر معنوي عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥، باستثناء (الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) والذي أظهر أثراً غير معنوي، كما تبين أن أثر كل من (بطاقة الأداء المتوازن، ومحاسبة التكاليف حسب الانشطة) كان أثراً معنوياً. في حين كان أثر (إدارة الجودة الشاملة) اثراً غير معنوي، أما المتغيرات الضابطة، فقد أظهرت جميعها عدم وجود الأثر المعنوي، باستثناء (التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول) الذي أظهر اثراً معنوياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف البحث والتطوير في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة"

الفرضية الفرعية الثالثة H٠٤-٣: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف التدريب في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

جدول رقم (٢٢)

نتائج اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة في مصاريف التدريب في ظل تبني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R^2 معامل التحديد	$AdjR^2$ معامل التصحيح	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
مصاريف التدريب	٠,٠٩٦	٠,٠٥٠	٢,٠٨٨	٠,٠٢٢	حجم مجلس الإدارة BSIZE	-٠,٢٨٩	٠,٥٨٩	-٠,٤٩٠	٠,٦٢٥
					نسبة الأعضاء المستقلين BIND	١٦,٦٥٢	٥,٧٠٦	٢,٩١٨	٠,٠٠٤*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DUAL	-٧,٠٨٨	٢,٨٨٨	-٢,٤٥٤	٠,٠١٥*					
ملكية الإدارة MOWN	٩٥,٦٠٠	٣٣,٠٢٨	٢,٨٩٤	٠,٠٠٤*					
تركز الملكية CONC	٧,٢٧٦	٢,٣٦٧	٣,٠٧٤	٠,٠٠٢*					
محاسبة التكاليف حسب الانشطة ABC	-٠,١٣٢	٢,٩١٧	-٠,٠٤٥	٠,٩٦٤					
بطاقة الأداء المتوازن BSC	٩,١٤٠	١,٩٣٢	٤,٧٣١	٠,٠٠٠*					
إدارة الجودة الشاملة TQM	٢,٨٠٣	٦,٧٥٢	٠,٤١٥	٠,٦٧٨					
حجم الشركة SIZE	-٠,٠١٧	٠,٥٤٣	-٠,٠٣٢	٠,٩٧٥					
الرفع المالي LEV	٠,٠٦٥	٠,٠٢٦	٢,٤٦٩	٠,٠١٤*					
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى اجمالي الأصول CFOTA	١١,٦٧٥	١١,٨٦٢	٠,٩٨٤	٠,٣٢٦					
ثابت الانحدار	-٣٠,٧١٠	١٤,٤٨١	-٢,١٢١	٠,٠٣٥					

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

تشير نتائج الجدول السابق رقم (٢٣) الي أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (مصاريف التدريب) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (٢,٠٨٨)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٢٢) وهو أقل من ٠,٠٥، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R٢= ٠,٠٩٦) وهي تشير إلى أن (٩,٦%) من التباين في (مصاريف التدريب) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما جدول المعاملات فقد أظهر ان جميع آليات الحاكمية المؤسسية كان لها أثر معنوي عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥، باستثناء (حجم مجلس الإدارة) والذي أظهر أثراً غير معنوي، كما تبين أن أثر

(بطاقة الأداء المتوازن) كان أثراً معنوياً. في حين كان أثر كل من (محاسبة التكاليف حسب الانشطة، وإدارة الجودة الشاملة) اثراً غير معنوي، أما المتغيرات الضابطة، فقد أظهرت جميعها عدم وجود الأثر المعنوي، باستثناء (الرفع المالي) الذي أظهر اثراً معنوياً.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

" يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي مقاساً بمصاريف التدريب في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة"

ومن هنا، وبالإستناد على نتائج اختبارات الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تقول: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، وحيث انه قد تم رفض كافة الفرضيات الفرعية المكونة للفرضية الرئيسية الرابعة لقياس أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي المقاس بمؤشرات (الحصة السوقية، مصاريف البحث والتطوير ومصاريف التدريب) ، فإنه يمكننا استنتاج رفض الفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة وهي:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة:

الجدول الإحصائي الأتي رقم (٢٤) يوضح باختصار نتائج اختبارات الفرضيات الفرعية المكونة للفرضيات الرئيسية لأثر الحاكمية المؤسسية علي تحسين الأداء المالي وغير المالي بالمقارنة مع اختبارات أثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق الأساليب الحديثة للممارسات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٣)

النتائج المقارنة لاختبار الفرضيات

المؤشر	الفرضية	R^2 معامل التحديد قبل اضافة اساليب المحاسبة الادارية	R^2 معامل التحديد بعد اضافة اساليب المحاسبة الادارية	الفرق	اساليب المحاسبة الإدارية ذات الأثر المعنوي
العائد على الأصول	H٠١-١ و H٠٣-١	٠,٤٨٣	٠,٤٩١	٠,٠٠٨	اثر جميع الأساليب معنوي
العائد على حقوق الملكية	H٠١-٣ و H٠٣-٢	٠,٤٣٧	٠,٤٦٤	٠,٠٢٧	اثر جميع الأساليب معنوي
العائد على السهم	H٠١-٣ و H٠٣-٣	٠,٤٢٤	٠.٣٧٨	- ٠,٠٤٦	اثر جميع الأساليب معنوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصة السوقية	H٠٢-١ و H٠٤-١	٠,١٨٧	٠.٢٥٧	٠,٠٧٠	ABC & BSC
مصاريف البحث والتطوير	H٠٢-٢ و H٠٤-٢	٠,٦٣٠	٠.٦٧٣	٠,٠٤٣	اثر جميع الأساليب معنوي
مصاريف التدريب	H٠٢-٣ و H٠٤-٣	٠,٠٩٤	٠,٠٩٦	٠,٠٠٢	BSC

مما سبق تناوله من اختبارات للفرضيات الفرعية المكونة لكافة الفرضيات الرئيسية، وما بدر عن هذه الاختبارات من قبول للفرضيات الرئيسية البديلة، ورفض فرضيات العدم، فأنه يمكن تفسير ذلك بأن الأساليب الحديثة لممارسات المحاسبة الإدارية قد ساهمت في تعديل العلاقة لأثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي وغير المالي، حيث كان لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة الأثر المعنوي عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في تعديل العلاقة لأثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي مقاساً بكل من العائد على الأصول بفارق معامل تحديد R٢ وقدره (٠,٠٠٨)، وكذلك بتعزيز الأثر على تحسن الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية بفرق معامل تحديد R٢ وقدره (٠,٠٢٧).

وبالرغم من وجود الأثر المعنوي لأساليب المحاسبة الإدارية في تعديل العلاقة لأثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) مقاساً بمؤشر (العائد على السهم)، إلا أن معامل التحديد R٢ قد انخفض بمقدار (٠,٠٤٦-)، ويفسر الباحث ذلك بأن الأمر قد يكون عائداً الى حداثة تطبيق الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية وما ينجم عنه من ارتفاع لتكاليف تطبيقها مما يساهم في انخفاض الأرباح ومعدل العائد على السهم، كما إن تطبيق هذه الأساليب يقتصر على الشركات كبيرة الحجم وذلك بما يتلائم مع النتيجة التي توصلت لها دراسة النوايسة وإسراء، (٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما بينت كل من أساليب المحاسبة الإدارية (ABC) و (BSC) الأثر المعنوي عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في تعديل العلاقة لأثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء غير المالي مقاساً بمؤشر (الحصة السوقية)، وبفارق معامل تحديد R٢ وقدره (٠,٠٧٠)، في حين أن تكنيك (TQM) كان له الأثر غير المعنوي على العلاقة التي تدرس أثر الحاكمية على تحسين الأداء غير المالي مقاساً بمؤشر الحصة السوقية. ويفسر الباحث ذلك باهتمام الشركات الصناعية المساهمة الأردنية بالحصول على شهادات الأيزو لمنتجات محدودة وعدم تنوع وتعدد المنتجات الصناعية بالشركة الواحدة وارتفاع تكاليف تصنيعها وتفضيلات العملاء بالمقارنة مع المنتجات المستوردة والمتاحة بالسوق الأردني، وكذلك وجود شركات مهيمنة لا تواجه أي نوع من المنافسة وذلك كما برز بنتائج التحليل الوصفي لهذه الدراسة.

إن أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة قد أثبتت مقدرتها على تعديل العلاقة لأثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء غير المالي لوجود الأثر المعنوي عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) مقاساً بمؤشر (مصاريف البحث والتطوير)، حيث كان فارق معامل التحديد R٢ (٠,٠٤٣)، ويفسر الباحث ذلك بأهمية مؤشر البحث والتطوير الذي ينال أهتمام عدد كبير من الشركات الصناعية المساهمة الأردنية المتمثلة في شركات (صناعة الادوية، الصناعات الكيماوية، الصناعات البتروكيماوية، صناعة الفوسفات، الصناعات الكهربائية، والصناعات الهندسية)، بالإضافة إلى عدد محدود من شركات صناعة الأغذية، كذلك يعد مؤشر البحث والتطوير من الأدوات التي تحظى بإهتمام كبير في أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

واخيراً، فقد تبين أنه هنالك الأثر المعنوي لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة على تعديل العلاقة لأثر الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء غير المالي عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) مقاساً بمؤشر (مصاريف التدريب)، وذلك بفارق معامل التحديد R٢ قد كان إيجابياً بفارق وقدره (٠,٠٠٢)، وقد كان لأسلوب بطاقة الأداء المتوازن (BSC) أثراً معنوياً، فيما لم يكن للأساليب المتبقية (ABC, TQM) الأثر المعنوي عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥، ويفسر الباحث ذلك الى أن تكنيك (BSC) يولى أهتماماً نوعياً بتدريب وتطوير قدرات العاملين أكثر من الأساليب الأخرى، ويتفق الباحث في هذه النتيجة مع ما توصلت لها دراسة العنزى (٢٠١٥)، من حيث أن هذا النموذج قادر على جلب عملاء جدد والأحتفاظ بعملاء سابقين، ويمكن تفسير ذلك بأن مصروفات التدريب والتطوير تساهم على رفع القدرة الإنتاجية للعامل إلى جانب تحسين مستوى الجودة وهو ما يؤدي في النهاية إلى رضاء العملاء وإكتساب ثقتهم، كما أن عدم وجود الأثر المعنوي لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة (ABC,TQM) قد يعود إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم وجود عناصر مؤهلة التأهيل الكافي وذات خبرة علمية واسعة تؤهلهم من تطبيق وتنفيذ هذه الأساليب للمحاسبة الإدارية الحديثة، حيث يتفق الباحث في ذلك مع ما توصلت إليه كل من دراسة (Adler, et al,٢٠١٢)، ودراسة (عبد المنعم وأخرون، ٢٠١٥)، هذا الى جانب الطبيعة الإدارية والتشغيلية والتي تتطلب الفصل بين الوظائف القيادية والإشرافية وتحديد الصلاحيات والسلطات الممنوحة لكل تدرج وظيفي بالهرم الإداري وهو ما يتوافق مع آليات الحوكمة المؤسسية بالشركات الصناعية المساهمة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الخـــامس
النتـــــائج والتوصـــيات

تمهيد

يعرض هذا الفصل النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة وكذلك يحاول الباحث بكل ما أمكنه من جهد وأمانة علمية من تقديم التوصيات اللازمة التي قد يكون لها الأثر المعنوي للرفع من أداء الشركات الصناعية العامة المساهمة الأردنية وغيرها من الشركات والمؤسسات ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة.

وتتكون محتويات هذا الفصل من الأتي:-

٥,١- النتائج.

٥,٢- التوصيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥,١- النتـــائـج:

من خلال تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- أظهرت متوسطات قيم مؤشرات الاداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، والمتمثلة بـ (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم)، خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) وجود تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث قدرتها على استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية، وتحقيق الأرباح خلال الفترة، وقد يكون هذا التباين راجع الى إختلاف طبيعة انشطة الشركات الصناعية، وإختلاف الطبيعة الديناميكية والخصائص الداخلية للشركات محل الدراسة وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Akbar,٢٠١٦)، كما أن ما مرت به المنطقة العربية من توترات سياسية أثرت على أداء الشركات الصناعية وهذا يعود الى الخصائص الفريدة لبعض الدول وذلك بما يتفق مع دراسة (Aras,٢٠١٥).

٢- أظهرت متوسطات قيم مؤشرات الأداء غير المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، والمتمثلة في (الحصة السوقية، ومصاريف البحث والتطوير، ومصاريف التدريب)، خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) وجود تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث قدرتها على المنافسة، والمحافظة على مواردها الاقتصادية، والأهتمام بعمليات التطوير والتدريب، ويعزي الباحث ذلك إلى أهتمام إدارات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة بالجوانب المالية أكثر من الجوانب غير المالية نتيجة عدم الفصل الكافي بين المدراء المستقلين والتنفيذيين، وهى نفس النتيجة التي توصلت لها دراسة (Htay,et al,٢٠١٣)، ودراسة (Alrahahleh,٢٠١٥).

٥- أظهرت نتائج الاحصاء الوصفي لمؤشرات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، وجود تقارب نسبي في حجم مجالس الإدارة، كما تميزت مجالس الإدارة بنسبة عالية من الاستقلالية، وبمعدل (٨٩,٦%)، بالإضافة إلى أن ملكية الإدارة كانت منخفضة، وبمعدل (١,٩%). ومن جهة أخرى فقد تبين وجود تركز للملكية ملحوظ، وبمعدل (٥٩,٩%)، و يعد ذلك من المؤشرات السلبية على الأداء العام للشركات الصناعية وبما يتفق مع ما ورد بدراسة (Abdallah and Ismail, ٢٠١٦).

٦- فيما يتعلق بالجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، فقد تبين أن غالبية الشركات لا تقوم بعملية الجمع، حيث بلغت نسبة الشركات التي سجلت وجود الجمع بين المنصبين (١٢,٩%)، وقد كان أثر الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ذو علاقة عكسية لأثر الحاكمية على تحسين الأداء المالي وغير المالي في ظل أو بدون تبني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات كل من، (Al-rahahleh, ٢٠١٥) ، (Htay,et. al., ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- أظهرت نتائج الاحصاء الوصفي لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، أن محاسبة التكاليف حسب الأنشطة، كانت هي الأقل شيوعاً، وبنسبة (٧٦,٦%)، تلاها بطاقة الأداء المتوازن، وبنسبة (٩٢,١%)، بينما كانت نسبة تطبيق إدارة الجودة الشاملة (٩٧,٥%)،وذلك بما يختلف مع دراسة (الحزاعلة،٢٠١٦)، وقد يعود أرتفاع نسبة تطبيق (TQM)، من وجهة نظر الباحث إلى أن الكثير من الشركات الصناعية حاصلة على شهادات الأيزو ISO، ومنذ سنوات عديدة، وكذلك إلى تنافس الشركات الصناعية في الحصول على جائزة جلالة الملك عبدالله للتميز.

٧- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى والثالثة وجود أثر لآليات الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي مقاساً بالمؤشرات، (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم) في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات كل من، (السرطاوي، ٢٠١٥)، (Asmail and Abdelah, ٢٠١٦)، (Almaqable, ٢٠١٤)، ويختلف مع النتائج التي توصلت لها دراسة،(Zabir, et al, ٢٠١٦)، وقد كان أثر الحاكمية على الأداء المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة أفضل من عدم تبني تلك الأساليب.

٨- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر لآليات الحاكمية المؤسسية على مؤشرات الأداء غير المالي (الحصة السوقية، ومصاريف البحث والتطوير، ومصاريف التدريب) في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة، وهو ما يتفق مع ما توصلت له دراسة (Htay, et al., ٢٠١٣)، وذلك بالرغم من اختلاف المؤشرات المستخدمة بين الدراستين، ويفسر الباحث ذلك بوجود العلاقة السببية بين هذه المؤشرات وأداء الشركات.

٩- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضية الرئيسة الرابعة وجود أثر لآليات الحاكمية المؤسسية على الأداء غير المالي (الحصة السوقية، ومصاريف البحث والتطوير، ومصاريف التدريب) في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة، في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، وقد كان هذا الأثر أفضل وذلك في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وهو ما يتفق مع دراسة (Wang and Chang, ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥,٢- التوصيـــــات:

١- يجب عدم الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الادارة لأن ذلك أمر يثير القلق فهو ذو علاقة عكسية تؤثر سلباً على الاداء المالي وغير المالي لهذا يجب عدم حدوث ذلك بالشركات الصناعية.

٢- ينصح الباحث على أمر مهم وهو أن لا يكون حجم مجلس الإدارة كبير، حيث أن كبر حجم مجلس الإدارة ذو تأثير سلبي على إدارة الأداء بالشركات الصناعية وذلك ربما راجع إلى تشتت الآراء.

٣- سن المزيد من القوانين والتشريعات التي من شأنها زيادة تفعل دور الأجهزة الرقابية للحد من تركز الملكية والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وتفعيل أدوات الحاكمية المؤسسية بالشركات الصناعية ومراقبتها عن كثب.

٤- علاوة عن أهمية أساليب المحاسبة الإدارية المتبعة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، إلا أنها ذات أثر إيجابي يعدل العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والاداء المالي وغير المالي، عليه يجب أهتمام الشركات الصناعية الأردنية بهذه الأساليب وبذل العناية اللازمة لتطبيقها بالشكل الصحيح.

٥- إجراء المزيد من الدراسات بإستخدام متغيرات أخرى مثل أدوات الرقابة للحاكمية المتمثلة في المدققين الخارجيين والداخليين ومدققي الضرائب لتحديد دورهم في تفعيل الحاكمية المؤسسية وذلك في ظل أستخدام المتغير المعدل المتمثل في الاساليب الحديثة لممارسات المحاسبية الإدارية.

٦- إجراء دراسات مماثلة على كل قطاع صناعي على حدا، وذلك لتمكين الدراسات اللاحقة من إجراء دراسات مقارنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع .

اولآ: المراجع باللغة العربية:

ابو الحاج، حسان. (٢٠١٣)، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على زيادة القدرة التناسبية للشركات الصناعية الاردنية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

أبو حمام، ماجد. (٢٠٠٩)، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشور ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو خشبة، عبد العال، (٢٠٠٥)، مدخل مقترح لتقييم الأداء في ضل بيئة التصنيع الحديثة من خلال التكامل بين المقاييس المالي والمقاييس غير المالية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبين، الرياض، ٥(٢)، ١٠٩:١٢١.

أبو زر، عفاف. (٢٠٠٦)، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاعى المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

أبو نصار ، محمد (٢٠١٤) ، "المحاسبة الإدارية" ، دار وائل للنشر : عمان ، الأردن .

بحر، يوسف وعبد الحليم، محمد. (٢٠٠٧)، مدي تطبيق العاملين في كلية التجارة بجامعة النيلين للجودة الشاملة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، ١٥ (١)، ٢٨٢: ٣١٥.

بن سعيد، أمين. (٢٠١٠)، نظام محاسبة التكاليف المبني على أساس الأنشطة كأداة مساعدة في التسيير وتحسين الأداء: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتهيئة الري، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بن عيشاوي، أحمد. (٢٠١٣)، إدارة الجودة الشاملة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن .

بو طلاعة، حسين. بن الطاهر، محمد. (٢٠١٢)، أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كأداة للحد من الفساد المالي والإداري، الجزائر ٦-٧ مايو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكريتي، إسماعيل. (٢٠٠٧)، محاسبة التكاليف المتقدمة قضايا معاصرة، ط ١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

التمي خالد غازي، (٢٠٠٩)، الأثر التتابعي للتوجه الاستراتيجي لتنمية وعي التكاليفي وأساليب إدارة التكلفة في تعزيز الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

الجعيدي، عمر عيد. (٢٠٠٧)، مستوى الحاكمية المؤسسية وأثرها في أداء الشركات المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

الجخلب، درويش مصطفى. (٢٠٠٧)، دور أساليب المحاسبة الادارية الحديثة في تطوير الأداء المالي- دراسة تطبيقية حول إعداد موازنة الجامعة الإسلامية وفقًا لأسلوب ABC، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسلامية، غزة، فلسطين.

خليل، هاني محمد، (٢٠٠٩)، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين: دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزه، فلسطين.

الخطيب، محمد محمود. (٢٠١٠)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد.

الخلايلة، محمود. (٢٠١٣)، التحليل المالي بإستحدام البيانات المحاسبية، الطبعة السادسة، عمان، دار وائل للنشر والطباعة.

الخزاعلة، سلامة جميل. (٢٠١٦)، أثر ممارسات المحاسبة الإدارية على الإداء المالي في ظل إدارة المعرفة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن.

دادن، عبد الغني، (٢٠٠٧)، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الأقتصادية نحو أرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالي: حالة بورصتي الجزائر وباريس، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداوي، الشيخ. (٢٠٠٩)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة الجزائر، ص ٢١٧-٢٢٧.

الداعور، جبر. (٢٠٠٨)، أساليب المحاسبة الإدارية المستخدمة في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ومحددات استخدامها، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، ١٠(٢)، ١٩٥-٢٥٢.

درغام، ماهر. (٢٠٠٦)، تقويم إمكانية تطبيق نظام التكاليف المستند للأنشطة في المستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

درغام، ماهر. (٢٠٠٧)، مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق نظام تكاليف الأنشطة في الشركات الصناعية في قطاع غزة-دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية، ١٥ (٢)، ٢٢١-٢٤٢.

الدرادكة، مأمون. (٢٠٠٦)، إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الدرادكة، مأمون والشبلي، طارق. (٢٠٠٢)، الجودة في المنظمات الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

رزق، محمود و عبدالصادق، أسامة. (٢٠٠٦)، مدخل القياس المتوازن للأداء كأداه لقياس فعالية التكاليف من منظور الجودة الشاملة بالتطبيق على مؤسسات لتعليم العالى، المجلة المصرية للدارسات التجارية، كلية التجارة ،جامعة المنصورة، ٣٠ (١)، ٥٠٢-٥٢٨.

زيدان، سلمان. (٢٠١٠)، إدارة الجودة الشاملة الفلسفة ومداخل العمل، الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السرطاوي، عبد المطلب. (٢٠١٥)، اثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١١(٢)، ٧٠٥-٧٢٥.

السقاف، حامد. (٢٠٠٥)، المدخل الشامل للإدارة الجودة الشاملة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سليمان، محمد. (٢٠٠٦)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السويلميين، زكريا و الحسن، منصور. (٢٠١٣)، أستخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف فى قياس التكلفة بالقطاع الصناعي ودراسة حالة قطاع الاسمنت بالمملكة الأردنية الهاشمية. رسالة دكتوراة منشورة، دار المنظومة، جامعة ام درمان، ام درمان، السودان.

السريتي، مهدي، (٢٠١٣)، مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، المجلة الجامعة، ١٥(٣)، ١٨١-٢١٦.

الشحادات، محمد و عبد الجليل، توفيق. (٢٠١٢)، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الاردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية فى قرارات المستثمر المؤسسي فى بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٨ (١)، ١-٢١.

الشديفات، احمد. حامد، عبده. (٢٠١٦)، دور استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في إضافة قيمة للمنتج في الشركات الصناعية المؤهلة (QIZ) في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن.

شهيد، رزان (٢٠٠٧)، التكامل بين أسلوب قياس الأداء المتوازن والأدوات الحديثة لإدارة التكاليف بهدف تحسين الأداء دراسة تطبيقية على قطاع تصنيع المنتجات الزراعية في سوريا، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

الظاهر، أحمد حسن (٢٠٠٢)، المحاسبة الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.

عبد المنعم، اسامة. القاضي، فارس والدليمي، خليل. (٢٠١٥)، دور المحاسب الإداري في تنفيذ متطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية المساهكة من وجهة نظر المدققسن الداخليين والخارجيين، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، ٧ (١٣)، ٤٠٧-٤٣٠.

عبد الغني، دادن والأمين، كماسي، (٢٠٠٥)، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز، للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة،الجزائر، ٨-٩، مارس، ٣٠٤-٣١٢.

عبد الحفيظ، محمد. (٢٠٠٩)، التكلفة المستهدفة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عبد المنعم، هيثم، (٢٠٠١)، نموذج محاسبي لقياس وتقييم الأداء المؤسسي للمنظمات، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة، المنظمة العربية لتنمية والإدارة، القاهرة، ٦-٨ نوفمبر، ٣١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علوان، قاسم. (٢٠٠٥)، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو ٩٠٠١ :٢٠٠٠، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العازمي، جمال. (٢٠١٢)، دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

العزاوي، محمد عبد الوهاب. (٢٠٠٥)، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري العلمية للنشر التوزيع، عمان، الأردن.

العفيري، فؤاد.(٢٠١٠)، مدخل متكامل لإدارة التكاليف في ظل المنافسة في الشركات الصناعية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين،١٨-١٩ مايو، كلية إدارة الإعمال، جامعة الملك سعود.

العناتي، رضوان محمد. (٢٠٠٩)، مدى تطبيق شركات الكهرباء في الأردن لنظام التكاليف والإدارة المبني على الأنشطة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد التاسع، العدد الأول.

الغزاوي، حسن عبد الجليل. (٢٠١٠)، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الأفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك.

الفضل، مؤيد. نور، عبد الناصر. والراوي، عبد الخالق. (٢٠٠٧). المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن.

فوده، شوقي. (٢٠٠٣)، الأداء الداخلى فى الشركات الصناعية من خلال التكامل بين أسلوب تقنية ضبط الوقت (JIT) ومفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM): دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ،٢٥ (٢)، ٢٦١- ٣٢٨.

قباجة،عدنان. (٢٠٠٨)، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

ميخائيل، أشرف حنا. (٢٠٠٥)، تدقيق الحسابات في اطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، القاهرة، ١- ٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاقبة، محمد ناصر. (٢٠٠٨)، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمجالس البلدية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.

مطر، محمد. (٢٠١٠)، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي واللإئتماني، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

مطر، محمد. وعبد الناصر، نور. (٢٠٠٧)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٣(١)، ٤٦- ٧١.

شحده، حسين ومنصور، طاهر. (٢٠٠٣)، استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية (المنشأة العامة للصناعات الجلدية)، مجلة دراسات، العلوم الادارية، ٣٠(٢)، ٢٩١-٣١٣.

النعيمي، عدنان. و التميمي، ارشيد. (٢٠٠٨)، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

هلال، سمير رياض (٢٠٠٣)، المحاسبة الإدارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، بدون ناشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Aras, Guler. (٢٠١٥), The effect of Corporate Governance Performance on Financial Structure in Emerging Markets**. Emerging Markets Finance & Trade,** (٥١), S٥-S٢٤.

Al Ramahi, N. Alaboud, E. Owais,W. AlRefae, K. and Shahwan, Y. (٢٠١٤), The Results of Applying the Principles of Corporate Governance in Corporations Listed on the First Market in the Amman Stock Exchange. **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.٥ (١٤), ٤١-٥٣.

Akbar, Saeed. Hughes, Jannine. El-faitouri, Ramadan. And shah, S. (٢٠١٦), More on The relationship Between Corporate Governance and Frim Performance in The UK. **Research in International Business and Finance**, (٣٨), ٤١٧-٤٢٩.

Abdallah, A, Al-nasser. And Ismail, Ahmad. (٢٠١٦), Corporate Governance Practices, Ownership Structure and Corporate Performance in The GEC Countries. **Journal of International Financial Markets**, Institutions & Money, Retrieved from

http://dx.doi.org/١٠,١٠١٦/j.intfin.٢٠١٦,٠٨,٠٠٤

Almaqableh, Laith (٢٠١٤), **The Impact of Corporate Governance on The Performance of Insurance Sector in Jordan**. Unpublished Master Dissertation, University of Jordan, Amman, Jordan.

Abd Elshakour, Hany M. Ali, Ibrahim A. Al-Sulaihi, Khalid S. Al-Gahtani.(٢٠١٣), Indicators for measuring performance of building construction companies in Kingdom of Saudi Arabia, Journal of King Saud University -Engineering Sciences, ٢٥(٢), ١٢٥-١٣٤.

Adler, Ralph. Everett, Andre. And Waldron, Marilyn. (٢٠١٢), Advanced Management Techniques in Manufacturing Utilization, Benefits and Barriers to Implementation. **Accounting Forum**, ٢٤ (٢), ٤٠-٤٦

Adamu, A. (٢٠١٠), The practicability of activity based costing system in hospitality industry, **Journal of Accounting, Nasarawa State University**, ٢٠ (١٤), ٣٦-٤٩.

Argyris, C and R. Kaplan, (١٩٩٤), Implementing New Knowledge: The Case of Activity-Based Costing, **Accounting Horizons**, ٨ (٣), ٨٣-١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Alvaredo, F. Anthony, Atkinson. Thomas, Piketty. and Emmanuel, Saez. (٢٠١٣), The Top ١ Percent in International and Historical Perspective, **Journal of Economic Perspectives**, ٢٧ (٣), ٣-٢٠.

AlRahahleh, S. Ayat, (٢٠١٥), The Effect of Corporate governance on Working Capital Management Efficiency of industrial Companies in Jordan. Unpublished Master Dissertation, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-jarah, Idries, M. Ziadat, N, El-Rimawi, S. (٢٠١٣), The Determinants of Jordanian's Banks Profitability, **Jordan Journal of Businees Administration**, ٦(٢), ٢٤٧-٢٦١.

Boer, G. and Ettlie, J. (١٩٩٩)،Target costing can boost your Bottom Line, **Strategic Finance**, ٨١ (١), July, ٤٩-٥٣.

Boulianne, E. (٢٠٠٦), Emprical Analysis of the Reliability And validity of Balanced Score card Measures and Dimensions, **Advanced in Management Accounting**, vol. ١٥, ١٢٧-١٤٢.

Cohen, D. and Kandilorou, M. (٢٠٠٨), Performance Parameters Interrelations From A Balanced Scorecard Perspective: An analysis of Greek Companies", **Managerial Auditing Journal**, No,٥٧, ٤٨٥-٥٠٣.

Cokins, G.(٢٠٠٤), **Performance Management: Finding the Missing Pieces**, JohnWiley & Sons, INC, New Jersey.

Chang, K. and Zhang, H. (٢٠١١), Corporate Governance and Institutional Ownership. **Journal of Financial and Quantitative Analysis,** ٤٦ (١): ٢٤٧-٢٧٣.

CIMA, (٢٠٠٨), **Activity Based Costing**, Topic Gateway Series, No. ١.

Dejene, M. B. and Asres, A. (٢٠١٢), Evaluation of Finacial Performance of banking Enterprises: The Cace of Contruction and Business Bank of Ethiopia, **Young Economists Journal**, ١(١٨), ٨٢-١٠٢.

Ellis, J. (٢٠٠٣), Activity Based costing in user services of an Academic Library, **Library Trends**, ٥١(٣), ٣٣٣-٣٤٨.

Eric, W. Peter, B. Ray, G. (٢٠٠٣), **Managerial Accounting,** Tenth Edition, McGraw-Hill, Irwin, a business unit of The Mc Graw-Hill Companies, New York.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Garison R. Noreen, W. E. and Brewer, p. (٢٠١٢), Managerial Accounting, ١٤Th ed, McGraw-Hill, Irwin, a business unit of The Mc Graw-Hill Companies, New York.

Geri, N. and Ronen, B. (٢٠٠٥), Relevance Lost: the rise and fall of activity – Based Costing, **Human System Management**, ٢٤, p. ١٣٣-١٤٤.

Gujarati, D.N. (٢٠٠٤), **Basic Econometrics**. ٤th Edition, McGraw-Hill Companies, New York.

Hamdan, M. N. and Alaskam, M. E. (٢٠١٦), the extent of coordination and cooperation between the Accounting Bureau and the internal auditors in the Jordanian public sector, **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, ٦ (٤), ٢٥١- ٢٦٧.

Htay, N. Said, M. and Salman, A. (٢٠١٣), Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia. **International Journal of Economics and Management**, ٧ (٢), ٢٤٢ - ٢٧٩.

Horngren, C. Datar S. and M. Rajan, (٢٠١٢), Cost Accounting : A Managerial Emphasis, ١٤Th ed., Prentice-Hall. New Jersey.

Horne, C. J. (٢٠٠١), **Financial Management and Policy**, ١٢th Edition, January, Prentice Hall, Stanford University, U.S.A

Horngren, T. Foster, G. and Datar , S. M. (٢٠٠١), **Cost Accounting :AManagerial Emphasis,** ١١th ed, JohnWiley & Sons ,INC, New Jersey.

IIA-UK and Ireland, (٢٠٠٢), **A New Agenda for Corporate Governance Reform**, London, England.

International Finance Corporation (IFC) (٢٠٠٧), **Creating Opportunity**, **annual report**, Washington DC ; World Bank, ١(١), ١:١٧١.

James D. (٢٠٠٦), Activity Based Costing in the Information Age, **Retrieved from** http://www.ofm.wa.gov

Jablonski, J. R. (١٩٩١), **Implementing total quality management: an overview**, San Diego, CA : Pfeiffer & Company.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Jinghan Chen, J. (٢٠٠٥). China's Institutional Environment and Corporate Governance**, Advances in Financial Economics**, Volume ١١ Emerald Publishing Limited, ٧٥-٩٣.

Kaplan, R and Cooper. (١٩٨٨), Accounting Lag: The Obsolescence of Cost Accounting System, **California Management Review**, ٢ (winter), ٩٩-١٧٤.

Kaplan, R. and Norton, D. P. (٢٠٠٥), The Balance Scorecard Measures that Drive Performance, **Harvard Business Review, The High- Performance Organization** , (July-August), ١٧٢-١٨٠.

Kaplan R. and Norton D. P.(١٩٩٢), The Balance Score – Measures That Drive Performance, **Harvard Business Review**, (January- February), ٧١-٧٩.

Khrawish, H. W. and Walid, A. (٢٠١١), Determinants of Islamic Bank Profitability: Evidance From Jordan, **Middlle Eastren Finance and economics, Euro Journals**, pouplishing, Inc, ISSN: ١٤٥٠-٢٨٨٩ Issue ١٣ (٢٠١١), ١٤٢-١٥٨.

Lynch, R. (٢٠٠٠), **Corporate Strategy**, ٢nd. Ed, prentice-Hall, Inc.

Needy, K. and Bidanda, B. (٢٠٠٠), A Model to Develop, Assess and Validate An Activity Based Costing System For Small Manufactures, **Engineering Management Journal**, ١٢ (١), ٣١-٣٨.

Needy K. Nachtmann H. Roztocki N. and Warner, R. (٢٠٠٣), "Implementing Activity Based Costing System in Small Manufacturing Firms: A Field Study, Engineering", **Management Journal**, ١٥ (١), ٣-١٠.

Niven P. (٢٠٠١), Examining the endurance of the balanced scorecard**, Journal of Cost Management**, (May-June), ١٨-٢٤.

Quintas, P. Lefere, P. and Jones, G. (٢٠١٢), Knowledge Management: A strategic Agenda, Long Range Planning, **International Business Research**, ٣٠ (٣), ٨٠-٨٩.

Ramırez, R. R. Alarcon, L. F. Knights, P. (٢٠٠٤), Benchmarking System for Evaluating Management Practices in the Construction Industry. **Journal of Management in Engineering**, ٢٠(٣),١١٠-١١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Rong, D. Jason, X. and Chee, C. (٢٠٠٨), An Overview and Assessment of Contemporary Management Accounting Research in China. **Journal of Management Accounting Research**: December, ٢٠ (٢), ١٢٩-١٦٤.

Samarasiri, P. (٢٠٠٨), the Need for a New version of Corporate Governance for Pormotion of Risk Managements in Panks**, Central Bank of Siri Lanka,** April, ١-٩.

Samhan, H. M., and AL-Khatib, M. A. Y. (٢٠١٥), Determinants of financial performance of Jordan Islamic bank. **Research Journal of Finance and Accounting**, ٦(٨), ٣٧-٤٧.

Sekaran, U. (٢٠٠٣), **Research Methods for Business**, ٣ed Edition John Wiley & Sons, Inc, New York, USA.

Simon، C. Marko، H. and Z، Maja. (٢٠٠٥), A Cross-Industry Comparative Analysis of Strategic Management Accounting Techniques Application: Evidence from Slovenia, **Sixth International Conference on Enterprise in Transition**, ١٠٢٩-١٠٤٢.

Tang, H, Wen. And Chang, Chouo. (٢٠١٥), Does Corporate Governance Affect the Relationship Between Earnings Management and Frim Performance? Springer Science & Business. Vol ٤٥, (١), ٣٣-٥٨.

The Organization For Economic Co-Operation And Development, (٢٠٠٣), **Annual Report**, Paris, France, (Electronic Version). https://www.oecd.org/about/٢٥٠٦٧٨٩.pdf

The Organization For Economic Co-Operation And Development, (٢٠٠٦), **The Challenge of Capacity Development**, Printed In FRANCE, (٠٠ ٢٠٠٦ ٤N ١) – No. ٨٣٩٤٣

Tunney, P. B., and Reeve, J. M. (١٩٩٢). The impact of continuous improvement on the design of activity based cost systems**. Journal of Cost Management**, ٤٣-٥٠.

Wang, D and Huynh, Q. (٢٠١٣),The Role of Corporate Governance in the Linkages Among Corporate Governance, Management Accounting and Organizational Performance: Evidence From A Southeast Asian Country, **Asian Journal of Finance & Accounting**, ٦ (١), ٢١٦-٢٣٥.

Weygandt, J. Kimmel, P. and Kieso, D. (٢٠١٢), **Management Accounting Tools for Business Decision Making**, ٦th ed, John Wiley & Sons.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Wheelen, T and Hanger, J.(١٩٩٥), **Strategic Management and Business Polices**, ٥th ed., Addison – Wesles pub compans, Boston.

Williams, H. M. (١٩٧٨), Corporate Accountability and the Lawyer's Role Corporate Accountability and the Lawyer's Role, **The Business Lawyer**, ٣٤ (١), ٧-١٧

Ilhan Yu; Kyungrai Kim, A.M; Youngsoo Jung, A.M; and Sangyoon Chin, M

(٢٠٠٧), Comparable Performance Measurement System for Construction Companies, **Journal of King Saud University -Engineering Sciences**, ٢٣(٣), ١٣١–١٣٩.

Zabir, Shafie. Ahmad, Kamilah. And wah, Khaw. (٢٠١٦), Corporate Governance Practices and Firm Performance: Eveidance From ١٠٠ Public Listed Companies in Malaysia. Procedia Economics and Finance, (٣٥), ٢٨٧-٢٩٦.

Zedan, Hala and Abu Nassar, M. (٢٠١٤), The Effect of Corporate Governance on Operating Performance of Jordanian Manufacturing Companies: Evidence from Amman Stock Exchange, **Dirasat Administrative Sciences**, ٤١(٢), ٤٦٥-٤٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (١): نتائج مخرجات التحليل الإحصائي للفرضيات.

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الأولى H٠١-١

Dependent Variable: ROA

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٣/١٧ Time: ٢٠:٢٧

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٠	-١٢,٢٢٠٦٥	٠,٠٥٤٢٠٧	-٠,٦٦٢٤٤٥	BSIZE
٠,٤٤٤٥	٠,٧٦٥٩٦٢	١,٨٨٨١٤٣	١,٤٤٦٢٤٦	NOID
٠,٠٠٣٢	٢,٩٨٢٢٣٧	١,٠٨١٣٥٠	٣,٢٢٤٨٤٢	DUAL

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٠٠٠	٥,٣٤٧٢٥٧	٢,٤٤٢٨٣٢	١٣,٠٦٢٤٥	MNOWN
٠,٠٠٦٣	٢,٧٥٧٤٨١	٠,٨٥٤٧٠٨	٢,٣٥٦٨٤١	WSCR
٠,٠٠٠٠	٧,٥٢٩٩٤٠	٠,٢٧٠٩٥٨	٢,٠٤٠٣٠٠	SIZE
٠,٠٠٠٠	-١٥,٦٧١٢٧	٠,٠٠٥٠١٦	-٠,٠٧٨٦٠٨	DEBT_RATIO
٠,٠٠٠٠	٨,٤٩٢٦١٠	٢,٩٣٤٠٩٠	٢٤,٩١٨٠٨	CFOTA
٠,٠٠٠٠	-٤,١٨٥١٣٠	٦,٧٣٩٨٣٩	-٢٨,٢٠٧١١	C

Weighted Statistics

٦,٧٨٤١١٩	Mean dependent var	٠,٤٨٢٧٩٧	R-squared
١٢,٣٣٦٤٢	S.D. dependent var	٠,٤٦٣٩٩٠	Adjusted R-squared
١٣٢٦٨,٥٢	Sum squared resid	٧,٧٦٦٠٤٥	S.E. of regression
١,١٩٠٤٢٨	Durbin-Watson stat	٢٥,٦٧٠٦٤	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

٢,٧٩٣٨٣٣	Mean dependent var	٠,٣٠٦٣١٣	R-squared
٠.٩٥٧٢٠٤	Durbin-Watson stat	١٦٠٩٥,٢٨	Sum squared resid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الثانية H٠١-٢

Dependent Variable: ROE

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٣/١٧ Time: ٢٠:٥١

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٠	-١٦,٥٤٩٧٤	٠,١٠٧٠٢٥	-١,٧٧١٢٤٠	BSIZE
٠,٠٠٢٠	٣,١٢٦٣٤٣	٢,٧٩٤٨٦٤	٨,٧٣٧٧٠٢	NOID
٠,٠١٠٢	٢,٥٩١٣٧٠	١,١٣٩٨٩٧	٢,٩٥٣٨٩٤	DUAL
٠,٠٠٠٠	٩,٩٧١٨١٠	١,١٥٣٦١٢	١١,٥٠٣٦٠	MNOWN
٠,٢٤٥٢	-١,١٦٥٢٥٩	١,٢٧٨١٧٥	-١,٤٨٩٤٠٥	WSCR

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٠٠٠	٧,١٩٦٨٠٦	٠,٥٥٩٦٠٥	٤,٠٢٧٣٦٥	SIZE
٠,٠٠٠٠	-١٤,٣٩٢٩٣	٠,٠١٩٣٠٣	-٠,٢٧٧٨٣٤	DEBT_RATIO
٠,٠٠٠٠	٤,٧٥٩١٣١	٥,١٦٣٢٩٧	٢٤,٥٧٢٨١	CFOTA
٠,٠٠٠٠	-٤,٩٦٥٩٥٤	١٠,٦٤٠٣٨	-٥٢,٨٣٩٦٢	C

Weighted Statistics

٦,٠٥١٥٢٩	Mean dependent var	٠,٤٣٧١٣٦	R-squared
٢٩,٠٦٤٠٧	S.D. dependent var	٠,٤١٦٤٨١	Adjusted R-squared
١١٠٤٤٤,٧	Sum squared resid	٢٢,٥٠٨٣٨	S.E. of regression
١,١٦٢٩١٤	Durbin-Watson stat	٢١,١٦٣١٢	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

-٠,٢٢٨٣٣٦	Mean dependent var	٠,١٦٣٧٢٥	R-squared
١,٣٩٦٨٢٥	Durbin-Watson stat	١٥٢٣٣٣,٩	Sum squared resid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H٠١-٣

Dependent Variable: EPS

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٣/١٧ Time: ٢١:٠٧

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٠	-٤,٧٧٥٨٠٩	٠,٠٠٣١٥٨	-٠,٠١٥٠٨٣	BSIZE

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٣٩٠٠	-٠,٨٦١٢٥٤	٠,٠٥٣٢٩٣	-٠,٠٤٥٨٩٩	NOID
٠,٦٧٩٥	٠,٤١٣٧٥٦	٠,٠٢٨٠١٤	٠,٠١١٥٩١	DUAL
٠,٩٢٧٧	٠,٠٩٠٨١٤	٠,١٦٤٧٩٢	٠,٠١٤٩٦٥	MNOWN
٠,٠٠٠٠	٩,٥٦٢٢٥٢	٠,٠١٩٠٤٠	٠,١٨٢٠٦٤	WSCR
٠,٠٠٠٠	١٣,٥٠٠٥٦	٠,٠٠٧١٦٥	٠,٠٩٦٧٣٧	SIZE
٠,٠٠٠٠	-١٧,٣٥٨٨٤	٠,٠٠٠٢٥٢	-٠,٠٠٤٣٧٢	DEBT_RATIO
٠,٠٠٠٠	٦,٣٥٣٣٧٧	٠,٠٧٧٩٠٦	٠,٤٩٤٩٦٨	CFOTA
٠,٠٠٠٠	-١٢,٨٩٦٦١	٠,١٠٨٨١٩	-١,٤٠٣٤٠٢	C

Weighted Statistics

٠,١٧١٨٥٩	Mean dependent var	٠,٤٢٤١٥٦	R-squared
٠,٦٦٢٨٠٩	S.D. dependent var	٠,٤٠٣١٢١	Adjusted R-squared
٥٧,٠٠٨٦٨	Sum squared resid	٠,٥١٠٢٠٩	S.E. of regression
٠,٩٨٢٨١٢	Durbin-Watson stat	٢٠,١٦٣٩٥	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٨٢١٤٩	Mean dependent var	٠,١٤٥٠٦١	R-squared
١,٧٩٩٥٥٠	Durbin-Watson stat	١٠٠,٠٥٦٠	Sum squared resid

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الأولى H٠٢-١

Dependent Variable: NOPRODUCT

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٣/١٧ Time: ٢١:٢٤

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٠٢٢	-٣,٠٩٩٨٥٤	٠,٢١٨٩٢٤	-٠,٦٧٨٦٣٣	BSIZE
٠,٠٠٤٧	٢,٨٥٧٦٩٩	٣,٨٨٤٦٥٩	١١,١٠١١٩	NOID
٠,٨٣٤٤	-٠,٢٠٩٣٦٩	٠,٢٣٢١٤١	-٠,٠٤٨٦٠٣	DUAL
٠,٠٠٠٠	٧,٢٩٠٦٧٧	٢,٢٣١٠٢٠	١٦,٢٦٥٦٥	MNOWN
٠.٠٠٠٠	-٧,٥٣٥٦٣٧	٠,٨٣٧٥٨٨	-٦,٣١١٧٥٧	WSCR
٠,١٠٣٩	١,٦٣٣٥٧٤	٠,١٧٠٦٢٨	٠,٢٧٨٧٣٣	SIZE
٠,٥٣١٥	-٠,٦٢٦٨١٨	٠,٠٠٣٠٨٠	-٠,٠٠١٩٣١	DEBT_RATIO
٠,٣٣٩٩	-٠,٩٥٦٤٨٩	١,٢٠٥٣٢٤	-١,١٥٢٨٨٠	CFOTA
٠,٩١٦٠	٠,١٠٥٦٠٦	٣,٦٧١٥٤١	٠,٣٨٧٧٣٨	C

Weighted Statistics

٢٧,٣٤٣٣٨	Mean dependent var	٠,١٨٦٧٢٢	R-squared
٢٨,٩٨٢٥٦	S.D. dependent var	٠,١٥٥٤٤٢	Adjusted R-squared
٥١٥٢١,٢١	Sum squared resid	١٥,٧٣٨٤٣	S.E. of regression
٠,١١٦٢٢٥	Durbin-Watson stat	٥,٩٦٩٣٩٨	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠١	Prob(F-statistic)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Unweighted Statistics			
١١,٤٨٨٤٨	Mean dependent var	٠,٠١٢٧٧٣	R-squared
٠,١٨١٨١٩	Durbin-Watson stat	٢٤٤١٣٩,٤	Sum squared resid

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الثانية H٠٢-٢

Dependent Variable: LNRESEARCH

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٤/١٧ Time: ٠٠:٠٧

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٠	-١٠,٧٦٦٠٣	٠,٠٤٨٥٠٨	-٠,٥٢٢٢٣٩	BSIZE
٠,٠٠٠٠	٧,١٦٨٦٤٨	١,٦٨٣٠٢٥	١٢,٠٦٥٠١	NOID
٠,١٥٣٣	-١,٤٣٢٨٥١	٠,٥١٣١٢١	-٠,٧٣٥٢٢٦	DUAL
٠,٠٠٠٠	١١,٢٣٨٠٣	٥,٠٣٩٤٦٦	٥٦,٦٣٣٦٥	MNOWN
٠,٠٠٠٠	-١٠,٥٠٩٦٨	٠,٥٢٦٩٧١	-٥,٥٣٨٢٩٦	WSCR
٠,٠٠٠٠	١٢,٥٧٧٤٠	٠,٠٨١٢٧٥	١,٠٢٢٢٣٤	SIZE
٠,٠٠٠٠	٥,٠٩٦٦٨١	٠,٠٠٤٦٨٤	٠,٠٢٣٨٧٢	DEBT_RATIO
٠,٠٤٤٦	٢,٠١٩٦٣٧	١,٣٧٨٤٣٦	٢,٧٨٣٩٤٠	CFOTA
٠,٠٠٠٠	-٦,٨٤٦٩٦٨	٢,٨٤٦٩٣٥	-١٩,٤٩٢٨٧	C

Weighted Statistics

٤,٢٦١١٤٣	Mean dependent var	٠,٦٢٩٦٨١	R-squared
٧,٥٢٦٥٦٢	S.D. dependent var	٠,٦١٦٢١٥	Adjusted R-squared
٤٠٣٣,٩٩٣	Sum squared resid	٤,٢٨٢٠٩٤	S.E. of regression
٠,٥٨٧٥٠٤	Durbin-Watson stat	٤٦,٧٦٠٢٧	F-statistic

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)
	Unweighted Statistics		
٣,٨٢٥٧٩٠	Mean dependent var	٠,٠٧١٠٩٢	R-squared
٠,٤٠٠٢٠٦	Durbin-Watson stat	٥٢٧٥,٢٦٢	Sum squared resid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H٠٢-٣

Dependent Variable: LNTRAINING

Method: Panel EGLS (Period weights)

Date: ٠٣/٠٤/١٧ Time: ٠٠:١٧

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٢٥٠٥	-١,١٥٢١٦٤	٠,١١٣٣٣٧	-٠,١٣٠٥٨٢	BSIZE
٠,٠٠٣٧	-٢,٩٣٧٣٥٣	٢,١٥٣٣٢٦	-٦,٣٢٥٠٧٩	NOID
٠,٦٨٨٠	٠,٤٠٢٠٦٢	٠,٦٨٢٥٢٠	٠,٢٧٤٤١٦	DUAL
٠,٢٤٠٧	-١,١٧٦٤٥١	٦,٨٤٥٦٢٨	-٨,٠٥٣٥٤٥	MNOWN

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٤٧٤	١,٩٩٣٤٤٣	٠,٩٠١٦٤٣	١,٧٩٧٣٧٣	WSCR
٠,٢٩٨١	١,٠٤٣٠٣٠	٠,١٨٩٠٠١	٠,١٩٧١٣٤	SIZE
٠,٢٧٨٤	-١,٠٨٦٥٩٥	٠,٠١١٩٢٢	-٠,٠١٢٩٥٤	DEBT_RATIO
٠,٢١٠٩	١,٢٥٤٧٤٢	٢,٠٣٤٠٩٨	٢,٥٥٢٢٦٩	CFOTA
٠,٢٤٣١	١,١٧٠٤٩٨	٣,٤٠٩٥٢٣	٣,٩٩٠٨٣٩	C

Weighted Statistics

١,٣٥١٦٢٣	Mean dependent var	٠,٠٩٤١٤٤	R-squared
٣,٢٨٥٣٩٦	S.D. dependent var	٠,٠٦١٢٠٤	Adjusted R-squared
٢٢٣٦,٤٨٩	Sum squared resid	٣,١٨٨٣٩٥	S.E. of regression
٠,٣٦٨٥٧٦	Durbin-Watson stat	٢,٨٥٨٠٤٣	F-statistic
		٠,٠٠٤٨٣٢	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

١,٣٥٦٦٢٢	Mean dependent var	٠,٠٩٣٨٩٦	R-squared
٠,٣٧٢١٥٦	Durbin-Watson stat	٢٢٣٨,٧٧٩	Sum squared resid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الأولى H٠٣-١

Dependent Variable: ROA

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٤/١٧ Time: ٠٠:٤٢

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٠	-١٢,٨٥٨٣٨	٠,٠٤٨٤٤٤	-٠,٦٢٢٩١٥	BSIZE
٠,١٢٩٦	١,٥٢١٥٣٢	٢,٢٩٨٨١٣	٣,٤٩٧٧١٨	NOID
٠,٠٠٣٢	٢,٩٧٩٢٤٠	١,٢٠٨٨٨٢	٣,٦٠١٥٤٩	DUAL
٠,٠٠١٤	٣,٢٣٩٢٢٤	٣,٦٠٣٥٩٧	١١,٦٧٢٨٦	MNOWN

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠١٤٤	٢,٤٦٨٢١٧	٠,٩٠٦٢٨٦	٢,٢٣٦٩١٠	WSCR
٠,٠٦١٩	-١,٨٧٦٨٤٤	٠,٧٢٦٣٢٩	-١,٣٦٣٢٠٦	ABC
٠,٠٠٠١	٤,٠٤٢١٨٥	١,٣٩٣٦٨١	٥,٦٣٣٥١٨	BSC
٠,٠٠٠٩	٣,٣٦٥٢٦٠	٣,٥٩١٦٠٤	١٢,٠٨٦٦٨	TQM
٠.٠٠٠٠	٦,٠٢٩٦٨٨	٠,٢٨٨٦٠٢	١,٧٤٠١٧٩	SIZE
٠,٠٠٠٠	-١٢,٩٣٢٧٤	٠,٠٠٦١١٠	-٠,٠٧٩٠١٤	DEBT_RATIO
٠,٠٠٠٠	٧,٤١٩٥٣٥	٢,٩٤١٤٩٣	٢١,٨٢٤٥١	CFOTA
٠,٠٠٠٠	-٤,٥٨١٥٦٣	٩,٠٣٠١٨٩	-٤١,٣٧٢٣٨	C

Weighted Statistics

٦,٠٤٩٩٨٤	Mean dependent var	٠,٤٩١١٨٦	R-squared
١١,١٠٦٤٩	S.D. dependent var	٠.٤٦٥٣٩٤	Adjusted R-squared
١١٦٥٥,٥٤	Sum squared resid	٧,٣٢٨٨٥٧	S.E. of regression
١,٢٣٧٣٨٧	Durbin-Watson stat	١٩,٠٤٣٨٤	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٧٩٣٨٣٣	Mean dependent var	٠,٣٧٩٧٧٠	R-squared
١,٠٧٧٤٩٨	Durbin-Watson stat	١٤٣٩٠,٩١	Sum squared resid

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الثانية H٠٣-٢

Dependent Variable: ROE

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٤/١٧ Time: ٠٠:٤٩

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٠٠٠	-١٧,٩٦٤٣٨	٠,٠٩٧٦٧٤	-١,٧٥٤٦٥٥	BSIZE
٠,٠٠٠٠	٤,٩٠١٧٩٢	٣,٥٨٦٣٧٨	١٧,٥٧٩٦٨	NOID
٠,٠٠١٩	٣,١٤٠٥٢٠	١,٢١٥٥٢٨	٣,٨١٧٣٩٠	DUAL
٠,٠٠٠٦	٣,٤٩٣٠٧٣	٥,٤٦٥٠٧٩	١٩,٠٨٩٩٢	MNOWN
٠,١٢١٤	-١,٥٥٥٠١٣	١,٣٨١٢٠٩	-٢,١٤٧٧٩٧	WSCR
٠,٠٠٠٠	-٤,٧١٩٢١٦	٠,٨٤٧٣٥٥	-٣,٩٩٨٨٥٢	ABC
٠,٠٠٥٦	٢,٧٩٨٠٢٩	٤,١٦٥٩٤١	١١,٦٥٦٤٣	BSC
٠,٠٣٧٠	٢,٠٩٩١٤٦	٤,٧٢٧٨٦٠	٩,٩٢٤٤٦٧	TQM
٠,٠٠٠٠	٧,٢٤٦١١١	٠,٥٢٣١٣٦	٣,٧٩٠٧٠٠	SIZE
٠,٠٠٠٠	-١٢,١٩٠٤٧	٠,٠٢٢٦٨٦	-٠,٢٧٦٥٥٧	DEBT_RATIO
٠,٠٠٠٢	٣,٧٣١٨٠١	٥,٣٣٠٥٠٠	١٩,٨٩٢٣٦	CFOTA
٠,٠٠٠٠	-٥,٩٢٣٠٦١	١٢,٥٨٥٤٦	-٧٤,٥٤٤٤٦	C

Weighted Statistics

٥,٨٩٢١١٣	Mean dependent var	٠,٤٦٤١٣٦	R-squared
٢٩,١٩٣٧٧	S.D. dependent var	٠,٤٣٦٧٢٠	Adjusted R-squared
١٠٤٢٨٦,٩	Sum squared resid	٢٢,٠٢٣٩٨	S.E. of regression

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١,٢٠٨٣٧٥	Durbin-Watson stat	١٦,٩٢٩٢٣	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)
	Unweighted Statistics		
-٠.٢٢٨٣٣٦	Mean dependent var	٠,١٨١٣٩٥	R-squared
١,٤٢٤٥٦٠	Durbin-Watson stat	١٤٩١١٥,٢	Sum squared resid

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H٠٣-٣

Dependent Variable: EPS

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٤/١٧ Time: ٠٠:٥٥

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٠	-٨,٠٩٢٤٥٢	٠,٠٠١٩٣٩	-٠,٠١٥٦٩٠	BSIZE
٠,٠٠٠٨	٣,٣٩٣٢٦٠	٠,٠٥٥٧٣٩	٠,١٨٩١٣٧	NOID
٠,١٧١٠	١,٣٧٣٦١٠	٠,٠٢١١٧٠	٠,٠٢٩٠٨٠	DUAL
٠,٠١٥٤	٢,٤٤٢٧٩٩	٠,١٢٤٥٢٠	٠,٣٠٤١٧٨	MNOWN
٠,٠٠٠٠	١٥,٤٢٥٨٠	٠,٠١٤٢١٦	٠,٢١٩٢٩٨	WSCR
٠,٠٠٤٢	-٢,٨٩٧٢٢٦	٠,٠٣٧٨٤٥	-٠,١٠٩٦٤٥	ABC
٠,٠١٠٣	٢,٥٨٩٦٢٩	٠,٠٢٩٥٩٤	٠,٠٧٦٦٣٨	BSC
٠,٠٣١٦	٢,١٦٣٦٦٨	٠,٠٣٦٠١٥	٠,٠٧٧٩٢٥	TQM
٠,٠٠٠٠	٧,٥٢٦١٤٥	٠,٠١٢٧٩١	٠,٠٩٦٢٦٤	SIZE
٠,٠٠٠٠	-١٠,٤٧٣١٦	٠,٠٠٠٣٤٥	-٠,٠٠٣٦١٢	DEBT_RATIO
٠,٠٠٠٠	٦,٣٤٦١٣٤	٠,٠٨٢٩٧٧	٠,٥٢٦٥٨١	CFOTA
٠,٠٠٠٠	-٦,٦٤٦٨٦٢	٠,٢٥٩٤٩٤	-١,٧٢٤٨١٩	C

Weighted Statistics

٠,١٨٥٧٠٠	Mean dependent var	٠,٣٧٨١٤٤	R-squared

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٦٤٦٥١٧	S.D. dependent var	٠,٣٤٦٤٧٦	Adjusted R-squared
٥٥,٨٩٥٤٩	Sum squared resid	٠,٥٠٨٧٠٠	S.E. of regression
١,٠٨٦٥٢٣	Durbin-Watson stat	١١,٩٤٠٦٩	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)
	Unweighted Statistics		
٠,٠٨٢١٤٩	Mean dependent var	٠,١٥٣١٢٩	R-squared
١,٨١٧٣٧٢	Durbin-Watson stat	٩٩,١١١٧٢	Sum squared resid

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ١-H٠٤

Dependent Variable: NOPRODUCT

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٤/١٧ Time: ٠١:٠٩

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٢	-٣,٧٧٠١١١	٠,١٧٣٠٩٥	-٠,٦٥٢٥٨٨	BSIZE
٠,٠٣٥٦	٢,١١٥١٤٣	٣,٢٣٨١٢١	٦,٨٤٩٠٩١	NOID
٠,٠٠٠٠	-٤,٩٥٣٤٢٩	٠,١٩٣٨٧٦	-٠,٩٦٠٣٥٠	DUAL
٠,٠٠٠٠	٦,٣٦٦٥٨٠	٢,١٠٨٧٨١	١٣,٤٢٥٧٢	MNOWN
٠,٠٠٠٠	-٧,٩٠٥٨٥٤	٠,٨٤٣٠٦٩	-٦.٦٦٥١٨٢	WSCR
٠,٠٠١٠	٣,٣٢٨٩٩٦	٠,٦٧٩٥٦٩	٢,٢٦٢٢٨٢	ABC
٠,٠٠٠٠	٦,٤٢٦١٢٤	٠,٤٤٦٠٢٧	٢,٨٦٦٢٢٢	BSC
٠,٤٢٥١	-٠,٧٩٩٢٠٩	١,٥٨٨١٢٩	-١,٢٦٩٢٤٧	TQM
٠,٠٠٠٠	-٦,٢٥٥٥٥٧	٠,١٤٥٤٥٨	-٠,٩٠٩٩١٩	SIZE
٠,٠٣٣٩	-٢,١٣٥٥٧٧	٠,٠٠٣٧٧٧	-٠,٠٠٨٠٦٦	DEBT_RATIO
٠,٠١٩٦	-٢,٣٥٢٢٤٣	٠,٩٠٨٢٦٩	-٢,١٣٦٤٧٠	CFOTA
٠,٠٠٠٠	٦,٧٤١٨٦٢	٣,١٧٥١٨٥	٢١,٤٠٦٦٥	C

Weighted Statistics

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٦,٣٨٥٥٨	Mean dependent var	٠,٢٥٦٩٦٦	R-squared
٢٧,٥١٥٩٥	S.D. dependent var	٠,٢١٧٠٩٦	Adjusted R-squared
٤٥٤٦٤,٤٧	Sum squared resid	١٤,٨٩٢٢١	S.E. of regression
٠,١٨٢١٨٨	Durbin-Watson stat	٦,٤٤٥٠٦٦	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)
	Unweighted Statistics		
١١,٤٨٨٤٨	Mean dependent var	٠,٠٠١٤٥٢	R-squared
٠,١٧٨٣٤١	Durbin-Watson stat	٢٤٦٩٣٩,٣	Sum squared resid

مخرجات اختبار الفرضية الفرعية الثانية ٢-H٠٤

Dependent Variable: LNRESEARCH

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: ٠٣/٠٤/١٧ Time: ٠١:٢٠

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٠	-١٠,٥٦٠٢٩	٠,٠٥٦٦٨٨	-٠,٥٩٨٦٤٠	BSIZE
٠,٠٠٠٠	٩,٠٢٠٦١١	١,٣٦٧٢٦٦	١٢,٣٣٣٥٨	NOID
٠,٣٤٦٠	-٠,٩٤٤٤٦٣	٠,٤٩٦٦٩١	-٠,٤٦٩١٠٦	DUAL
٠,٠٠٠٠	١٠,٧٨٩٦٤	٤,٧٩٧٥٢٦	٥١,٧٦٣٥٦	MNOWN
٠,٠٠٠٠	-٨,٩٠٥٥٠٥	٠,٦١١٠٧١	-٥,٤٤١٨٩٥	WSCR
٠,٠٠٠٠	-١٥,٠٦٧٧٢	٠,١٠٧٣٤٢	-١,٦١٧٤٠٥	ABC
٠,٠٠٠٣	٣,٦٧٧٢٠٠	٠,٤٥٦٣٠٨	١,٦٧٧٩٣٥	BSC
٠,١٠٠٢	-١,٦٥٠٨٣١	٠,٣٣٦٧٧٥	-٠,٥٥٥٩٥٩	TQM
٠,٠٠٠٠	٨,٥٦٢٩٥٧	٠,١٥١٤٣١	١,٢٩٦٧٠١	SIZE
٠,٠٠٠٠	٧,٢٨٣٥٠٤	٠,٠٠٤٦١٣	٠,٠٣٣٥٩٨	DEBT_RATIO
٠,١٧٣١	١,٣٦٦٩٥٣	١,٦٠٧٨١٧	٢,١٩٧٨١١	CFOTA

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٠٠٠	-٧,٠٣٩٦٣٤	٣,٣٩٩٥٠٧	-٢٣,٩٣١٢٨ C

Weighted Statistics

٤,٥١٨٠٣٠	Mean dependent var	٠,٦٧٣٤٨٢	R-squared
٨,٨٧٥٥٤٣	S.D. dependent var	٠,٦٥٦٩٣١	Adjusted R-squared
٤٠٠٧,٥٢٠	Sum squared resid	٤,٢٩٧٤٢٢	S.E. of regression
٠,٦٣٩٤٣٩	Durbin-Watson stat	٤٠,٦٨٩٨٧	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

٣,٨٢٥٧٩٠	Mean dependent var	٠,٠٩٦٣٩٣	R-squared
٠.٣٩٤٩٩٠	Durbin-Watson stat	٥١٣١,٥٨٢	Sum squared resid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dependent Variable: EMPRATIO

Method: Panel EGLS (Period weights)

Date: ٠٣/٠٤/١٧ Time: ٠١:١٦

Sample: ٢٠١١ ٢٠١٥

Periods included: ٥

Cross-sections included: ٤٨

Total panel (unbalanced) observations: ٢٢٩

Linear estimation after one-step weighting matrix

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٦٢٤٥	-٠,٤٩٠١٨٧	٠,٥٨٩٢٦٧	-٠,٢٨٨٥١	BSIZE
٠,٠٠٣٩	٢,٩١٨٢٤٥	٥,٧٠٦٠١٩	١٦,٦٥١٥٦	NOID
٠,٠١٤٩	-٢,٤٥٣٩٩٨	٢,٨٨٨١٩٨	-٧,٠٨٧٦٣٣	DUAL
٠,٠٠٤٢	٢,٨٩٤٤٩٠	٣٣,٠٢٨٤٢	٩٥,٦٠٠٤١	MNOWN

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٠٢٤	٣,٠٧٤٣٠٠	٢,٣٦٦٧٧٠	٧,٢٧٦١٦١	WSCR
٠,٩٦٣٩	-٠,٠٤٥٣٠٠	٢,٩١٧٢١١	-٠.١٣٢١٤٨	ABC
٠,٠٠٠٠	٤,٧٣١٤٢٥	١,٩٣١٧٦٧	٩,١٤٠٠١٢	BSC
٠,٦٧٨٤	٠,٤١٥١٤٨	٦,٧٥١٦٥٩	٢,٨٠٢٩٣٦	TQM
٠,٩٧٤٦	-٠,٠٣١٩٣٤	٠,٥٤٣٢٨٥	-٠,٠١٧٣٤٩	SIZE
٠,٠١٤٣	٢,٤٦٨٩٠٧	٠,٠٢٦٢٨٥	٠,٠٦٤٨٩٦	DEBT_RATIO
٠,٣٢٦١	٠,٩٨٤٢١٣	١١,٨٦١٩٢	١١,٦٧٤٦٦	CFOTA
٠,٠٣٥١	-٢,١٢٠٧١٠	١٤.٤٨١١٥	-٣٠,٧١٠٣٢	C

Weighted Statistics

٠,٣٤٨١٢٥	Mean dependent var	٠,٠٩٦١١٧	R-squared
١٩,٣٧٠٦٤	S.D. dependent var	٠,٠٥٠٠٨٥	Adjusted R-squared
٧٦٩٨٦,٧٦	Sum squared resid	١٨,٨٧٩٠٩	S.E. of regression
١,٧٦٨٥٥٧	Durbin-Watson stat	٢,٠٨٨٠٧٩	F-statistic
		٠,٠٢٢٣١٦	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

٠,٣٩٤٢٣١	Mean dependent var	٠,٠٦١٢٧٤	R-squared
١,٤٤١١٤٩	Durbin-Watson stat	٧٩٣٣٦,٩٢	Sum squared resid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com